

Distr.: General
30 April 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البندهان 140 و 141 من القائمة الأولى*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022
تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 18 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج 15
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا



3	تصدير
4	أولا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
4	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
136	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
175	ثانيا - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك
181	مرفقات الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
181	أولا - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022
183	ثانيا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة
188	ثالثا - موجز التغيرات المقترحة في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي
189	رابعا - موجز عام للموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

تصدير

خلال عام 2022، ستشمل أولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعادة السيولة للبلدان الأفريقية، وإدارة الإعسار، وبناء الأسس اللازمة للانتعاش، والاضطلاع بدورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي. وما فتئت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر على كل جانب من جوانب المجتمع الأفريقي وفي جميع القطاعات، مع ما لذلك من تداعيات متمثلة في تدمير سبل العيش وفرص العمل، وإضعاف النظم الصحية والتعليمية، وتوسيع أوجه عدم المساواة، وتبديد المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى العقد الماضي، حيث دُفع الملايين من الأفراد إلى براثن الفقر المدقع.

وتتوقف قدرة القارة على الصمود والانتعاش بشكل جيد، وأيضاً على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، على تقاسم واضعي السياسات للمسؤولية واستجابتهم المنسقة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل عدم ترك أي شخص خلف الركب. وفي ظل هذه الخلفية ومن خلال تسخير اللجنة لمهامها الأساسية، ستدعم الدول الأعضاء في إيجاد سبل المضي قدماً وكذلك البناء بشكل أفضل، وستواصل العمل كمنصة للبلدان الأفريقية للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الشريكة المتعددة الأطراف. ولئن كان من المحتمل ألا يستعاد النمو العالمي ويستدام ما لم تتمكن البلدان من الحصول على نفس الموارد المالية للاستجابة والانتعاش التي تتمتع بها أغنى اقتصادات العالم، فإن التحدي الذي تواجهه أفريقيا كبير، حيث تعاني ستة بلدان من ضائقة الديون ويبلغ متوسط نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى له على الإطلاق وهو حوالي 70 في المائة في عام 2020.

وفي ضوء ذلك والتزام اللجنة بالتعجيل بإجراءات الإنعاش، سيكون هدف رئيسي بالنسبة لها دعم استعادة السيولة للقارة من خلال: أولاً، تمديد لمبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بخدمة تعليق سداد الديون حتى نهاية عام 2022 لتشمل البلدان المتوسطة الدخل؛ ثانياً، إصدار حقوق السحب الخاصة مع إعادة توزيعها لصالح البلدان الضعيفة والأقل نمواً؛ ثالثاً، إنشاء مرفق للسيولة والاستدامة من أجل خفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للبلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال؛ رابعاً، الدعوة إلى إعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، ستدعم اللجنة أيضاً الدول الأعضاء في إجراء إصلاحات في مجال السياسات لتجاوز مسألة السيولة إلى الانتعاش مع التركيز على تمويل الاستثمار الأخضر. وسيشمل ذلك بالضرورة أيضاً التصدي مباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة.

وتتقترح اللجنة أن استعادة السيولة والاستجابة من خلال توفير التمويل هما الجسر للوصول إلى اللقاحات وتحقيق تعافي القارة. وسيكون الحصول على اللقاحات وتوزيعها في الوقت المناسب عاملاً حاسماً في مدى نجاح أفريقيا في الانتعاش وفي سرعة تحقيقها لذلك. وسيتوجب ترسيخ بناء أسس التعافي في الاستدامة، وسيشمل الاعتبارات التالية. الاعتبار الأول هو ضرورة الاستفادة من التركيبة الديمغرافية للقارة ووضع النساء والشباب في أفريقيا في صميم جميع الاستجابات في مجال السياسات. فمن خلال القيام فقط بجعل الشباب الأفريقي منتجين، يقدر المكسب المحتمل فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للقارة بنحو 78 بليون دولار سنوياً. والاعتبار الثاني هو تعميق التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودعم تفعيلها بالكامل بعد بدء تشغيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وتوفر هذه السوق التي تبلغ قيمتها 2,5 تريليون دولار ويبلغ عدد سكانها 1,3 بليون نسمة مفتاح انتعاش أفريقيا من خلال زيادة الاستثمار والإنتاجية وإيجاد فرص العمل في القطاع النظامي في أفريقيا، في مجالات مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، بسبل منها تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. والاعتبار الثالث هو تسخير التكنولوجيات الرقمية والابتكار لإحداث تحول في المجتمعات والاقتصادات الأفريقية، والحفاظ على استمرارية الأعمال، وتحفيز إيجاد فرص العمل، وتعزيز التكامل الأفريقي، وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل والإدماج المالي. والاعتبار الأخير وليس الآخر بأي شكل من الأشكال هو أن الانتقال إلى الانتعاش الأخضر واعتماده سيكونان أمرين بالغين الأهمية. ومن خلال زيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي في القارة، وبالوعات الكربون العالمية، والاقتصاد الأزرق، وإمكانات الطاقة المتجددة الهائلة، ستسرع وتيرة الانتعاش الاقتصادي بسبب التأثير المضاعف الذي تحدثه على إيجاد فرص العمل، وتحفيز التجارة، والتصدي لتغير المناخ.

وإنني ملتزمة بضمان أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأسرة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية لتحويل الأفكار إلى إجراءات وإعادة المنطقة إلى مسار التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وتتطلب هذه اللحظة الاستثنائية من الزمن اتخاذ إجراءات عاجلة لا مثيل لها لضمان أن نعيد بناء الطريق إلى الأمام بشكل مختلف مع اتباع مسارات أكثر استدامة وإنصافاً من أجل مستقبل المنطقة.

(توقيع) فيرا سونغوي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أولا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-18 تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمسؤولية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء، وتشجيع التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وتستمد ولايتها من الأولويات التي وضعت في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25). وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أفريقيا عن سلسلة من التحديات الصعبة والمسائل الحرجة الناشئة التي ستتعين معالجتها على وجه السرعة لضمان تحقيق نتائج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أفريقيا التي نصبو إليها.

2-18 وللجنة دور بالغ الأهمية تؤديه في توفير مجموعات من الحلول المبتكرة، وكذلك تقديم المشورة السياساتية والتقنية القائمة على الطلب والمصممة خصيصا للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التعجيل بالانتعاش في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وبناء مجتمعات أكثر ازدهارا وشمولا. وستشمل تدخلات اللجنة إجراء بحوث متطورة وتقديم ما يتصل بها من دعم متكامل للسياسات والقدرات يركز على التنوع الاقتصادي، مع التشديد بشكل خاص على تصميم أدوات مالية مبتكرة لزيادة تعبئة الموارد؛ ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية، وإنشاء منابر إقليمية إضافية لأصحاب المصلحة من أجل تعزيز تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والتحول الرقمي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

3-18 تتضمن الاستراتيجية البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في صميمها نهجا متكاملا ومتسقا تُخطط بموجبه البرامج الفرعية وتُنجز معا، مع التركيز على التغييرات التحويلية في جميع المجالات الرئيسية والقيام بمساهمة قابلة للقياس في خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي إطار اضطلاع اللجنة بالولاية المسندة إليها، ستواصل التركيز على خمسة توجهات استراتيجية هي:

- (أ) تعزيز قدرات اللجنة وأهميتها كمؤسسة رئيسية في مجال السياسات المعرفية في أفريقيا في نشر المعرفة من أجل دعم عملية وضع السياسات للدفع بتنفيذ خطة التنمية في أفريقيا؛
- (ب) صياغة خيارات السياسة العامة للتعجيل بتحقيق التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل من أجل إحداث التحول في أفريقيا؛
- (ج) تصميم وتطبيق نماذج التمويل والاستفادة منها بهدف تطوير الأصول من الهياكل الأساسية البشرية والمادية والاجتماعية؛
- (د) دعم الأفكار والإجراءات الرامية إلى التشجيع على تكامل إقليمي أعمق وتنمية المنافع العامة الإقليمية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومع مراعاة أوجه التأزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطةها المتعلقة بالسلام والأمن؛
- (هـ) الدعوة إلى اتخاذ موقف موحد لأفريقيا على المستوى العالمي وإعداد استجابات إقليمية كإسهام في حل المسائل المتصلة بالحوكمة العالمية.

18-4 وفي سياق اتباع هذه التوجهات الاستراتيجية، تؤدي اللجنة ثلاث وظائف أساسية تشمل جميع برامجها الفرعية المختلفة. وتتمثل هذه الوظائف في وظيفتها كجهة منظمّة، ووظيفتها كمركز فكر، ووظيفتها كجهة مقدمة للمشورة والدعم، على النحو المحدّد أدناه:

(أ) وظيفة اللجنة كجهة منظمّة: توفير منابر متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة، مما يساعد على تعزيز تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) وظيفة اللجنة كمركز فكر: إجراء بحوث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التعلم من الأقران والتطور عن طريقهم؛

(ج) وظيفة اللجنة كجهة مقدمة للمشورة والدعم: تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بسبب منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

18-5 وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تعزيز رؤية اللجنة الطويلة الأجل من حيث تحديد موقعها الاستراتيجي باعتبارها مركز فكر من الدرجة الأولى، ومحفزة وميسرة في إطار المفاوضات الدولية التي تشارك فيها أفريقيا. وكمثال توضيحي، أظهرت اللجنة خلال العام الماضي الأثر المضاعف لصوتها، الذي نقل المتطلبات الخاصة للدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمة الديون، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة يمكن إعادة استخدامها للتصدي للأثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

18-6 وفي هذا الصدد، تعترف اللجنة تعزيز التعاون مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتنسيق الإجراءات الجماعية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من خلال نهجها الاستراتيجي الجديد بشأن العمل مع لجان المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والمنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا الذي أنشئ مؤخراً، وعملها الجماعي بشأن التحالفات القائمة على الفرص والمسائل. وستزيد اللجنة من تعميم التوجيهات والتوصيات المتعلقة بالسياسات، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة الصادرة عن الأجهزة والمنتديات الحكومية الدولية المعنية بالسياسات، وستعزز التعاون فيما بين اللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ سليم ومعدل للاتفاقات الإقليمية في سياق مختلف أطر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بشأن السلام والأمن. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الأطر الاستراتيجية الرئيسية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وستواصل اللجنة أيضاً تسخير القطاع الخاص كمحرك لإيجاد فرص العمل والوسائل البديلة لتمويل التنمية، وستسعى إلى دعم السياسات من أجل ضمان ازدهار القطاع.

18-7 وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 ما فتئت تشكل أخطاراً جسيمة تهدد التنمية والنمو المستدامين في القارة، فقد أدت أيضاً إلى إيجاد عدد من الفرص الجديدة. وستعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورها التيسيري من حيث تحديد واقتراح أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وستعالج مسألة خدمة الديون، كتدبير رئيسي من تدابير التخفيف. وستركز اللجنة في تدخلاتها في عام 2022 على إيجاد سبل المضي قدماً والبناء بشكل أفضل من خلال تسخير الفرص المتعددة التي تتيحها، من بين أمور أخرى، الثورة الرقمية، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، والاقتصاد الأزرق، من خلال تعزيز دورها الرائد في إعداد ونشر منتجات معرفية جيدة، وتقديم المشورة السياساتية والتقنية المصممة للحالات المعينة وعقد حوارات بشأن السياسات تركز على مسائل التنمية المستدامة الناشئة بما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي إطار خطة إصلاح الأمم المتحدة، ستستخدم اللجنة المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا والتحالفات القائمة على الفرص والمسائل، إلى جانب توفير الدعم المباشر لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، كقنوات رئيسية لتقديم خدماتها.

18-8 واعتمد مؤتمر الوزراء في قراره 981 (د-53) المؤرخ 23 آذار/مارس 2021 البرنامج المقترح لعام 2022. وتضمن المقترح تغييراً في عنوان البرنامج الفرعي 5 من "تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية" إلى "التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية" لمواءمته مع ولاية البرنامج الفرعي وهدفه وعمله.

18-9 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة التحديات المعروفة وغير المعروفة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تعزيز الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتباره أداة رئيسية لتعزيز النمو المستدام في القارة؛ ووضع منصات وأدوات رقمية للنهوض بخطة تنمية آمنة ومستدامة في القارة مع التركيز بشكل خاص على الروابط بين الصحة والاقتصاد. وستشمل أيضا تصور وتقديم نماذج للاقتصاد الكلي تكون مخصصة لأغراض محددة، إلى جانب منتجات معرفية تقيم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وذلك بهدف دمج النتائج ذات الصلة في صياغة السياسات على الصعيد القاري ودون الإقليمي والوطني.

18-10 وستُظْم أيضا أنشطة لبناء القدرات والتدريب بشأن المسائل الإنمائية الناشئة الرئيسية من أجل تشجيع تحديد مسارات إضافية للانتعاش لما بعد جائحة كوفيد-19 ووضع تصور لأطر السياسات الاستراتيجية. وكمثال على ذلك، ونظرا لأثر جائحة كوفيد-19 على النظم الإحصائية الوطنية، أصبح تحديث الإحصاءات الرسمية في أفريقيا مهمة ملحة لتمكين تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030، وخطة عام 2063، والخطط الإنمائية الوطنية. ونتيجة لذلك، ستقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تعزيز نظمها، وستبذل جهود للاستفادة من إمكانيات البيانات الضخمة والمصادر غير التقليدية لضمان توافر البيانات بشكل آني تقريبا. وترد أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 5 و 6 و 8 و 9، وكذلك في إطار العناصر 1 و 3 و 4 و 5 من البرنامج الفرعي 7. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في تحقيق النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في إطار البرامج الفرعية 5 و 8 و 9 والعنصر 4 من البرنامج الفرعي 7.

18-11 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) على الرغم من الطبيعة المتقلبة لجائحة كوفيد-19 وتطورها غير المؤكد منه، فإن مسارات الانتعاش المستدام على المدى الطويل تُحدّد وتوحد وتتبع من أجل تقديم خدمات اللجنة؛
- (ب) يعمل المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا بكامل طاقته ويستخدم لتوجيه مساهمات اللجنة ودعمها لتنفيذ أطر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛
- (ج) تواصل الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية التعاون فيما بينها وتنسيق الإجراءات الجماعية والمواءمة التي تركز على تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وعلى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19، بدعم من اللجنة؛
- (د) تقدم الأجهزة والمننديات الحكومية الدولية المعنية بالسياسات المشورة باستمرار في مجال السياسات، وتحديدًا بشأن الأولويات الناشئة بغية توجيه التدخلات التي تقوم بها اللجنة.

18-12 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فستُعدّل هذه المنجزات والأنشطة خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

18-13 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يتمثل هدف البرنامج الفرعي 6 في تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإبلاغ عنها، وفي تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، من

أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول في أفريقيا. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني للبرامج الفرعية الأخرى للجنة لكفالة أن ينعكس المنظور الجنساني في برامج عملها. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني والخدمات الاستشارية ودورات التدريب العملي المصممة لأغراض محددة، في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والشمول والتتبع الاقتصادي، ومباشرة النساء للأعمال الحرة، وإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية.

14-18 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، فإن أطر العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وخطة عام 2063 وخطة عام 2030، ستستوي على ضرورة زيادة التنسيق وتعزيزه بين وكالات الأمم المتحدة من أجل توحيد الأداء بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، سيستند دعم اللجنة المقدم للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى دورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة الاستفادة من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع بنك التنمية الأفريقي والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ومع المصارف المركزية والجامعات ومراكز الفكر ومؤسسات البحوث الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإقامة شراكات جديدة من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستواصل اللجنة الاستفادة من الشراكات ذات القيمة المضافة القائمة على مبدأ تعزيز التكامل والأثر الإنمائي. وسيمكّن ذلك أيضا اللجنة من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء في سياق الفرص الجديدة والناشئة.

15-18 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل اللجنة تعزيز التنفيذ التعاوني من خلال مبادرات شاملة لعدة قطاعات تغطي الأهداف والغايات وتضمن إقامة روابط فعالة بين المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وسيشمل ذلك العمل من خلال المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا وتعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية من خلال التحالفات القائمة على الفرص والمسائل لكفالة القيام باستجابات أكثر تنسيقا وتقديم مساهمة جماعية مؤثرة في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وبالإضافة إلى ذلك، ستجعل اللجنة منتجاتها المعرفية أكثر وضوحا وأيسر منالا للدول الأعضاء والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال بذل جهد محدد الأهداف بقدر أكبر لنشر مواردها المعرفية، بسبل منها خدمات التدريب على الإنترنت وفي الموقع التي تُقدم في إطار البرنامج الفرعي 8.

16-18 ومن الضروري بذل جهود مشتركة للتعبيل بتنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 وعقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توحيد الأداء بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشراكات المتعددة القطاعات لتحديد الإجراءات والبرامج والمشاريع والمنصات الإقليمية التي ستسهم في تحقيق أهداف الإطار المذكور أعلاه المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبالتالي، سيستند دعم اللجنة المقدم للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى دورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة دعما لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

17-18 وعلاوة على ذلك، ومن خلال المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا الذي أطلق مؤخرا وعمله الجماعي بشأن التحالفات القائمة على الفرص والمسائل، ستكون هناك حاجة إلى تنسيق أقوى بين وكالات الأمم المتحدة لتوحيد الأداء. وسيكون التعاون المستمر مع اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية أمرا حيويا لضمان الدعوة على الصعيد العالمي من أجل منح أفريقيا موقعا هاما وإدماج مساهماتها في الإجابات على المسائل العالمية. وإضافة إلى ذلك، ستستفيد اللجنة من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المصارف المركزية والجامعات ومراكز الفكر ومؤسسات البحوث الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وستقيم شراكات جديدة من أجل الدفع بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

18-18 وفيما يتعلق بإدماج مسائل الإعاقة، سيشترك اللجنة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة وستعتمد تدابير للتخفيف ترمي إلى تجاوز أي تحديات، مع تفعيل هذا الإدماج. وستغطي الاستراتيجية تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، والسياسات المتعلقة بالجوانب التنفيذية؛ بما في ذلك من أجل التيسير المعقول لتلبية الطلبات ذات الصلة والمشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل تعزيز إدماج منظور الإعاقة، يعترف البرنامج بإنشاء بوابة عالمية لتسجيل الاجتماعات تتضمن خصائص إضافية متعلقة بتيسير الوصول. وعلاوة على ذلك، ستقدم معدات متخصصة في مجمع المقر في أديس أبابا، وفي المكاتب دون الإقليمية في مرحلة لاحقة من أجل تعزيز إمكانية الوصول على نطاق واسع. وينبغي توفير التدريب الكافي لاستخدام البوابة والمعدات المساعدة لجميع الموظفين المعنيين. وسيستكشف البرنامج أيضاً وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة محددة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

18-19 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة، بما في ذلك تأجيل أو إلغاء منجزات مستهدفة أو أنشطة. وشملت هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة إعداد دراسات وتقارير مواضيعية، مثل الدراسات والتقارير المتعلقة بالهجرة الدولية في أفريقيا، وحالة التحضر في أفريقيا، ومؤشر الأمن البشري في أفريقيا؛ والتقارير عن الحوارات بشأن السياسات واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، بشأن مسائل مثل تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وحلقات العمل التقنية وحلقات العمل المتعلقة بالإقرار، مثل تلك المتعلقة باستعراض الاستراتيجيات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتقارير البعثات الاستطلاعية المقدمة إلى الدول الأعضاء من أجل جمع البيانات وتحليلها؛ والتقارير عن جلسات بناء القدرات للممارسين الأفارقة مثل المنظمين والمستثمرين بشأن المسائل المتصلة بتنمية أسواق رأس المال. وتقدم أمثلة إضافية على هذا الأثر في إطار جميع البرامج الفرعية. كما كان لتأجيل وإلغاء منجزات مستهدفة وأنشطة مقررة أثر على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي للبرامج الفرعية 2، و 6، و 9 والعناصر 1 و 2 و 3 و 4 من البرنامج الفرعي 7.

18-20 ومع ذلك، تم في الوقت نفسه تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وخُددت بعض الأنشطة الجديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وتحققت بعض المنجزات المستهدفة من خلال تغيير النهج فيما يتعلق بطرائق وأساليب التنفيذ، كما يتضح من التحول من الاجتماعات والبعثات في المواقع إلى الاجتماعات والحلقات الدراسية عبر الإنترنت، مما مكن عددا أكبر من المشاركين من الحضور والمساهمة. وألغيت جميع أنشطة التدريب في الموقع في إطار البرنامج الفرعي 8، وأعيدت صياغة المواد التدريبية المرتبطة بها في شكل تعلم إلكتروني. وشملت التعديلات الأخرى والأنشطة الجديدة تحويل تركيز الدراسات والتقييمات لينصب على تحليل الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛ والاستفادة من الحلول المبتكرة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الرقمية لمعالجة هذه الآثار، وتعزيز تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء؛ وتصميم أدوات مالية تقضي إلى إحداث التحول وعقد اجتماعات وحوارات جديدة بشأن السياسات، مثل تلك التي تجمع بين وزراء المالية الأفارقة لمناقشة مسائل الديون والمبادرات التي تؤدي إلى تحقيق وفورات هامة للدول الأعضاء؛ وتعزيز دور القطاع الخاص واستثماراته في النمو والتحول الاقتصادي لأفريقيا (الهياكل الأساسية، والأراضي والزراعة، والطاقة). وترد أمثلة إضافية على الأنشطة المعدلة والجديدة في إطار جميع البرامج الفرعية. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 9، والعنصرين 1 و 4 من البرنامج الفرعي 7.

18-21 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة على الممارسات الفضلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعقد اجتماعات الخبراء، والمؤتمرات الوزارية، والحلقات الدراسية المواضيعية على شبكة الإنترنت، ودورات التعلم الإلكتروني، مما أدى إلى شمول عدد أكبر بكثير من المستفيدين في عام 2020، مع تحقيق توازن أفضل بين الجنسين وتنوع أكبر، مقارنة بالسنوات السابقة. وترتبت على ذلك ضرورة زيادة مرونة المنظمين والمشاركين وتنوعهم، مما يقلل من الآثار المخلة بالأنشطة المعتادة للجنة. وركزت الدروس المستفادة على أهمية استمرارية تصريف الأعمال وخطط الطوارئ والحاجة إلى تعزيزها بتقييم دقيق للمخاطر وتحديد تدابير جديدة للتخفيف من حدتها. وبدأت البرامج الفرعية بالفعل في تعديل وتكييف نهجها وفقا لذلك، وستواصل القيام بذلك في عام 2022 من خلال تعزيز آليات الرصد والتقييم والاجتماعات الفصلية المتعلقة بالمساءلة واستعراض الأداء البرنامجي.

الولايات التشريعية

18-22 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

د-2/21	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	238/68	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
270/52	بهاء التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
144/57	متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية	1/70	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
220/58	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	155/70	الحق في التنمية
269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	159/70	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
1/60	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005	184/70	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
222/60	إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا	192/70	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
215/64	التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر	211/70	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
222/64	وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	215/70	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
234/61	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	224/70	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
214/65	حقوق الإنسان والفقر المدقع	220/71	التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفائيات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار
274/65	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي	289/71	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
280/65	برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا	302/74	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
130/66	المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	234/72؛ 235/74	دور المرأة في التنمية
137/66	إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان		
224/66	تمكين الناس والتنمية		
145/68	تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل	266/72	تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة
225/68	إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإمانيّة الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
		195/73	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

216/74	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	212/75	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
233/74	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	213/75	تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21
4/74	الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة	215/75	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
253/74	تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها	217/75	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
270/74	التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)	220/75	الانسجام مع الطبيعة
151/75	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	221/75	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
154/75	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم	234/75	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
156/75	تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي على وجه السرعة لتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النساء والفتيات	225/75	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
180/75	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	226/75	الهجرة الدولية والتنمية
194/75	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	227/75	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
202/75	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة	229/75	تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
203/75	التجارة الدولية والتنمية	230/75	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
204/75	النظام المالي الدولي والتنمية	231/75	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
205/75	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	232/75	القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
206/75	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة	235/75	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
207/75	تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة	237/75	الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها
211/75	مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة	239/75	المحيطات وقانون البحار

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

11/2014	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	28/2017	برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نمواً
9/2017	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	23/2018	التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

671 (د-25)	ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا	928 (د-48)	تنفيذ خطة عام 2063: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
748 (د-28)	السكان والأسرة والتنمية المستدامة	929 (د-48)	المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
822 (د-31)	تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وترشيد ومواءمة الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية	935 (د-47)	أقل البلدان نمواً في أفريقيا
874 (د-43)	تعزيز المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	937 (د-49)	إدراج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 في الأطر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية
		938 (د-49)	رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها

الباب 18 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

939 (د-49)	منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة	968 (د-52)	السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا
941 (د-49)	تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات	969 (د-52)	مبادرة الرقمنة والاقتصاد الرقمي
973 (د-53)	البيانات والإحصاءات	972 (د-53)	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
978 (د-53)	استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024	974 (د-53)	التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية
964 (د-52)	الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2020	975 (د-53)	التصنيع المستدام والتنوع في أفريقيا في العصر الرقمي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا
965 (د-52)	بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة	976 (د-53)	لقاحات مرض فيروس كورونا
966 (د-52)	استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملاً بقراريها 943 (د-49) و 957 (د-51)	977 (د-53)	دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المقدم لأقل البلدان نمواً في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً
967 (د-52)	التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نمواً والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً	979 (د-53)	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
		980 (د-53)	وحدات حقوق السحب الخاصة
		981 (د-53)	الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2022

المنجزات المستهدفة

18-23 يعرض الجدول 1-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-18

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
1 - اجتماعات تنسيق بشأن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	2	2	2	2
2 - المنتدى السنوي للأعمال التجارية في أفريقيا	-	1	-	1
3 - اجتماعات منبر التنسيق الإقليمي	-	-	-	2
4 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
5 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
6 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)				
7 - التقرير المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	-	1	-	1
8 - تقارير التنفيذ المتعلقة بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	2	2	2	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: دعم تنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: أنشطة الدعوة والتوعية مع الدول الأعضاء.

أنشطة التقييم

18-24 استُرد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمين الذاتيين التاليين اللذين أنجزا في عام 2020:

- (أ) التقييم النهائي للترتيب المالي المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في صناديق التمويل الجماعي؛
(ب) التقييم النهائي لمشروع تعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية دعم التكامل الاقتصادي.

18-25 وأخذت في الحسبان نتائج التقييمين الذاتيين المشار إليهما أعلاه حين وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. فعلى سبيل المثال، حدد التقييمان نقاط ضعف جوهرية في نظريات التغيير التي طبقت في مشاريع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لأنها افترضت إلى المتانة بينما كانت النظريات في بعض الحالات غائبة تماما. وبالمثل، أشارت نتائج التقييم إلى أنه يمكن تعزيز أطر رصد وتقييم المشاريع. ولمعالجة أوجه القصور هذه، ستصبح نظرية التغيير وأطر الرصد والتقييم إلزامية في وثائق المشاريع. وفي المعايير المرجعية للمشاريع، ستشمل مرحلة التقييم من الآن فصاعدا تركيزا خاصا على تقييم نظرية التغيير، إلى جانب معايير التقييم الأخرى التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم قبل الموافقة على المشاريع. وفي هذا السياق، يجري تعزيز الرصد والإبلاغ أكثر عن طريق تدابير تدريبية للموظفين فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج وغيرها من المهارات. ويوضع حاليا نظام داخلي للإبلاغ على الإنترنت، وسيبدأ العمل به قريبا.

18-26 ولئن توقف العمل بالترتيب المالي المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في صناديق التمويل الجماعي منذ نهاية عام 2019، فقد وفرت التوصيات المنبثقة عن تقييم نهاية المشروع رؤى ودروسا قيمة تدمجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في مشاريعها وبرامجها المستقبلية. وأسفرت النتائج المستخلصة من تقييم المركز الأفريقي للسياسات التجارية عن صياغة استراتيجية جنسانية وتعيين خبير متفرغ في الشؤون الجنسانية. وعملا بتوصية أخرى، يجري حاليا وضع استراتيجية للشراكة. ولمعالجة ضعف آلية استعراض البرامج، تنظم اجتماعات استعراض فصلية منذ عام 2020؛ وفيما يتعلق بالمركز، يجري تنظيم اجتماعات الأفرقة كل شهرين. وبالإضافة إلى ذلك، ولتحسين الرصد والتقييم عموما، يجري التعاقد مع خبير متفرغ لتعزيز جميع الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك التعلم. وتُفتح المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء التوصيات والدروس المستفادة من التقييم، بما في ذلك ضرورة صياغة معايير لاختيار البلدان للمشاركة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية، وقد صيغت الآن هذه المعايير.

18-27 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

- (أ) دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء في تعزيز حساباتها القومية؛
(ب) تعميم النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في برنامج عمل اللجنة للفترة 2018-2021؛
(ج) الدورة الرابعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
(د) الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

الهدف

18-28 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل في أفريقيا من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي على نحو فعال، وتحسين الإدارة المالية العامة وحوكمتها.

الاستراتيجية

18-29 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد منتجات معرفية مثل النسخ السنوية لتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا واعتماد وتكييف الأدوات ذات الصلة بالسياسات مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وذلك لمساعدة البلدان في تصميم خطط إنمائية وطنية تتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وتنفيذها وتتبع الأداء المتعلق بها. وسينظم البرنامج الفرعي اجتماعات إقليمية واجتماعات لأفرقة الخبراء من أجل نشر المنتجات المعرفية وتبادل الخبرات وبناء القدرات في المنطقة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية واتخاذ مبادرات خاصة بكل بلد لتعزيز مؤسسات التخطيط الإنمائي. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063 من خلال التقارير السنوية وعقد اجتماعات لأقل البلدان نموا من أجل الحوار بشأن السياسات وتقديم المشورة بشأن المبادرات القطرية لتنفيذ برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا الذي سيعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا العمل على إنشاء إطار للسياسات يكفل الاتساق والتنسيق والتعبئة والتخصيص الفعالين للموارد.

18-30 وسيقوم البرنامج الفرعي بإنتاج المعارف وإعداد المنتجات المتعلقة بالسياسات، مثل التقرير الفصلي عن الأداء الاقتصادي وأفاقه في أفريقيا، والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وعقد مختلف المؤتمرات وحلقات العمل المؤسسية والمشاركة فيها، مثل الدورة السنوية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتقديم المشورة التي تعزز تبادل المعارف والأفكار. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في تقدمها نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعمه للدول الأعضاء من خلال وضع وتنفيذ نماذج اقتصادية للتنبؤ ومحاكاة السياسات، للمساعدة في تصميم وتنفيذ سياسات وخطط قائمة على الأدلة.

18-31 وسيضطلع البرنامج الفرعي كذلك ببحوث في مجال السياسات وسيعد منتجات معرفية مثل تقرير الحوكمة الاقتصادية في أفريقيا، وسيعقد حلقات عمل وحلقات دراسية، وسيعمل مع الشركاء الداخليين والخارجيين، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والاتحاد المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء في تقدمها نحو تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

18-32 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي المخصصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي يجري وضعها وتنفيذها لتقييم أثر جائحة كوفيد-19، من أجل إثراء عمليات صياغة السياسات وتنفيذها في البلدان. وسيشمل ذلك بناء القدرات، وستقدم نتائج ونواتج تحليل أثر جائحة كوفيد-19 إلى واضعي السياسات في اجتماعات أفرقة الخبراء.

18-33 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

- (أ) اتباع نهج أكثر تنسيقاً وتكاملاً في تصميم السياسات وتنفيذها؛
- (ب) خروج البلدان الأفريقية التي هي من أقل البلدان نمواً بطريقة معجلة ومستدامة من هذه الفئة؛
- (ج) زيادة استخدام الأفكار الجديدة وأدوات وضع نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ به في تحليل السياسات وصياغتها وتنفيذها، مما يعزز التحول الهيكلي والنمو الشامل المستدام؛
- (د) زيادة تعبئة الموارد العامة المحلية والدولية من أجل التنمية والاستثمار في المجالات ذات الأولوية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-34 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تعزيز تحليل الاقتصاد الكلي من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19

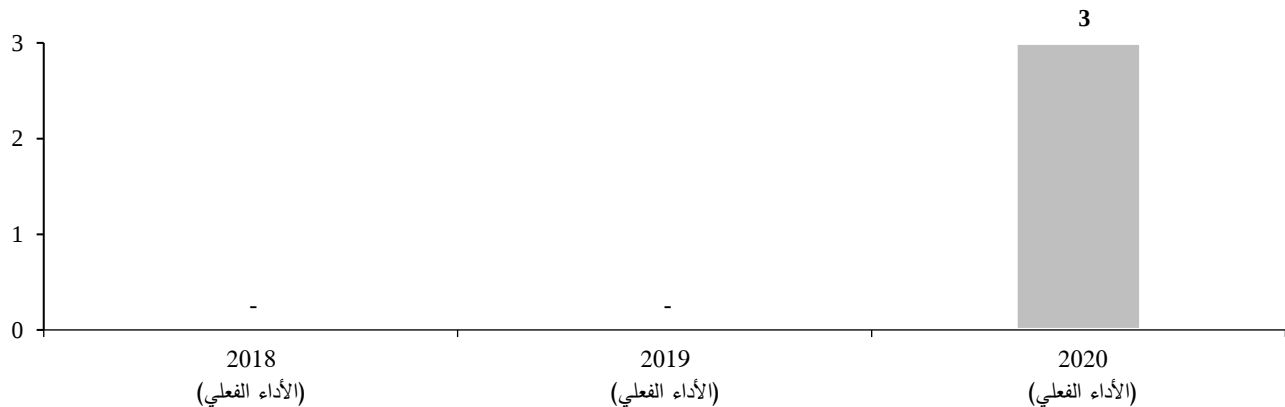
18-35 دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تقييم الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في بلدان مثل إثيوبيا ورواندا وناميبيا. وقام البرنامج الفرعي بزيادة تطوير وتعديل النماذج القطرية المدمجة في تقارير التقييم القطري المشتركة لعام 2020 المتعلقة بتأثير كوفيد-19، بقيادة مكاتب المنسقين المقيمين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-36 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما أظهرت ثلاثة بلدان (إثيوبيا ورواندا وناميبيا) اتخذت خطوات للتصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، بعد تقييم الأثر من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي (انظر الشكل الأول من الباب 18). ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، أدى التقييم إلى تحديد ووضع اقتراح بشأن المشاريع المقبولة مصرفياً التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تقدم الدعم للحكومة. وتشمل هذه المجالات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص العمل، والزراعة، والتنمية الريفية. وفي ناميبيا، غذى التقييم خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، التي توجه دعم الأمم المتحدة للحكومة في جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

الشكل الأول من الباب 18

قياس الأداء: العدد السنوي للبلدان التي قيمت الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-37 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة الحوكمة الاقتصادية، الذي كان من المقرر عقده في عام 2020. وكان من المقرر تنظيم الاجتماع استجابة لتوصية مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في دورته الثانية والخمسين، المعقودة في مراكش، المغرب، في عام 2019. وعُدل البرنامج الفرعي أيضا عملية بدء تنفيذ مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وحولها إلى نهج ذي مسارين. واستُخدم نهج إلكتروني لعرض الأداة على الدول الأعضاء، بينما يتبع مسار ثان، مع التدريب العملي والتفاعلات وجها لوجه. وتم إرجاء دورات التدريب المباشر وجها لوجه إلى ما بعد عام 2020. وغير البرنامج الفرعي أيضا النهج المتبع في حلقة العمل المعنية بالشؤون المالية العامة، من شكل مباشر إلى مزيج من التدريب الافتراضي والتدريب على الإنترنت. ونُظمت الدورة التدريبية على الإنترنت بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بالتعاون مع البرنامج الفرعي 8، وجذبت عددا أكبر من المشاركين من عدد أكبر من البلدان، على الرغم من ظهور شواغل إزاء فعالية النهج في بناء قدرات المشاركين.

18-38 غير أن البرنامج الفرعي عدل في الوقت نفسه بعض الأنشطة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وغير البرنامج الفرعي نهجه إزاء تصميم وتنفيذ عمل النمذجة لجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي يتضمن تقييم أثر جائحة كوفيد-19 على البلدان المستهدفة. وأدى ذلك إلى وضع واستخدام نموذج الاقتصاد الكلي لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على أفريقيا ككل، وكذلك على بلدان محددة مثل إثيوبيا ورواندا وناميبيا، حيث استُخدمت نواتج أعمال النمذجة لإثراء السياسات العامة من خلال التقييمات القطرية المشتركة للبلدان في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. وعُدل البرنامج الفرعي خدماته الاستشارية، باستخدام الحلقات الدراسية الشبكية من أجل دعم الدول الأعضاء في الاستفادة من الإدارة العامة وقيادة الحلول المبتكرة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الرقمية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وأدى ذلك إلى تبادل للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الممارسات الفضلى، وتحديد التحديات وكيفية التصدي لها، بما في ذلك من خلال دعم الأقران، من أجل التحقيق الفعال لأهداف عمليات التصدي العامة للجائحة.

18-39 وبالإضافة إلى ذلك، أسهم البرنامج الفرعي في الأنشطة الجديدة المحددة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي دعوة وزراء المالية الأفارقة لمناقشة مسائل الديون والمبادرات المتعلقة بالديون مثل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون وآلية إعادة جدولة الديون السيادية؛ وعقد اجتماع بشأن حقوق السحب الخاصة مع وزراء المالية وأصحاب المصلحة المعنيين للتداول بشأن القدرة على تحمل الديون وإعادة هيكلتها؛ ومبادرة مالية أفريقية متعلقة بجائحة كوفيد-19؛ ومرفق السيولة والاستدامة من أجل السندات السيادية الأفريقية. وأدت جميع هذه الأنشطة إلى تقديم مقترحات بشأن التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة وإعادة التوزيع الطوعي لحقوق السحب الخاصة الموجودة من البلدان التي لا تحتاجها إلى البلدان التي تواجه قيودا متعلقة بالسيولة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-40 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديتين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: نموذج للاقتصاد الكلي للاسترشاد به في وضع السياسات والتحليل⁽¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-41 دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ نموذج الاقتصاد الكلي للبلدان من أجل التنبؤ ومحاكاة السياسات للمساعدة في عملياتها لصياغة السياسات وتنفيذها. كما نفذ البرنامج الفرعي أنشطة لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات الدول الأعضاء في مجالي النمذجة والتحليل الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، عقد البرنامج الفرعي اجتماعات لأفرقة الخبراء لتبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بأعمال النمذجة والتحليل الاقتصادي في بلدان مختلفة.

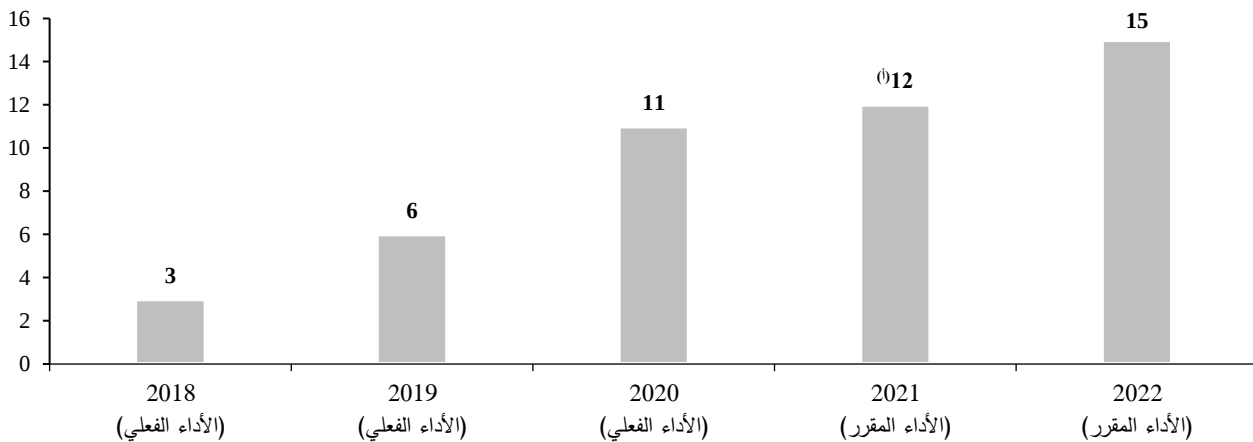
18-42 وساهم العمل المذكور أعلاه في استفادة 11 دولة عضوا (إثيوبيا، وبوروندي، والجزائر، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وغانا، ومصر، وموريتانيا، وناميبيا) من نموذج الاقتصاد الكلي لتحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها، وهو ما تجاوز الهدف المقرر وهو تسع دول أعضاء، الذي يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-43 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم التقني فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال النمذجة وتحليل السياسات، وكذلك عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء لتبادل المعارف في بلدان إضافية في مجال وضع نموذج الاقتصاد الكلي وتنفيذه. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 18).

الشكل الثاني من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء التي تُسَخَّر نموذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في المرحلة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(1) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

النتيجة 2: كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية⁽²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-44 عمل البرنامج الفرعي مع شريكين، هما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحديد التدفقات المالية غير المشروعة في الإطار الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ووضع إطار مفاهيمي ومنهجيات قياس لهذه التدفقات، مما أتاح الإبلاغ عن التقدم المحرز ورفع المؤشر 16-4-1 للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة من المستوى 3 إلى المستوى 2. ويشكل عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بقياس التلاعب بقيم الفواتير التجارية، وهو أكبر عنصر تجاري، جزءاً هاماً من هذا الإطار المفاهيمي ومنهجياته، وسيسهم في الاستراتيجيات القطرية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

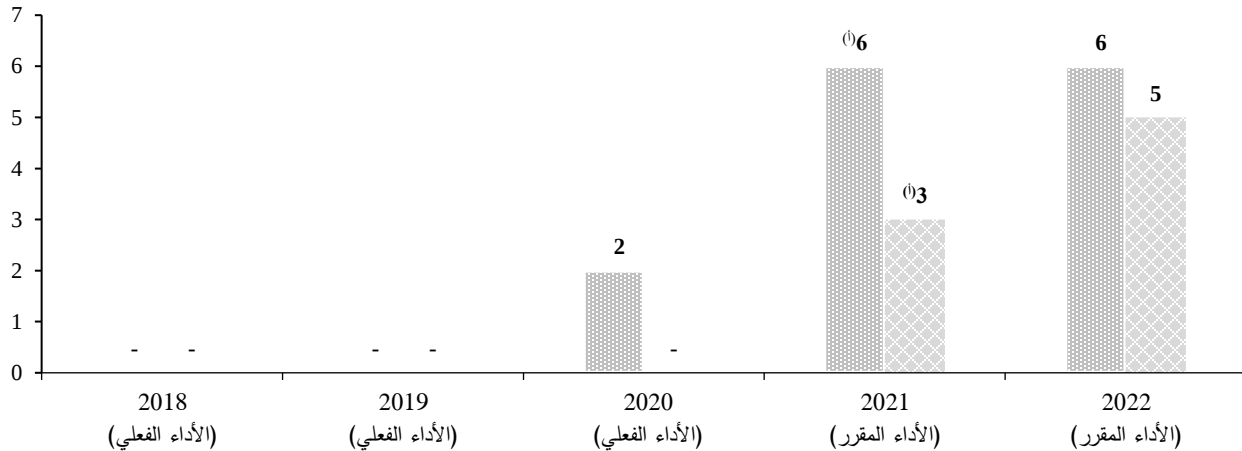
18-45 وساهم العمل المذكور أعلاه في وضع منهجيتين لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-46 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيبدأ البرنامج الفرعي في تنفيذ الإطار المفاهيمي والمبادئ التوجيهية ومنهجيات القياس في الدول الأعضاء، وسيدعم القياس وجمع المعلومات والإبلاغ عن انتشار التدفقات المالية غير المشروعة في كل بلد، كما سيطلق مبادرات لاسترداد الأصول. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 18).

الشكل الثالث من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تضع منهجيات لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة (وفقاً للمؤشر 16-4-1) (العدد التراكمي)



عدد البلدان التي رفعت دعاوى لاستعادة أصول مسروقة [⊠] عدد البلدان التي تستخدم منهجية الأمم المتحدة لقياس المؤشر 16-4-1 [⊞]

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في المرحلة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(2) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تحسين القدرات في مجال تخطيط التنمية من أجل التنمية المستدامة وإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-47 إلى جانب خطة عام 2030 وخطة عام 2063، التزمت البلدان الأفريقية أيضا بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار مبدئي للحد من مخاطر الكوارث. وتطرح ضرورة الإدماج المشترك لخطط التنمية العالمية والقارية في السياسات والخطط الوطنية لتحديات هائلة أمام البلدان الأفريقية. وثبت أن نهج وأدوات التخطيط التقليدية المتاحة للبلدان غير كافية لإدماج الالتزامات القارية والدولية في أطر التخطيط والسياسات الوطنية. وخلال العامين 2019 و 2020، قدم البرنامج الفرعي خدمات بناء القدرات مع التركيز على تطبيق واستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي ساعدت البلدان على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

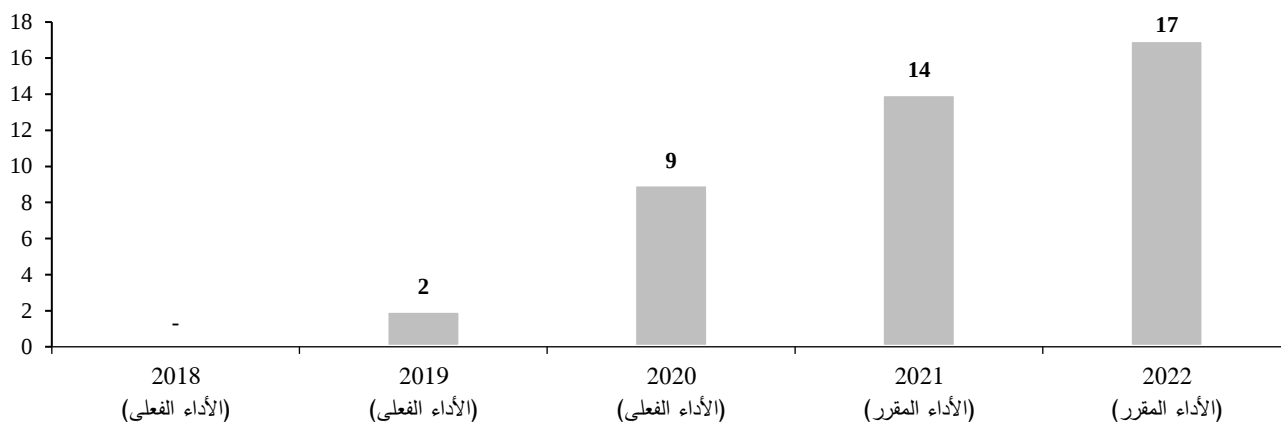
18-48 كان الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو أن بناء القدرات في مجال استخدام أدوات تخطيط التنمية مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة يكون أمثل وأكثر استدامة عندما يتم تنفيذه في إطار شراكة مع مؤسسات مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك في إطار ترتيبات تعاونية داخلية مع الشعب التكمينية المعنية بإدارة التكنولوجيا ونشرها، ومع البرنامج الفرعي 4 بشأن إدارة البيانات. وضمنت مشاركة الشركاء الخارجيين الاستخدام الشامل والناجح لأدوات التخطيط المتكامل للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى تطبيق هذا الدرس، إقامة شراكات مع الشركاء الخارجيين والاستثمار في الاستعانة بمديرين مكرسين لمشاريع مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة على الصعيد دون الإقليمي من أجل النشر المتوازي والمعدل لأدوات التخطيط. وفي عام 2022، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تعميم خطط التنمية القارية والعالمية في خططها الإنمائية الوطنية، باستخدام أدوات تخطيط التنمية المستدامة لاغتنام الفرص لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع. وستدعم أدوات تخطيط التنمية البلدان الأفريقية في تصميم خطط إنمائية وطنية مرنة من خلال تحديد التدخلات ذات الأثر الكبير وإعطائها الأولوية حتى عام 2022 وما بعده. وتحقيقا لهذه الغاية، سيهدف البرنامج الفرعي إلى نشر أدوات اللجنة للتخطيط للتنمية في 17 بلدا في أفريقيا، وهو ما سيضاعف العدد الذي تم بلوغه في عام 2020.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-49 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحقيقه من خلال استخدام 17 بلدا في عام 2022 لأدوات تخطيط التنمية لضمان المواءمة بين الخطط الإنمائية الوطنية، وخطة التنمية القارية - خطة عام 2063 - وخطط التنمية العالمية - أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل الرابع من الباب 18).

الشكل الرابع من الباب 18

مقياس الأداء : مجموع عدد البلدان التي تعتمد أدوات تخطيط التنمية (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

50-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

180/48	مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	286/65	تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا
191/51	إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية	313/65	متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
128/54	تدابير مكافحة الفساد	314/65	طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية
197/54	نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية	209/66	تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
4/58	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	213/66	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
34/60	الإدارة العامة والتنمية	256/66	دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية
116/64	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي	63/73	منع أنشطة السمسة غير المشروعة ومكافحتها
123/65	التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

3/2005	الإدارة العامة والتنمية	18/2008	تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع
--------	-------------------------	---------	--

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

862 (د-42)	تعزيز تعبئة الموارد المحلية	896 (د-45)	التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا
865 (د-42)	الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	916 (د-47)	التدفقات المالية غير المشروعة
879 (د-44)	تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي		

المنجزات المستهدفة

51-18 يعرض الجدول 2-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-2

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	1	1	1	1
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 -	1	1	1	1
التقرير المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	-	-	-
2 - اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية	4	-	-	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
	2	2	6	11
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
3 - المشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا	1	1	1	1
4 - وضع نموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفه حسب سياقات بلدان مختارة وتدريبها على استخدامها	-	4	4	4
5 - بدء استخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة وتقديم الدعم المستمر للبلدان التي نشرت الأداة	-	-	-	5
6 - برنامج التدريب الداخلي والزمالات للاقتصاديين الأفارقة الشباب لبناء قدراتهم على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
7 - حلقة عمل بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي - لتبادل الخبرات بين واضعي السياسات والخبراء الأفارقة بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي	2	2	2	2
8 - حلقة عمل تدريبية بشأن المالية العامة في أفريقيا	2	2	-	-
9 - حلقة دراسية بشأن أدوات التخطيط الإنمائي	2	2	-	-
المنشورات (عدد المنشورات)				
10 - تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا	1	1	1	1
11 - التقرير الاقتصادي عن أفريقيا	1	1	1	1
12 - تقرير الحوكمة الاقتصادية في أفريقيا	-	1	-	-
المواد التقنية (عدد المواد)				
13 - موجزات سياسية بشأن المسائل والتحديات الاقتصادية الناشئة التي تواجه النمو والتنمية في أفريقيا	3	3	3	3
14 - ورقات بحثية عن المسائل الناشئة المتصلة بتحليل الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والمالية العامة	3	3	3	3
15 - التقرير الفصلي عن أداء الاقتصاد وأفاقه في أفريقيا	4	4	4	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى خمسة دول أعضاء بشأن مسائل الاقتصاد الكلي والحوكمة الناشئة والتخطيط الإنمائي؛ وتقديم الدعم التقني لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في مجال التقييمات الذاتية القطرية وإدماج نتائج التقييمات في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي السنوي، الذي يشكل منبرا للتداول في المسائل الاقتصادية الناشئة في أفريقيا.				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: في مجال التخطيط الإنمائي، وخطة عام 2030 وخطة عام 2063.				

البرنامج الفرعي 2

التكامل الإقليمي والتجارة

الهدف

18-52 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع ورفع مستوى الاستثمارات.

الاستراتيجية

18-53 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتب المنسقين المقيمين والأونكتاد، وكذلك مع الشركاء في التنمية، لدعم الدول الأعضاء في ضمان فرص الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع التقليل إلى أدنى حد من أي آثار ضارة محتملة (زيادات كبيرة في الواردات، وإغراق الأسواق بالسلع، ومخاطر خسائر الإيرادات الجمركية) في سياق خطط الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمسائل التجارية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المسائل التجارية المتعددة الأطراف والثنائية، مثل بروتوكولات التجارة الإقليمية، وقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، واتفاقات الشراكة الاقتصادية.

18-54 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا على مستويات السياسات العامة بوصفها خطة موحدة للرقمنة في القارة. وعلاوة على ذلك، سيسبق البرنامج الفرعي من النتائج المتعلقة بالسياسات التي توصلت إليها منتجاته المعرفية الرئيسية في الاجتماعات وحلقات العمل.

18-55 وسيقوم البرنامج الفرعي كذلك بوضع وتعميم أدوات ووسائل ومبادئ توجيهية في مجال السياسات والمساعدة على تحديد فرص التنوع وإضافة القيمة وتطوير تجمعات التصنيع والتجمعات الصناعية للدول الأعضاء دعما لخطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، مما يسهم في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم أيضا الدعم التقني للدول الأعضاء.

18-56 وعلاوة على ذلك، سينظم البرنامج الفرعي دورات تدريبية لمساندة برامج عمل الدول الأعضاء (ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية) من أجل تنفيذ أطر التعاون الإقليمي القائمة مثل خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وخطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

18-57 وسيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة وسياسات الملكية الفكرية وتدابير تيسير الاستثمار على الصعد الوطني والإقليمي والقاري. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات استشارية وتدريباً للمفاوضين بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء المرحلة الثانية من مسائل الاتفاق، من أجل تزويدهم بأحدث المعلومات عن السياسات في مجالات المنافسة والاستثمار والملكية الفكرية.

18-58 وسيقدم البرنامج الفرعي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتجاوز العقبات التي تعترض التكامل، مثل سوء تصميم وتسلسل اتفاقات التكامل الإقليمي، وتعددية الخطط والعراقيل أمام التجارة والاستثمار، وذلك من خلال صياغة ونشر توصيات السياسة العامة من أجل مواءمة وتعميم بروتوكولات وأنظمة وسياسات متعددة بشأن التكامل الإقليمي في القوانين والخطط الوطنية.

18-59 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق نشر التحليل القائم على الأدلة مع توصيات بشأن بناء طريق المستقبل والبناء بشكل أفضل ودعم الدول الأعضاء في تنفيذها بناء على طلبها.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيدمج البرنامج الفرعي توصيات بشأن التصدي لآثار كوفيد-19 على التجارة ودعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ هذه التوصيات بناء على طلبها.

18-60 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تنفيذ البلدان لاستراتيجياتها المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (ب) تحسين الطرق التي يعمل بها القطاع العام والخاص؛
- (ج) وجود وصلة تفاعل أكثر اتساقاً وتنسيقاً وتجاوباً بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية للجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- (د) تحقيق اتساق السياسات ومواءمة سياسات التجارة والتصنيع مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛
- (هـ) تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، ومن ثم الإسهام في تسريع وتيرة التصنيع في أفريقيا؛
- (و) تخفيض مخاطر المعاملات وتكاليف الوساطة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص؛
- (ز) تعزيز الفرص المتاحة لمشغلي القطاع الخاص للاستفادة من الفرص العابرة للحدود، بهدف إنشاء سوق أفريقية واحدة أكثر ملاءمة للأعمال التجارية، وكفالة تحسين ظروف وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق.

18-61 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات من قبل الدول الأعضاء وجهود دعوة بشأن المبادرات الاستراتيجية القارية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعن الدعم العام للقارة الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-62 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

إدراج تحليل متكامل لآثار جائحة كوفيد-19 وتوصيات في الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

18-63 في سياق بدء التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كانون الثاني/يناير 2021 (الذي كان مقرراً في السابق في تموز/يوليه 2020)، يقوم البرنامج الفرعي ببناء جاهزية البلدان بدعم تقني بناء على طلبات لوضع استراتيجيات متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولن تكون هذه الاستراتيجيات ذات جدوى بدون إدراج تحليل لآثار جائحة كوفيد-19 وتوصيات تتعلق بالتجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي عام 2020، ساهم البرنامج الفرعي في تكييف مثل هذه الاستراتيجيات من خلال تقديم التحليل والتوصيات لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بأطر الاقتصاد الكلي، والآثار التجارية للجائحة مثل انخفاض التجارة عبر الحدود، أو انخفاض النشاط السياحي، أو النقل المتعلق بالتجارة، أو العمالة المتصلة بالتجارة، مع إبراز الأولويات التجارية الفورية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 مثل إنشاء ممرات خاصة للتخليص الجمركي السريع للإمدادات الطبية، والاستفادة من المعايير والمبادئ التوجيهية للإمدادات الطبية، والأقنعة والمطهرات، ومعدات الحماية التي أتيحت مجاناً وتيسير تجارة الأسماك المأمونة والتجارة الآمنة عبر الحدود.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-64 ساهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما أثبت ذلك بلدان (سيراليون وموريتانيا) قاما بدمج تحليل آثار جائحة كوفيد-19 والتوصيات بشأنها في استراتيجيتهما المتعلقةتين بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع تحليل قصير الأجل ومتوسط الأجل بشأن أطر الاقتصاد الكلي وتوصيات بشأن استخدام التجارة للتصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 18-3).

الجدول 18-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	دمج بلدان (سيراليون وموريتانيا) تحليلًا لآثار جائحة كوفيد-19 في استراتيجيتهما المتعلقةتين بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع تحليل قصير الأجل ومتوسط الأجل بشأن أطر الاقتصاد الكلي وتوصيات تتعلق باستخدام التجارة للتصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-65 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي المصادقة على استراتيجيتين متعلقتين بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (تشاد وجيبوتي)، وكذلك وضع الأدلة المتعلقة بالاستثمار الإلكتروني. وأرجأ البرنامج الفرعي أيضا تقديم الأدلة المتعلقة بالاستثمار الإلكتروني إلى الدول الأعضاء التي تطلبها نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى البيانات الأولية في سياق القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالنهج، غير البرنامج الفرعي طريقة تنفيذه، بتنظيم ثلاثة اجتماعات لأفرقة الخبراء على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، غير البرنامج الفرعي أيضا نهجه بزيادة اعتماده على الخبراء الاستشاريين الوطنيين، بدعم من المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة، الذين قادوا العمل على أرض الواقع. وقد استجبت هذا التغيير القيود المفروضة على السفر على الصعيد الدولي التي أعاققت سفر موظفي اللجنة ممن كانوا يقودون ويقدمون الدعم التقني عن بعد عن طريق المشاورات الهاتفية أو عبر الإنترنت. وترتب على هذه التغييرات أثر في الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجتين 1 و 2 المبينتين أدناه.

18-66 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في التعامل مع المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وذلك بتنظيم 12 حلقة دراسية شبكية لمناقشة نهج التجارة والتصنيع والاستثمار والاتفاق عليها لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 وإيجاد سبل المضي قدما والبناء بشكل أفضل. واقتزن التدبير الأخير بمنتجات معرفية تحدد توصيات قائمة على الأدلة تربط هدف البرنامج الفرعي بالمسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 الواردة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-67 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدماجها وإنشاؤها⁽³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-68 واصل البرنامج الفرعي عمله في مجال التوعية مع الدول الأعضاء من أجل زيادة عدد البلدان التي صدقت على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظم البرنامج الفرعي محفليين وطنيين، وصاغ موجزات سياساتية محددة الأهداف، وقدم دعماً تقنياً لتهيئة البلدان لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واضطلع بأنشطة الدعوة لدى مقرري سياسات رفيعي المستوى مما أسهم في تصديق نيجيريا على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، دعماً تقنياً موجهها بصفة خاصة نحو تعزيز فهمها لطرائق الانضمام إلى الاتفاق والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا الانضمام.

18-69 وفي عام 2020، وضعت السنغال وسيراليون وغامبيا وموريتانيا أربع استراتيجيات تتصل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وصدقت عليها. وعرضت الاستراتيجيات سبلاً تتيح لهذه البلدان تسخير الفوائد الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تحديد الميزات النسبية والتنافسية، وكذلك من خلال القيمة المضافة الرئيسية في مجال فرص التجارة والاستثمار. وتحلل الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أوجه التأثير بين الخطط والسياسات (بما في ذلك الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات في مجالات التجارة والصناعة والبنية التحتية والتعليم والاقتصاد الكلي والاستثمار والسياسات الاجتماعية وغيرها)، وتحدد الثغرات، كما تقدم في الوقت ذاته توصيات مصممة خصيصاً من أجل تنفيذ تلك الخطط والسياسات. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أسهم البرنامج الفرعي أيضاً في نشر العروض التقنية، والمناقشات في مختلف المنتديات الإلكترونية والحلقات الدراسية الشبكية، والمنتجات المعرفية مثل الإصدار التاسع من تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، إلى جانب ورقات عن الآثار المترتبة على كوفيد-19 والتجارة لإعداد البلدان لبدء التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كانون الثاني/يناير 2021.

18-70 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توسيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية كنسبة من إجمالي التجارة في أفريقيا إلى مستوى 16,3 في المائة، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفياً للهدف المتمثل في 17,6 في المائة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد أعاقَت جائحة كوفيد-19 تحقيق هذا الهدف، مما أخرج بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي كان في الأصل مقرراً في تموز/يوليه 2020، ثم أُرجئ إلى كانون الثاني/يناير 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-71 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيصوغ البرنامج الفرعي استراتيجيات تتضمن منظورات تتصل بكوفيد-19، وسيساعد الدول الأعضاء على تنفيذها.

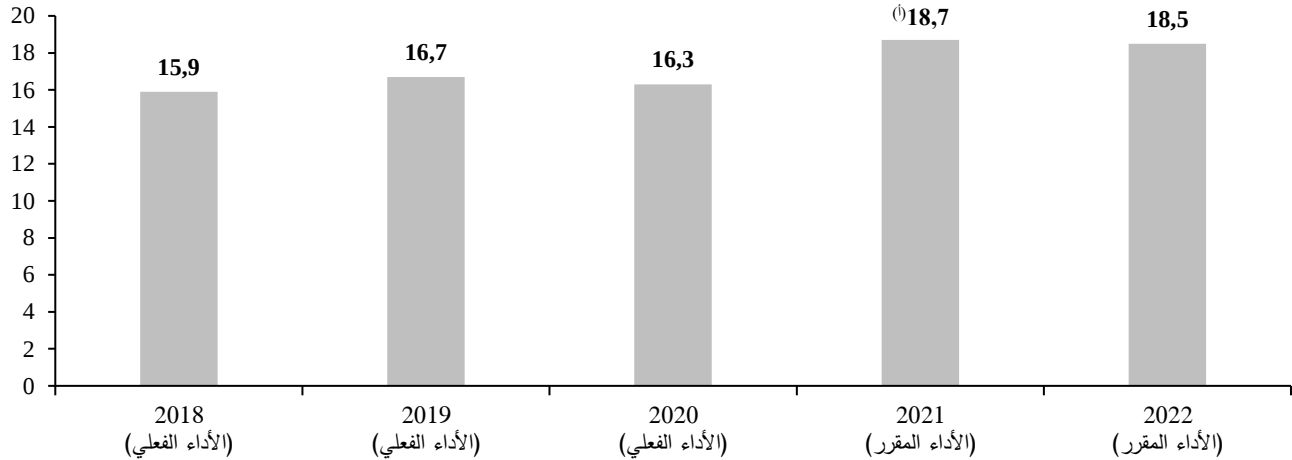
(3) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

ولذلك، سيتم تحديث الاستراتيجيات التي أعدت قبل الجائحة لتضمينها توصيات تشمل تدابير للتصدي لكوفيد-19 من منظور تجاري. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 18).

الشكل الخامس من الباب 18

مقياس الأداء : حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا (العدد السنوي)

(بالنسبة المئوية)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية⁽⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-72 واصل البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بذل الجهود لبناء تحالف بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من الحكومات ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بوجه عام، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، من أجل تحسين فهمهم لما هو على المحك بالنسبة لبلدانهم بموجب الاتفاق المنشئ للمنطقة، ولتحقيق أقصى استفادة من الاتفاق في مجالات كل منهم. كما أجرى البرنامج الفرعي مشاورات في بوركينا فاسو وبوروندي ورواندا والسنغال والسودان وسيراليون وغامبيا وموريتانيا وموريشيوس. وعلاوة على ذلك، وبغية تقييم فهم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي اكتسبه المشاركون من خلال هذه المشاورات، أجرى البرنامج الفرعي دراسة استقصائية، أشارت إلى أن ما متوسطه 87,2 في المائة من المشاركين قد أدركوا الآثار الناجمة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في قطاعات كل منهم.

18-73 ونظرا لتأثير كوفيد-19 على عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها، لم تكن البيانات الفعلية لعام 2020 متاحة وقت النشر. ونتيجة لذلك، ليس بإمكان البرنامج الفرعي الإبلاغ عن الأداء الفعلي في عام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وسيُعرض الأداء الفعلي لعام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

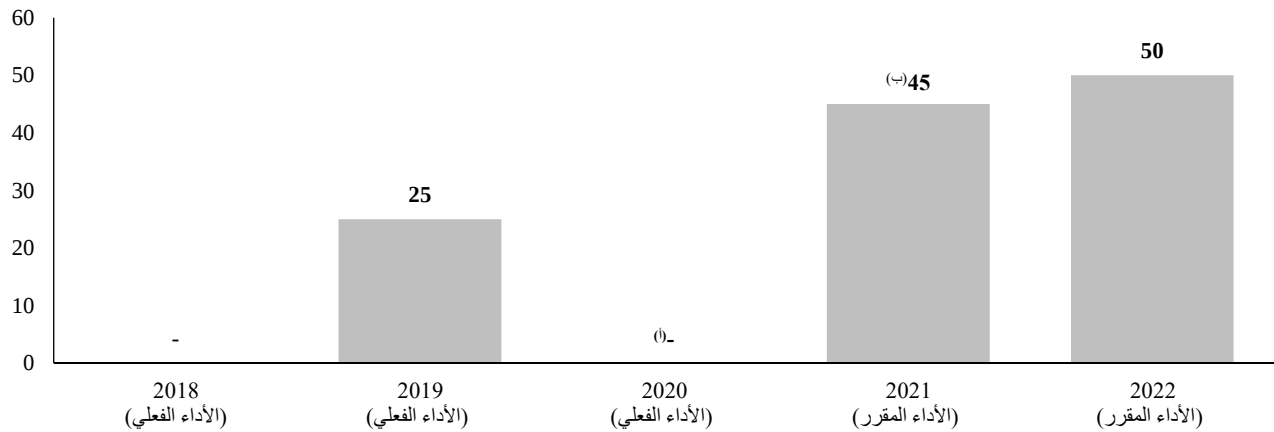
(4) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-74 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي ليشمل التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19 في عام 2022. وسيواصل البرنامج الفرعي الدعوة إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفها إطارا للتصدي لآثار الجائحة؛ كما سيعمل لتضمين صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تدابير للتصدي لكوفيد-19 من منظور تجاري وتنفيذ مؤشر للأعمال التجارية في البلدان الأفريقية في ستة بلدان على نحو تجريبي. ويُعرض التقدم المتوقَّع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبيَّن أدناه (انظر الشكل السادس من الباب 18).

الشكل السادس من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للبلدان التي زادت نسبة تجارتها مع البلدان الأفريقية إلى إجمالي تجارتها (العدد التراكمي)



(أ) البيانات المتعلقة بعدد البلدان التي زادت نسبة تجارتها مع البلدان الأفريقية إلى إجمالي تجارتها غير متاحة بعد. وستُعرض تلك الأرقام في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(ب) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعتمد الدول الأعضاء توصيات لزيادة التكامل الإقليمي وتنفيذها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-75 تساعد المنتجات المعرفية المناسبة والقابلة للتنفيذ في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات لدعم خطط التنمية في كل منها. وقد نشر البرنامج الفرعي الإصدار التاسع من تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، الذي يركز على تحليل الخطوات التالية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويتضمن التوصية بوضع الاستراتيجيات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعقب صدور التقرير، عمل البرنامج الفرعي مع 38 بلدا وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية، استجابة لطلبها، بشأن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

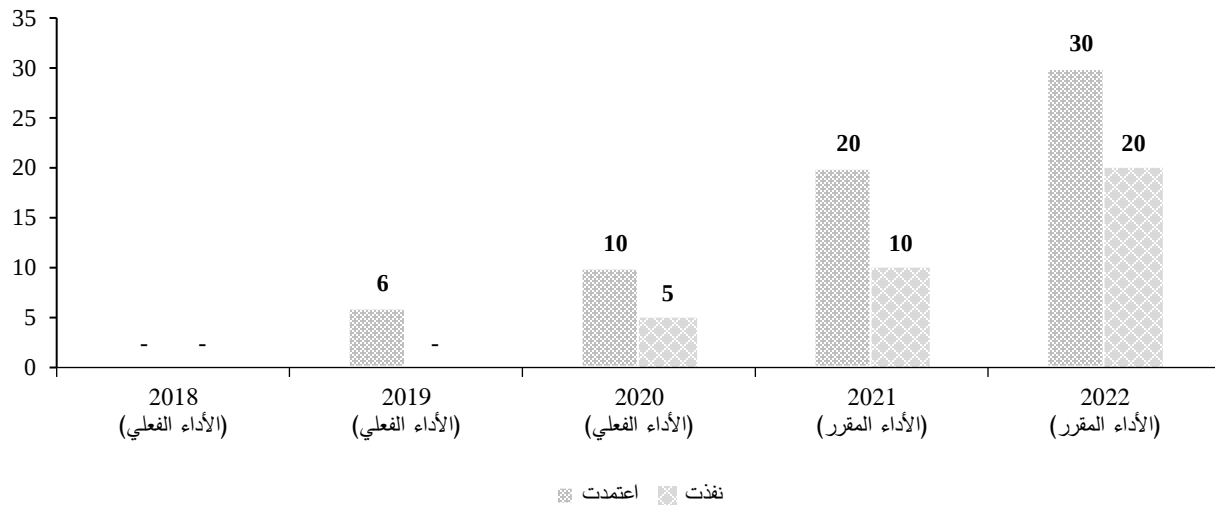
18-76 تَمَثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في زيادة طلب أصحاب المصلحة والدول الأعضاء على التنسيق على المستوى دون الإقليمي وتحسين الاستجابة للطلبات في الوقت المناسب، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. واستفاد البرنامج الفرعي من الشبكات دون الإقليمية للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة وقربها من أصحاب المصلحة المعنيين عند تنفيذ التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، يَسَّر هذا التنسيق تنفيذ استجابات على نحو أسرع في الميدان، بما في ذلك في مجال أوجه التآزر التي أنشئت مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوجد البرنامج الفرعي هذه الآلية وسيفوض جزءا من عملياتها التقنية والإدارية إلى المكاتب دون الإقليمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التفويض إلى توثيق الاتصال مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال اللجان الحكومية الدولية المعنية المكونة من كبار المسؤولين والخبراء، وحلقات العمل والحوارات بشأن التكامل الإقليمي، وذلك بهدف نشر توصيات مركزة دون إقليمية من التقرير العاشر في سلسلة تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتوفير متابعة أوثق لطلبات الدعم التقني من خلال دعم التنفيذ المقدم من مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-77 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد 30 دولة عضوا توصيات من الإصدار العاشر لتقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا وتنفيذ 20 دولة عضوا توصيات من ذلك الإصدار (انظر الشكل السابع من الباب 18).

الشكل السابع من الباب 18

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تعتمد والتي تنفذ توصيات من الإصدار العاشر لتقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

18-78 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

115/70	تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين	301/74	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
293/70	العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)	204/74	السلع الأساسية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

11/2017 الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

847 (د-40)	مبادرة المعونة لصالح التجارة	922 (د-47)	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
867 (د-43)	تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا	934 (د-48)	برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024
891 (د-45)	التعجيل بالتكامل الإقليمي وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية	960 (د-51)	تسخير إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإيجاد حيز مالي للوظائف والتنوع الاقتصادي
907 (د-46)	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة		
914 (د-47)	دليل التكامل الإقليمي الأفريقي		

المنجزات المستهدفة

79-18 يعرض الجدول 4-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-18

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	2	3	2	
1 - تقرير عن دورة لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي بشأن تحقيق تكافؤ فرص الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية بغية تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء	1	-	1	-	
2 - معلومات مستكملة عن حالة التجارة الدولية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية مقدمة إلى لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي	1	1	1	1	
3 - تقرير عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا مقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	1	1	1	1	
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	-	3	-	
4 - اجتماع لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي	3	-	3	-	
باء - توليد المعارف ونقلها					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	3	7	4	7	
5 - مشروع بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على زيادة الحصة الأفريقية من التجارة الدولية	1	1	1	1	

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

6 - مشروع بشأن التعجيل بخطة التكامل التجاري الأفريقي من خلال التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه بفعالية	1	1	1	1
7 - مشروع بشأن بناء القدرات من أجل ترتيب تجاري أفريقي شامل ومنصف	1	1	1	1
8 - مشروع بشأن تعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	1	1	1	1
9 - برنامج زمالات لتعزيز قدرات الباحثين الأفارقة الشباب في مجالات التصنيع والاستثمار والتكامل الإقليمي والتجارة والأسواق	1	1	1	1
10 - مشروع بشأن النموذج التجاري	1	1	1	1
11 - مشروع بشأن تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التدخلات الاستراتيجية في مجال الاستثمار، وسياسة المنافسة في الخدمات، والرقمنة، والتجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي	1	1	1	1
12 - مشروع بشأن الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للشراء المجمع للأدوية والمنتجات الأساسية وإنتاج المستحضرات الصيدلانية المحلية للقارة	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	10	10	10	5
13 - برنامج تدريبي حول اقتصاديات التجارة، والتكامل الإقليمي، وبناء القدرات لأغراض السياسات التجارية والتحول الهيكلي، ومبادرة المعونة لصالح التجارة، والمستويين الأساسي والمتوسط والمستوى المتقدم في وضع نماذج التجارة	10	10	10	5
المنشورات (عدد المنشورات)	3	2	3	3
14 - منشور عن منطقة مشتركة للاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية: خيارات السياسات الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية	1	1	1	1
15 - منشور عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا	1	1	1	1
16 - منشور عن إعادة النظر في السياسات والتشريعات والمؤسسات المتعلقة بالتنمية الصناعية في أفريقيا	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	4	1	3	4
17 - أدلة توجيهية إلكترونية عن الاستثمارات	1	1	1	1
18 - دراسات وموجزات سياسية بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بالتجارة الدولية والأقليمية	1	1	1	1
19 - تقرير المسألة المواضيعية المتعلقة بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل	1	1	1	1
20 - موجزات سياسية ومبادئ توجيهية ومجموعات أدوات عن التصنيع في أفريقيا	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية لتلبية الاحتياجات التي أعربت عنها جميع الدول الأعضاء الـ 54 ومجموعات التعاون الإقليمية أو دون الإقليمية في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027؛ والدعم التحليلي لبرنامج عمل فيينا؛ وتعهد مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد اتصالات بشأن التكامل الإقليمي والتجارة؛ ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة المركز الأفريقي للسياسات التجارية؛ وحوار سياسي رفيع المستوى بشأن التجارة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا.

البرنامج الفرعي 3 تنمية القطاع الخاص وتمويله

الهدف

18-80 يمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصادي في أفريقيا، وتحسين ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات والزراعة.

الاستراتيجية

18-81 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية ومساعدة تقنية للدول الأعضاء لتنفيذ إعلان مالابو لعام 2014 بشأن التعجيل بالنمو والتحول في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش والأطر المرتبطة به. وسيعالج البرنامج الفرعي، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الاستراتيجيين، آثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والزراعة. وسيقوم باستحداث منتجات معرفية تتضمن توصيات سياساتية، وتقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية للدول الأعضاء في مجالات سلاسل القيمة الزراعية المتكاملة إقليمياً، والتمويل الزراعي، وإدارة تغير المناخ وغير ذلك من المخاطر، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الصناعية - الزراعية. وسيقوم البرنامج الفرعي بعقد اجتماعات للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الدعوة إلى اعتماد المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي التي أُقرت مؤخراً بشأن تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد.

18-82 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ولا سيما من خلال تحسين ضمان حيازة المرأة لتحقيق الهدف الذي حددته اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. والهدف هو تخصيص 30 في المائة من الحقوق في الأراضي للمرأة بحلول عام 2025. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضاً القدرة التقنية والتدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي لتعزيز الاستثمارات المسؤولة في الأراضي بغية دعم الزراعة وتطوير البنية التحتية.

18-83 وسيدعم البرنامج الفرعي مشاركة القطاع الخاص المتسمة بالكفاءة والإنصاف والاستدامة في قطاع البنية التحتية، وسيهيئ بيئة للأعمال التجارية الزراعية مواتية لحشد تمويل القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية للتغلب على انعدام أمن الحيازة والتحديات الجنسانية وتهميش الشباب في نظم حقوق الأرض والملكية. وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 و 5 من خلال تيسير المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي والممتلكات والتصرف بها.

18-84 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء والمشاركين في السوق في استكشاف فرص الاستثمار والاستثمار المشترك في البنية التحتية والعقارات والقطاعات الأخرى بالتعاون الوثيق مع صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات إدارة الأصول، والأسهم الخاصة، والمؤسسات المالية. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بتقديم المساعدة التقنية ونشر أفضل الممارسات لفائدة الدول الأعضاء بغية تحديد قطاعات النمو ذات الأولوية ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج لتحسين قدرتها التنافسية واجتذاب الاستثمار وحفز الانخراط في مباشرة الأعمال الحرة. وسيقدم البرنامج أيضاً الدعم للدول الأعضاء في تطوير وتعميق أسواق ديونها المحلية كوسيلة مستدامة لتعبئة موارد إضافية لتلبية احتياجات تمويل التنمية. وسيتيح تعميق أسواق الديون

المحلية أيضاً للحكومات الحفاظ على الاستقرار المالي والحد من عبء ديونها واعتمادها على اقتراض الديون الخارجية الذي يفرض ضغوطاً على الاقتصادات، ولا سيما بالنسبة للبلدان المعرضة لمخاطر العملات.

18-85 وسيشجع البرنامج الفرعي على تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً من خلال دعم رائدات الأعمال ومديرات الصناديق الأفريقيات في إنشاء منصة تمويل مبتكرة تساعد على حشد رؤوس الأموال وتعزيز نمو الشركات التي تملكها أو تقودها النساء. ومن خلال الاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة هذه، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 5 و 8 و 9 و 11 و 17.

18-86 وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تنفيذ الخطة الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وسيقدم المساعدة في مجال التحليل التقني. وعلى وجه الخصوص، تأثرت قطاعات النقل والطاقة والبنية التحتية الأفريقية بجائحة كوفيد-19، حيث كان للقيود المفروضة على السفر آثار على سلسلة الإمداد العالمية وتصنيع منتجات الطاقة. وسيدعم البرنامج الفرعي وضع حلول مصممة محلياً لأفريقيا. ولذلك، سيعزز البرنامج الفرعي عمله مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والمنظمات الدولية في وضع ونشر أدوات وأطر تنظيمية، إلى جانب أفضل الممارسات في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تجتذب مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في البنية التحتية للطاقة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع الشركاء الدوليين والكيانات الإقليمية في الدعوة إلى دعم رأس المال الخاص لمشروعات السكك الحديدية القائمة والجديدة في أفريقيا، نظراً لأهمية السكك الحديدية بوصفها وسيلة نقل أرخص وأكثر كفاءة وأماناً ومراعاة للبيئة. وستشمل أنشطة الدعوة هذه تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، الذي ييسر زيادة الحصول على تمويل أرخص تكلفة من القطاع الخاص لدعم شراء المعدات الدارجة الجديدة التي تملس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي خدمات استشارية في مجال السياسات ومساعدة تقنية للدول الأعضاء بشأن تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والجهود المبذولة لتحسين السلامة على الطرق في أفريقيا ولرقمنة قطاع النقل في القارة.

18-87 ويعتزم البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في كفالة أن تسهم المنجزات المستهدفة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على توفير حلول قابلة للتطبيق ومستدامة لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 بما يمكن الاقتصادات الأفريقية من إعادة البناء على نحو أفضل. ومن خلال تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء في إنشاء بنية تحتية وخدمات قادرة على الصمود في مجال قطاع النقل، سيسهم البرنامج الفرعي في بناء قدرة القارة على اتخاذ تدابير سريعة للتصدي لأي أزمة صحية واقتصادية كتلك التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19.

18-88 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين مكانة أفريقيا في تصنيفات بيئة الأعمال التجارية العالمية، عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص وتيسير استثماراته في قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية وغيرها من قطاعات الاقتصاد؛

(ب) تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية والقيمة المضافة والتجارة في مجال السلع والخدمات الزراعية من خلال تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وفقاً للمبادئ التوجيهية المناسبة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية؛

(ج) تحسين الإصلاحات السياساتية والتنظيمية والإدارة الفعالة للأراضي من خلال إجراء البحوث والتحليلات ونشر أفضل الممارسات والقيام بأنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وفقاً لإطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا والمبادئ التوجيهية بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي في أفريقيا؛

- (د) تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان في السياقات التي يمكن فيها استخدام الأراضي كضمان، وتعزيز قدرة المرأة على إبرام عقود زراعية في إطار نماذج الاستثمار في الأراضي ذات المنفعة المتبادلة؛
- (هـ) الحد من أوجه عدم الكفاءة ومن إنفاق الوقت والمال على تأمين الأراضي وغيرها من حقوق الملكية، ولا سيما إصدار الشهادات وسندات الملكية لتسهيل الإقراض؛
- (و) تهيئة مناخ مواتي لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتنويع قاعدة المستثمرين مع زيادة الإقبال على أسواق الديون بالعملة المحلية؛
- (ز) استراتيجيات مبتكرة لتعبئة رأس المال على الصعيدين المحلي والدولي (من خلال رأس المال المخاطر، والأسهم الخاصة، والاستثمار المؤثر)، مع إمكانية توسيع النطاق وضمان حدوث تأثير اقتصادي؛
- (ح) تنفيذ الدول الأعضاء لعدد متزايد من مشاريع الطاقة، وتحقيق التوجه الاستراتيجي للبرنامج، ولا سيما تنفيذ التمويل المبتكر للبنية التحتية من أجل تحقيق التحول في أفريقيا، وتأييد الموقف الأفريقي على الصعيد العالمي، ووضع استجابات إقليمية؛
- (ط) تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، في سياق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة عام 2063، من خلال خفض تكاليف النقل الناجمة عن تنفيذ مشاريع ذات نوعية جيدة في مجال البنية التحتية للنقل عبر الحدود؛
- (ي) تعزيز الربط وانخفاض تكلفة النقل الجوي في أفريقيا في إطار السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبالتالي إيجاد فرص عمل والإسهام في التنمية الاقتصادية للقارة؛
- (ك) زيادة كفاءة قطاع السكك الحديدية الأفريقي، بسبل منها تمويل أرخص من القطاع الخاص لدعم شراء المعدات الدارجة؛
- (ل) خفض الوفيات والإصابات على الطرق وتكلفة حوادث الطرق التي تتكبدها الاقتصادات الأفريقية.

18-89 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

- (أ) تنفيذ الدول الأعضاء خطط العمل الرامية إلى التعافي من كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في قطاعي الطيران واللوجستيات الأفريقيين؛
- (ب) سلامة قطاعات النقل واللوجستيات والطاقة من الآثار الضارة للجائحة، وانتعاش تلك القطاعات واستدامتها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-90 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود للتصدي لجائحة كوفيد-19

18-91 يقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا قد انكمش بنسبة 1,8 نقطة مئوية في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19، مما تسبب في أول ركود تشهده القارة منذ 25 عاما. وقد كان الضرر شديدا على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ولا سيما أولئك الذين لا يملكون أرضا، والعمال المياومون، والأسر المعيشية التي تعيلها أنثى، وصغار المنتجين والمشاريع

الصغيرة. ومن المتوقع أن يكون عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد ازداد بمقدار 29 مليون نسمة، بالإضافة إلى ما يقرب من 450 مليون نسمة ممن يعيشون على أقل من 1,9 دولار في اليوم. ويمكن أن يتفاقم تأثير كوفيد-19 على الأمن الغذائي بفعل الصدمات الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الطلب على الصادرات، وانخفاض الاستهلاك المحلي، والجفاف، وغير ذلك من الظواهر، مثل غزو الجراد.

18-92 وإذ يدرك البرنامج الفرعي حالة عدم اليقين الشديدة بشأن مسار الجائحة ومدتها وحجمها وأثرها على الاقتصادات الأفريقية، فقد التزم، إلى جانب شركائه، بمن فيهم مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بسلسلة من التدخلات في حالات الطوارئ لمساعدة البلدان الأفريقية على اتخاذ تدابير سريعة لسد الثغرات في الإمدادات والسياسات في مجال الأغذية والمواد الطبية الحرجة اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم البرنامج الفرعي مساعدة تقنية إلى مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي لوضع وإنشاء عنصر للأمن الغذائي في إطار مرفق التخفيف من آثار الجائحة على التجارة الذي أنشئ بصورة مشتركة لمساعدة البلدان الأفريقية على إدارة الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في مجال الأمن الغذائي. وقدم البرنامج الفرعي كذلك مساعدة تقنية للدول الأعضاء في وضع مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً. ولتحديد البلدان ذات الأولوية للتدخل ووضع طريقة مثلى لتشغيل عنصر المرفق المتصل بالأمن الغذائي، عقد البرنامج الفرعي سلسلة من اجتماعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية في الزراعة الأفريقية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-93 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تلقي حكومة غينيا، في إطار عنصر الأمن الغذائي في مرفق التخفيف من آثار الجائحة على التجارة، ائتمانا تجاريا قدره 14 مليون دولار قدم إلى غرفة الزراعة في البلد. والغرض من الائتمان التجاري المخصص هو تعزيز برنامج غينيا للتعاقي وبناء القدرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19، الذي يهدف إلى كفالة الأمن الغذائي من خلال التعزيز السريع للإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية عن طريق تأمين واردات المدخلات الزراعية مثل البذور ومبيدات الحشرات والأسمدة (انظر الجدول 18-5).

الجدول 18-5
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إعداد الدليل التقني لوضع السياسة المتعلقة بالأراضي، واستعراض قانون السياسات الزراعية لإدماج إدارة الأراضي في غينيا، مع الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي	حكومة غينيا توافق على الدليل التقني للإصلاح السياساتي والتشريعي ونقره بوصفه أساساً لاستعراض السياسات، بغية توفير بيئة مواتية للاستثمارات الزراعية في الأراضي	تلقت حكومة غينيا، في إطار عنصر الأمن الغذائي في مرفق التخفيف من آثار الجائحة على التجارة التابع لمصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، ائتمانا تجاريا بقيمة 14 مليون دولار قدم إلى غرفة الزراعة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-94 نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي حلقات عمل في عدد محدد من الدول الأعضاء الأفريقية. وكانت حلقات العمل هذه تهدف، أولاً، إلى تعزيز قدرة المنظمين والمستثمرين الأفريقيين على معالجة القضايا

والإجراءات المتصلة بتنمية أسواق رؤوس الأموال؛ وثانياً، تعزيز قدرة مقرري السياسات والعاملين في مجال التأمين الأفريقيين فيما يتعلق بالسياسات والأدوات والممارسات المتعلقة بوضع نماذج المخاطر في قطاع التأمين الزراعي في أفريقيا. وأرجأ البرنامج الفرعي عدداً من المنجزات المستهدفة، بما في ذلك حلقات عمل لتطوير المناهج الدراسية واستعراضها تعقد مع جامعات في ليبيريا وجنوب السودان؛ وحوار سياسي مع نواب رؤساء الجامعات بشأن تحسين نوعية برامج التدريب والبحوث في مجال إدارة الأراضي في أفريقيا؛ والتدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحسين إدارة الأراضي. كما حدث تأخير في عدة نواتج أخرى بسبب ضرورة إعادة البرمجة، بما في ذلك تقرير الدراسة والموجزات السياسية بشأن رسم خرائط فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا؛ والتقرير عن التحديات والفرص المتعلقة بتطوير المجمعات الزراعية الصناعية في أفريقيا؛ والتقرير عن تقييم إمكانات تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس في أفريقيا؛ وإطلاق الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا. وقد تتأثر جودة هذه التقارير لأن جمع البيانات الأولية لم يكن ممكناً بسبب القيود المفروضة على السفر.

18-95 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصادي في أفريقيا، وتحسين ضمان حياة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات والزراعة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-96 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز بيئة الأعمال التجارية من أجل استثمارات القطاع الخاص في تنمية الطاقة والبنية التحتية⁽⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-97 طبق البرنامج الفرعي منهجية وأداة الاستعراض التنظيمي الجديدين لتقييم جاهزية 11 بلداً أفريقياً لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. وفي إطار شراكات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ساعد البرنامج الفرعي أيضاً الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تحديد مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية التي سيدعمها برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا حتى نهاية عام 2030. ووضع البرنامج الفرعي أيضاً استراتيجية أفريقية مشتركة للعمل مع شركاء خارجيين في الاستثمار في البنية التحتية. وقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية تقنية بشأن تمويل مشاريع الطاقة في إثيوبيا وإريتريا وأنغولا. وعززت جميع هذه التدخلات، ولا سيما تقديم الدعم في التقييم التنظيمي لقطاع الكهرباء في 11 بلداً والخدمات الاستشارية في إثيوبيا وإريتريا وأنغولا، وحددت تخطيط الطاقة في هذه البلدان. واضطلع البرنامج الفرعي أيضاً بأنشطة لمعالجة تمويل قطاع النقل وتحسين أوجه الكفاءة فيه. وعلاوة على ذلك، اتخذ البرنامج الفرعي تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19، وأنتج عدداً من المنجزات المستهدفة التي تقيم أثر الجائحة على قطاع الطيران، والموانئ الأفريقية، وبروتوكولات التجارة عبر الحدود، وطُرِح خدمات النقل غير النقدية، وقطاع الطاقة.

(5) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

18-98 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تأسيس 11 دولة عضوا وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية والوكالات الحكومية التابعة لكل منها، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 10 دول أعضاء، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت تسعة بلدان (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغانا وكينيا والمغرب وموريتانيا) في اجتماعات التصديق بإنشاء وحدات خارج نطاق الشبكة (شبكة مصغرة) ضمن وزارات الطاقة لديها لمعالجة كهربة الأرياف.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-99 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل وضع منهجيات وأدوات لمساعدة البلدان على تحسين أنظمة الطاقة لتعزيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة، وكذلك لتحفيز اتباع نهج قاري تفره جمعية الاتحاد الأفريقي. ويعتزم البرنامج الفرعي استعراض الأطر التنظيمية مع التركيز على العوائق على امتداد الأجزاء المختلفة من سلسلة قيمة الطاقة التي لا تزال تعيق الاستثمارات (أي النقل والتوزيع ونظم الطاقة خارج الشبكة) بغية تزويد الدول الأعضاء بخيارات وطرق ممكنة للتغلب على هذه العوائق. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدث المبين أدناه (انظر الجدول 18-6).

الجدول 18-6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
أنشأت دولة عضو وحدة أنشأت ثلاث دول أعضاء لتخطيط الطاقة في الوزارة التنفيذية/الوكالة الحكومية التابعة لها	وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/الوكالات الحكومية التابعة لكل منها	• أنشأت إحدى عشرة دولة عضوا وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/الوكالات الحكومية التابعة لكل منها	• إحدى عشرة دولة عضوا تنشئ وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/الوكالات الحكومية التابعة لكل منها (تحقق في عام 2020) ^(أ)	تتعهد خمس بلدان من أصل 16 التي صدقت على الاستعراض التنظيمي الإطاري بشأن استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة
• تعهدت تسعة بلدان (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغانا وكينيا والمغرب وموريتانيا) في اجتماعات التصديق بإنشاء وحدات خارج نطاق الشبكة (شبكة مصغرة) ضمن وزارات الطاقة لديها لمعالجة كهربة الأرياف		• تعهدت تسعة بلدان (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغانا وكينيا والمغرب وموريتانيا) في اجتماعات التصديق بإنشاء وحدات خارج نطاق الشبكة (شبكة مصغرة) ضمن وزارات الطاقة لديها لمعالجة كهربة الأرياف	• سبعة بلدان إضافية (أوغندا والسنغال ونيشيل والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وموزامبيق) تعزز التخطيط في قطاع الطاقة لديها من أجل استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك الشبكات الصغيرة	

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلج عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز الاستثمار في البنية التحتية للطاقة من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي⁽⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

100-18 وضع البرنامج الفرعي منهجية تنظيمية تبحث في فعالية سياسات قطاع الكهرباء وأطره التنظيمية من أجل جذب الاستثمارات الخاصة. وتتبنى أداة المنهجية منظور المستثمر، وتبحث في العناصر الأساسية للسياسات والأنظمة التي تشكل إطارا تمكينيا لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة للكهرباء. ونظرا للطلب المتزايد على الزراعة والطاقة والبنية التحتية من جهة، والتحديات الهيكلية الأساسية التي تحول دون نمو هذه القطاعات الحيوية من جهة أخرى، عزز البرنامج الفرعي أطر إدارة الأراضي التي تحسن ظروف الاستثمارات في الأراضي التي تفضي إلى الاستثمارات الخاصة الشاملة. وشمل ذلك وضع أداة لرسم الخرائط من أجل رسم خرائط فرص الاستثمارات في الأراضي مع تطبيقها في ملاوي. وتدعم الأداة التفاوض على صفقات الأراضي لأغراض الزراعة والوقود الحيوي، وكذلك استكشاف واستخراج النفط والغاز والموارد الحرارية الجيولوجية، وتخزين الطاقة المائية وطاقة الرياح، وإلى حد ما الطاقة الشمسية. كما وفر البرنامج الفرعي بناء القدرات لمؤسسات الدول الأعضاء ذات الصلة في تطبيق إطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا والمبادئ التوجيهية بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي في أفريقيا.

101-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاستعراض التنظيمي لقطاع الطاقة الذي أجرته عشر دول أعضاء (إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وسيشيل وغانا والكاميرون وكينيا وموريتانيا)، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في ثماني دول، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

102-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكفل البرنامج الفرعي مواءمة الأطر التنظيمية لقطاع الطاقة مع السياسات المتعلقة بالأراضي لتعجيل بتنفيذ المشاريع التحويلية. وحتى في حال تطبيق الأنظمة المتصلة بقطاع الطاقة، فإن سوء إدارة الأراضي وما ينجم عن ذلك من ارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة بضمان الحقوق، وسوء استخدام الأراضي، والإدارة البيئية، هي عوامل تعوق نمو قطاع الطاقة. ولذلك، سيحدد البرنامج الفرعي ثغرات محددة في الأطر السياساتية والقانونية والتشريعية، وسيقدم المساعدة التقنية لإحداث تغييرات في الاستراتيجيات والأطر المتصلة بالأراضي والطاقة للحد من فقدان الأراضي والتفكك الاجتماعي للمجتمعات المحلية في سياق الاستثمارات في الأراضي في مجال الطاقة، ولا سيما لمنع احتمال الإخلال بالنظم الغذائية وإنتاج الأغذية، والحد من التدهور البيئي والتخفيف من آثار تغير المناخ. وفي عام 2022، سيسند البرنامج الفرعي إلى المعارف التي تم توليدها في عام 2021 لوضع مبادئ توجيهية ستشكل الأساس للإصلاحات في قطاعي الطاقة والأراضي، ولا سيما مواءمة السياسات والتشريعات والبرامج بهدف تعزيز الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية المتصلة بها. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18-7).

(6) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الجدول 7-18
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	استعرضت عشرة بلدان	أربعة بلدان (من أصل	ثلاثة بلدان إضافية توائم
		الأطر النازمة لقطاع	ثمانية بلدان) توائم	السياسات والاستراتيجيات
		الطاقة فيها وحددت	سياساتها المتعلقة	المتصلة بالأراضي والطاقة
		الحواجز غير المتعلقة	بالأراضي مع قطاع	
		بالطاقة التي تؤثر على	الطاقة	
		تنفيذها		

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على التمويل لتطوير البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-103 الفجوة القائمة في البنية التحتية في أفريقيا هائلة، وتشكل أحد الأسباب الرئيسية التي قد تجعل العديد من البلدان الأفريقية لا تحقق غايات أهداف التنمية المستدامة. وهناك فجوات كبيرة في البنية التحتية في قطاعات الطاقة والنقل (من خلال السكك الحديدية والنقل البحري والأرضي والجوي) والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدر مصرف التنمية الأفريقي احتياجات القارة في مجال البنية التحتية بما يتراوح بين 130 بليون دولار و 170 بليون دولار سنوياً، مع وجود فجوة تمويلية تتراوح بين 68 بليون دولار و 108 بلايين دولار سنوياً. ومن المتوقع أيضاً أن يكون لجائحة كوفيد-19 تأثير خطير على الاستثمارات في البنية التحتية، حيث تعطي الحكومات الأفريقية الأولوية لإنقاذ الأرواح من خلال التركيز على الاستثمارات في قطاعي الصحة والصرف الصحي. ومع ذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أيضاً أن تطوير البنية التحتية سيكون في صميم استراتيجيات الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة، لأن البنية التحتية هي الحافز الرئيسي للتنمية الاقتصادية والتجارة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-104 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في كونه لم يتوقع الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على الدعم التقني المخصص والمراعي للوقت في مجال تمويل النقل والطاقة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستفيد البرنامج الفرعي من الشراكات مع المنظمات الإقليمية والقارية الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المتخصصة على الصعيد العالمي المشاركة في تطوير البنية التحتية للقارة، وسيستند إليها. ويعتزم البرنامج الفرعي تعزيز قدرات أصحاب المصلحة على استخدام نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة لتوليد التمويل المبتكر وتطوير البنية التحتية لدعم التصنيع في بلدان أفريقية مختارة، وهي أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

105-18 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ثلاثة بلدان بمواءمة إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص لديها مع القوانين الوطنية، واعتماد أدوات ومعايير دولية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوصل ستة بلدان إلى اتفاقات تعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا (انظر الجدول 8-18).

الجدول 8-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
توصل ست دول أعضاء (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) إلى اتفاقات تعاون من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا	توصل ست دول أعضاء (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) إلى اتفاقات تعاون من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا	توصل ست دول أعضاء (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) إلى اتفاقات تعاون من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا	• مواءمة أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ستة بلدان بما يتماشى مع قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه البلدان • ثلاثة بلدان على الأقل تنفذ شراكات بين القطاعين العام والخاص بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مشاريع البنية التحتية	• ثلاثة بلدان على الأقل تعتمد أدوات ومعايير دولية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص • اتفاقات للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال وضع المشاريع ونقل التكنولوجيا في ستة بلدان مستهدفة

الولايات التشريعية

106-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

193/64	متابعة وتنفيذ توافق آراء مونيتري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2008 (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	195/66	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
146/65	الآليات الابتكارية لتمويل التنمية	215/67	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
314/65	طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية	198/70	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة
		299/74	تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

11/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- 819 (د-31) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
921 (د-47) التحول الزراعي من أجل أفريقيا الصناعية
877 (د-43) نحو تحقيق أفريقيا تنعم بالأمن الغذائي

المنجزات المستهدفة

107-18 يعرض الجدول 18-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-9

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1	3	1	-
1 - التقارير المقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن آخر التطورات المتعلقة بالقطاع الخاص في أفريقيا			
2	1	1	-
2 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا			
3	1	-	-
3 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية			
3	-	-	-
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
4	-	-	-
4 - اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا			
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
4	1	12	15
5 - مشروع بشأن تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا			
1	-	1	1
6 - مشروع بشأن تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وتعزيز دور القطاع الخاص في التحول الاقتصادي			
1	-	1	-
7 - مشروع بشأن تعزيز قدرة بلدان أفريقية مختارة على هيكلة وإصدار سندات ذات أثر اجتماعي وإنمائي وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة ذات الصلة			
1	-	1	1
8 - مشروع بشأن إدارة الأراضي من خلال شبكة الامتياز المعنية بإدارة الأراضي في أفريقيا			
1	1	-	-
9 - مشروع بشأن تعزيز الاستثمار في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والخدمات من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي			
1	-	1	1
10 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التعليم العالي على تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا			
1	-	1	1

11	-	-	1	1	مشروع بشأن آثار البنية التحتية على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الروابط القائمة بين البنية التحتية والتجارة)
12	-	-	1	1	مشروع بشأن البنية التحتية الأفريقية والرقمنة (النقل والطاقة)
13	-	-	1	1	مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير أسواق سليمة للديون المحلية
14	-	-	1	1	مشروع بشأن تطوير البنية التحتية الإقليمية في أفريقيا (مشروع السكك الحديدية العالية السرعة)
15	-	-	1	1	مشروع بشأن السلامة على الطرق
16	-	-	1	1	مشروع بشأن برنامج سياسات النقل الأفريقية
17	-	-	1	1	مشروع بشأن سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي
18	-	-	1	-	مشروع تجريبي بشأن تعزيز بيئة/فرص الاستثمارات في الأراضي في مجالي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية
19	-	-	1	-	مشروع لدعم المرأة في ضمان حيازة الأراضي والاندخراط في مباشرة الأعمال الحرة من خلال الإصلاحات السياساتية والقانونية والمؤسسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأراضي والزراعة
20	-	-	1	-	المساعدة التقنية لبناء القدرات المؤسسية لتطوير وتنفيذ آلية للإشراف والرصد بخصوص مبادرات تخفيف عبء الديون المتصلة بكوفيد-19 وبرامج توحيد الديون
21	-	-	1	-	المساعدة التقنية لبناء القدرات وتعزيز الفهم في مجال أسواق إعادة الشراء بين الهيئات التنظيمية الأفريقية وأصحاب المصلحة في السوق
40	23	16	37	40	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
22	-	-	10	10	التدريب على تطبيق نموذج مزيج الطاقة والتخطيط لتعزيز مزيج الطاقة
23	-	-	10	5	التدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحسين إدارة الأراضي في أفريقيا
24	-	-	2	2	التدريب على سبل ووسائل تعزيز قدرة المنظمين والمستثمرين الأفارقة في مجال المسائل والإجراءات المتصلة بتنمية أسواق رأس المال
25	-	-	10	7	التدريب على تنمية الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك وضع نماذج ورسم خرائط لفرص الاستثمار لتعزيز قدرة مقرري السياسات الأفريقيين والقطاع الخاص
26	-	-	5	5	التدريب على كيفية تعزيز قدرة مقرري السياسات والعاملين في مجال التأمين الأفريقيين فيما يتعلق بالسياسات والأدوات والممارسات الخاصة بوضع نماذج المخاطر في قطاع التأمين الزراعي في أفريقيا
27	-	-	-	1	حلقة عمل بشأن التكنولوجيا المالية والنظام المالي والنظم الخاصة بعدم الدفع
28	-	-	5	-	التدريب على تنسيق السياسات وتنمية القطاع الخاص لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة في مجال الزراعة
9	5	4	4	9	المنشورات (عدد المنشورات)
29	-	-	-	1	استعراض الإطار التنظيمي لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة
30	-	-	1	1	استعراض أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا
31	-	-	1	1	تمويل القطاع الخاص للمعدات الدارجة على السكك الحديدية
32	-	-	1	-	دراسة عن المزايا الاجتماعية - الاقتصادية لنظام سماء أفريقية واحدة
33	-	-	-	1	التقرير الاقتصادي عن أفريقيا
34	-	-	-	1	تقرير دراسة بشأن رسم خرائط فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا

35	-	-	1	-	تقرير عن تنمية المجمعات الزراعية الصناعية في أفريقيا: التحديات والفرص
36	1	4	1	1	منشور عن سياسات الأراضي في أفريقيا
37	-	-	-	1	إعادة التفكير في تطوير البنية التحتية في أفريقيا في حقبة كوفيد-19
38	-	-	-	1	الأراضي والزراعة والاستثمار في تطوير البنية التحتية: القضايا والخيارات
39	-	-	-	1	خلاصة وافية لأفضل الممارسات في دمج الأراضي دعماً للاستثمارات في الأراضي في مجال الزراعة
40	-	-	-	1	تقييم احتياجات القدرات، والثغرات في المهارات دعماً لبرامج تنمية القدرات من أجل تطوير سلاسل القيمة والصناعات الزراعية
41	-	-	-	1	خلاصة وافية لأفضل الممارسات المتبعة في الاستثمارات في الأراضي التي تشجع المشاريع الشبابية والأعمال التجارية الزراعية
المواد التقنية (عدد المواد)	7	1	8	7	
42	-	1	-	1	مواد تقنية بشأن مؤشر القدرة التنافسية لأسواق رؤوس الأموال
43	-	-	-	1	مواد تقنية بشأن إطار لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا
44	1	1	-	1	موجز سياساتي بشأن الحصول على الطاقة مقدم للمنندى السياسي الرفيع المستوى
45	1	1	-	1	مواد تقنية لدعم برنامج السكك الحديدية القارية الفائقة السرعة في إطار خطة عام 2063
46	1	1	-	1	مواد تقنية لدعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا واجتماعات لجنته التوجيهية وأسبوع برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا
47	1	1	-	1	موجزات ونبذات سياساتية عن فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية
48	-	1	-	1	تقرير عن تقييم الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية من أجل فعالية الإشراف على القطاع المصرفي
49	-	1	-	1	تقرير عن تقييم إمكانات تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس في أفريقيا
50	1	-	1	1	استعراض إقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا
51	1	-	-	-	مبادئ توجيهية لتطوير المجمعات الزراعية الصناعية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى ثلاث جامعات في ثلاثة بلدان بشأن استعراض المناهج الدراسية المتعلقة بالزراعة وإدارة الأراضي في أفريقيا؛ وتقديم المشورة إلى أربع دول أعضاء بشأن الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية لدعم المرأة في ضمان حياة الأراضي والانخراط في مباشرة الأعمال الحرة؛ وتقديم المشورة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأراضي والزراعة؛ وتعزيز سياسات وبرامج النقل الإقليمية مثل: قرار ياموسوكرو، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وبرنامج سياسات النقل في أفريقيا؛ وتنفيذ ميثاق الاتحاد الأفريقي للسلامة على الطرق؛ وتعزيز السلامة على الطرق في جميع الدول الأعضاء في أفريقيا بناء على طلبها؛ وتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن إصدار سندات خضراء في أفريقيا لتعزيز الاستدامة البيئية وتمويل التنمية في أفريقيا؛ وتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن إصدار سند الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة للتعبئة بالحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في معدات السكك الحديدية؛ وتنظيم مؤتمر القمة المالي الأفريقي على هامش الرابطة الوطنية لأخصائيي الأوراق المالية؛ وعقد المؤتمر السنوي للمعاشات التقاعدية والخدمات المالية؛ وعقد مؤتمر بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا؛ وعقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى وغيرها من المناسبات على هامش المحافل ذات الصلة؛ وحوار سياساتي لتيسير إنشاء اتحاد لصناديق المعاشات التقاعدية في الدول الأفريقية الأعضاء؛ ومعتكف سنوي وحلقة عمل بشأن الاستثمار في البنية التحتية لفائدة المستثمرين من أفريقيا والولايات المتحدة؛ واجتماعات سنوية للجنة التوجيهية لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛ وتنظيم أسبوع برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛ والدعوة للتمويل الجماعي للقدرة على إنتاج الكهرباء المتجددة في أفريقيا وتعزيز وتحديث نظم النقل في القارة؛ وتقديم المشورة إلى ثلاث دول أعضاء في تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وفقاً لإطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن هذه السلاسل، وفي إدماج مسائل إدارة الأراضي في الزراعة؛ وعقد منتدى الأعمال التجارية في أفريقيا، وهو منتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بالأراضي والاستثمارات (منتدى الزعماء التقليديين الأفارقة، ومنصات المجتمع المدني، والجماعات الاقتصادية الإقليمية)؛ وعقد مننديات سياساتية رفيعة المستوى للدعوة لصالح الشباب في مجالات مثل الأعمال التجارية الزراعية والعمالة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مجموعة أدوات لرسم خرائط فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا؛ وخريطة تفاعلية عن الاستثمارات الضخمة في الأراضي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد اتصال بشأن مسائل البنية التحتية للطاقة، ومؤشر القدرة التنافسية لأسواق رؤوس الأموال؛ ومعلومات عن فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، والزراعة والأعمال التجارية الزراعية، ورسم خرائط فرص الاستثمار (بما في ذلك المجمعات الزراعية الصناعية).

البرنامج الفرعي 4

البيانات والإحصاءات

الهدف

108-18 يتمثل الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

الاستراتيجية

109-18 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيطور البرنامج الفرعي قدرات الدول الأعضاء عن طريق تقديم مساعدة تقنية في مجال المنهجيات والأدوات والتقنيات التي وضعت حديثاً في مجال التعدادات والدراسات الاستقصائية، مع إدماج تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة في جميع المراحل ذات الصلة من العمليات الإحصائية، بما في ذلك استكشاف استخدام البيانات الضخمة ومصادر البيانات غير التقليدية، استناداً إلى أحدث البحوث التطبيقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعم البرنامج النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في تحويل الأساليب التي تتبعها لإدارة البيانات وتنظيمها عن طريق رقمنة عملية جمع البيانات وتجميعها ونشرها لاستخدامها في المجالات الإحصائية، بما في ذلك التعدادات ونظم التسجيل المدني. ولتحسين توافر الإحصاءات المنسقة، أنشأ البرنامج الفرعي قواعد بيانات مستكملة متاحة لاستخدامها من قبل الجمهور، وهو يقوم على تعهدها. ويجري تحديث البيانات بانتظام، بما يكفل توافر أحدث البيانات المصنفة حسب الموقع بشأن مواضيع من قبيل الاقتصادات والخصائص الديمغرافية والمؤشرات الاجتماعية والبيئة في أفريقيا، وغير ذلك من الإحصاءات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً توفير التدريب وإتاحة محافل لتبادل أفضل الممارسات والممارسات الواعدة فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية التابعة لكل منها.

110-18 وسيكثف البرنامج الفرعي الاتصال بشأن استخدام الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية والدعوة إلى ذلك من خلال الاحتفالات الوطنية بيوم الإحصاء الأفريقي، ومشاركة وسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم وتوزيع مواد الاتصال والدعوة.

111-18 ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً توفير التدريب والمساعدة التقنية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات والبنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية إلى جانب الأطر المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية ذات الصلة.

112-18 ونظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 على النظم الإحصائية الوطنية، هناك حاجة ملحة إلى تحويل وتحديث آليات جمع الإحصاءات في أفريقيا من أجل تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة عام 2030 وخطة عام 2063 وخطط التنمية الوطنية. ومن أجل المضي قدماً وتحسين الأداء وكفاءة قدرة نظم الإحصاءات الوطنية على الصمود، يعتزم البرنامج الفرعي تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة

التقنية في تحويل وتحديث نظمها الإحصائية الوطنية. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا الجهود الوطنية الرامية إلى التعجيل بوضع استراتيجية قارية لتدابير جغرافية مكانية تتخذ للتصدي لجائحة كوفيد-19. وستقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

113-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز القدرة وزيادة الكفاءة في جمع إحصاءات قابلة للمقارنة ومتسقة على مختلف مستويات التصنيف وتحسين العمليات الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية؛ وتجميع الإحصاءات الإدارية وبناء مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الأساسية؛
- (ب) تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 عن طريق تقليص الثغرات في بيانات المؤشرات المتعلقة بكلتا الخطتين؛
- (ج) تحسين استغلال واستخدام الأدوات والتكنولوجيات المبتكرة للعمليات الإحصائية في النظم الإحصائية الوطنية؛
- (د) تحسين الاستفادة من البيانات والإحصاءات وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وتوثيق التعاون بين عناصر النظم الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة فيها، وتحسين تنسيق البنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية؛
- (هـ) زيادة قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود؛
- (و) زيادة الالتزام والاستثمار في عمليات إنتاج وتحليل ونشر واستخدام الإحصاءات والمعلومات المكانية والشعور بالمسؤولية عنها؛
- (ز) تحسين نهج ومنهجيات جمع البيانات، وتجهيز البيانات وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب من خلال النظم الإحصائية الوطنية باستخدام أساليب حديثة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

114-18 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة القدرة على إجراء تعدادات تتسم بالدقة والكفاءة

115-18 التعدادات ونظم التسجيل المدني هي مصادر هامة للبيانات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية اللازمة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ولا غنى عن بيانات تعداد السكان والمساكن من أجل التخطيط الإنمائي الفعال ورصد الاتجاهات والسياسات والبرامج الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية، ولها أهمية حاسمة في البحث والتحليل في الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية. ونتائج التعداد المقترنة بمصادر البيانات الأخرى ضرورية لصياغة السياسات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما على المستويات الإدارية الدنيا وبالنسبة للفئات الفرعية الخاصة من السكان.

116-18 وقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية لجمع البيانات عن طريق التعدادات والتسجيل المدني. ووضع البرنامج الفرعي تطبيقا لتستخدمه البلدان أثناء التحضيرات للتعداد الرقمي يحمل بصورة تلقائية البرامجيات والخرائط الصحيحة على كل حاسوب لوحي، ويكفل توزيع هذه الحواسيب اللوحية على منطقة التعداد الصحيحة. ويقال ذلك إلى حد كبير من خطر ارتكاب الأخطاء ومن حجم العمل (وبالتالي التكلفة) لدى إعداد الحواسيب اللوحية للتعداد، إضافة إلى أنه يسرع العملية. وأسس البرنامج الفرعي أيضا برنامجا لمشاركة الحواسيب اللوحية فيما بين البلدان في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما وضع البرنامج الفرعي لوحات متابعة إلكترونية قابلة لإعادة الاستخدام لزيادة مراقبة الجودة أثناء إجراءات العمل الميداني،

من شأنها أن تتيح رصد التقدم المحرز وجودة التعداد بصورة آنية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البرنامج الفرعي مركزاً تابعاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا لمراقبة الأسعار على الإنترنت، للمشاركة في المناقشة الأفريقية بشأن السياسات العامة المتعلقة بأثر معدل التضخم على الاقتصادات. وقدم البرنامج الفرعي كذلك مساعدة تقنية للدول الأعضاء في تحديث نظمها الإحصائية الوطنية وتحويلها. وبالإضافة إلى ذلك، شرع البرنامج الفرعي في تقديم المساعدة للبلدان في وضع بوابات بيانات تتصل بخطة عام 2030 وخطة عام 2063 لأغراض الإبلاغ والرصد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

117-18 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من كون جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دولياً، وأنه لم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث. ولوحظ أيضاً تحسن ملحوظ في توافر البيانات في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي لا توجد بشأنها أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية إلى 52 مؤشراً. وهناك 19 بلداً لديها أكثر من 160 مؤشراً مع بياناتها. وتحتاج البلدان التي لديها أقل من 125 مؤشراً مع بيانات، وهي ليبيا (107) وإريتريا (113) والصومال (122) وجنوب السودان (124)، إلى الدعم في جمع المزيد من البيانات لرصد تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول 10-18).

الجدول 10-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دولياً، ولم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث	جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دولياً، ولم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث	جميع المؤشرات لها منهجية واضحة من الناحية المفاهيمية ومعايير متفق عليها دولياً، ولم تعد هناك مؤشرات من المستوى الثالث
79 مؤشراً بدون أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية	52 مؤشراً بدون أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية	52 مؤشراً بدون أي بيانات لأي بلد من البلدان الأفريقية
لا يوجد أي بلد لديه بيانات لأكثر من 160 مؤشراً	لا يوجد أي بلد لديه بيانات لأكثر من 160 مؤشراً	لا يوجد أي بلد لديه بيانات لأكثر من 160 مؤشراً

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

118-18 نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطرت البرنامج الفرعي إلى تأجيل الخدمات التقنية المتعلقة بالتعدادات لأن بعض البلدان علقت تحضيراتها لهذه التعدادات. وبالإضافة إلى ذلك، أرجى العمل بشأن خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية إلى عام 2021 في ثلاثة بلدان هي: إثيوبيا والسنغال وغينيا. وتوقف تقديم المشورة التقنية لبعض الدراسات الاستقصائية الرئيسية لأن البلدان ألغت أو أرجأت دراسات الاستقصائية. وبسبب هذه الجائحة، علقت بعثات المساعدة التقنية والبعثات الاستشارية، وبالتالي طرأ تأخير أو تأجيل على الجدول الزمني للمشاريع المتصلة بها. وشملت هذه البعثات بعثات استشارية بشأن مسائل مثل الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، والتعدادات، ومؤشر أسعار الاستهلاك، وتعديل أسس الناتج المحلي الإجمالي، وجدول العرض والاستخدام، والتجارة في القيمة المضافة. كما أرجأ البرنامج الفرعي بعثات المساعدة التقنية

التي كانت مقررة استجابة لطلبات الدول الأعضاء لبناء القدرات الإحصائية. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً شديداً على تنفيذ البرنامج الفرعي في الوقت المناسب وظيفته المتمثلة في عقد الاجتماعات. فقد أرجئت معظم الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات أفرقة الخبراء إلى عام 2021، على الرغم من وجود حاجة إلى إجراء اتصالات مباشرة من هذا القبيل لمتابعة ترتيبات تنفيذ المسائل والقضايا العالمية التي تهم أفريقيا والدول الأعضاء. وقد تأثرت معظم أنشطة التدريب والتوعية المقررة بجائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، جرى تأجيل أو إلغاء حلقات العمل لتنمية القدرات في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا.

119-18 وفي الوقت نفسه، حدّد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. ووضع البرنامج الفرعي استراتيجيات للحفاظ على تسجيل الأحداث الحيوية في دورة الحياة في ظل الإغلاق الشامل. وواصل البرنامج الفرعي إبراز الدعم المقدم على الأرض لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على أنشطة وعمليات سلطات وضع الخرائط الوطنية في أفريقيا لإنشاء بوابة جغرافية لأفريقيا مخصصة لكوفيد-19 تضم معرض صور وخرائط سرديّة عن استجابة نظام المعلومات الجغرافية في أفريقيا على صعيد المجتمع المحلي. وأجرى البرنامج الفرعي كذلك بحثاً بشأن رسم خرائط الطوارئ للنقاط الساخنة وأنماط التنقل المتصلة بكوفيد-19 في المجتمعات المحلية في أفريقيا لتحسين عملية صنع القرار، وأصدر مبادئ توجيهية للسياسات بشأن المنظورات المتضمنة في استراتيجية شاملة لوضع تدابير جغرافية مكانية للتصدي لكوفيد-19 في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، استكشف البرنامج الفرعي أساليب جديدة ونهجاً بديلة فيما يتصل بمؤشر أسعار الاستهلاك وتقديم المساعدة التقنية عبر الإنترنت، وحدد شركاء جدد لدعم النظم الإحصائية الوطنية في جهودها الرامية إلى كفاءة القدرة على الصمود. ووضع أيضاً مبادئ توجيهية وأدوات للبلدان التي تعترّم إجراء تعدادات إلكترونية ودراسات استقصائية.

النتائج المقررة لعام 2022

120-18 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحسين توافر البيانات الوطنية المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة⁽⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

121-18 قدم البرنامج الفرعي الدعم لبلدان في إجراء التعدادات وتحسين نظم التسجيل المدني لديها، وهما شرطان أساسيان لقياس الأداء مقابل أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالسكان، وسيحسنان توافر البيانات عن تلك الأهداف. وعزز البرنامج الفرعي قدرات الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام البيانات والمعلومات والخدمات الإحصائية المقدمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في أفريقيا. كما ساعد البرنامج الفرعي أكثر من 15 بلداً في وضع استراتيجيات إحصائية مرتبطة بالبنى التحتية الوطنية الأخرى الخاصة بالمعلومات في إطار الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية.

122-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقليل الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063 في 20 دولة عضواً، وهو ما شكل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في 15 دولة عضواً، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

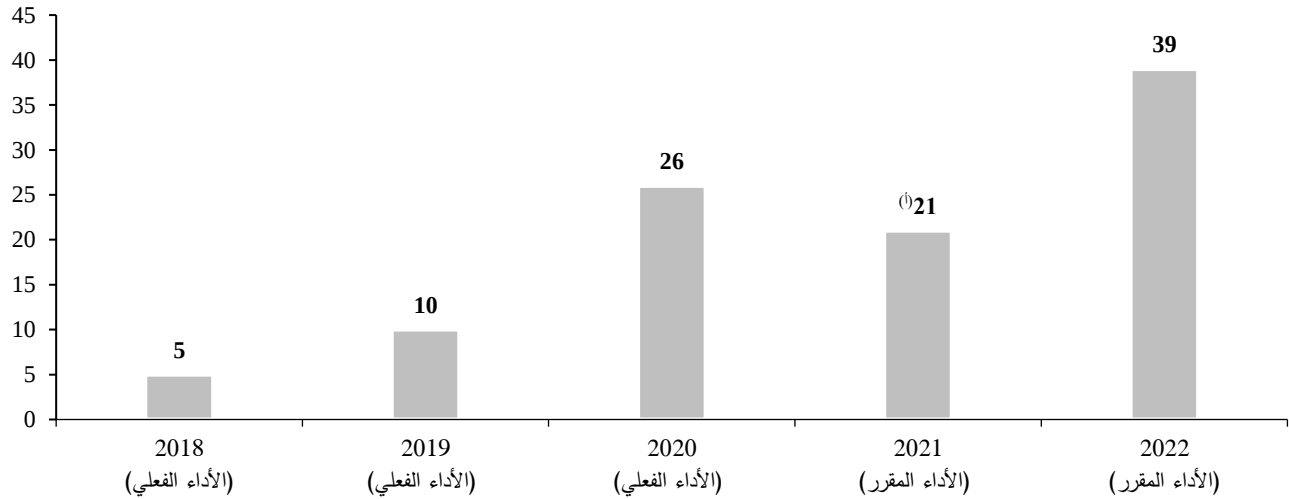
(7) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

123-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية للبلدان التي تجري تعدادات في عامي 2021 و 2022. وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك وضع أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية لدعم البلدان في إنشاء خدمات حكومية مزودة ببيانات مكانية وإدماج تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية في عمليات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتحليلها ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، سيجسّن البرنامج الفرعي نوعية وتغطية الإحصاءات الاقتصادية والبيئية في البلدان الأعضاء لتيسير الإبلاغ عن خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 18).

الشكل الثامن من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي قللت الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلبغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الوضوح من خلال التسجيل المدني والهوية القانونية الجيدة⁽⁸⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

124-18 يعمل البرنامج الفرعي مع البلدان على بناء نظم متكاملة وقابلة للتشغيل البيني في مجال التسجيل المدني وإدارة الهوية، بما في ذلك استحداث أدوات توجه بناء نظم قادرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الفرعي بمبادرات لبناء قدرات الخبراء الوطنيين بشأن كيفية تعزيز نظم التسجيل المدني المطبقة لديهم.

125-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد البلدان التي سجلت ما لا يقل عن 50 في المائة من المواليد في غضون 24 شهراً ليصبح أربعة بلدان، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

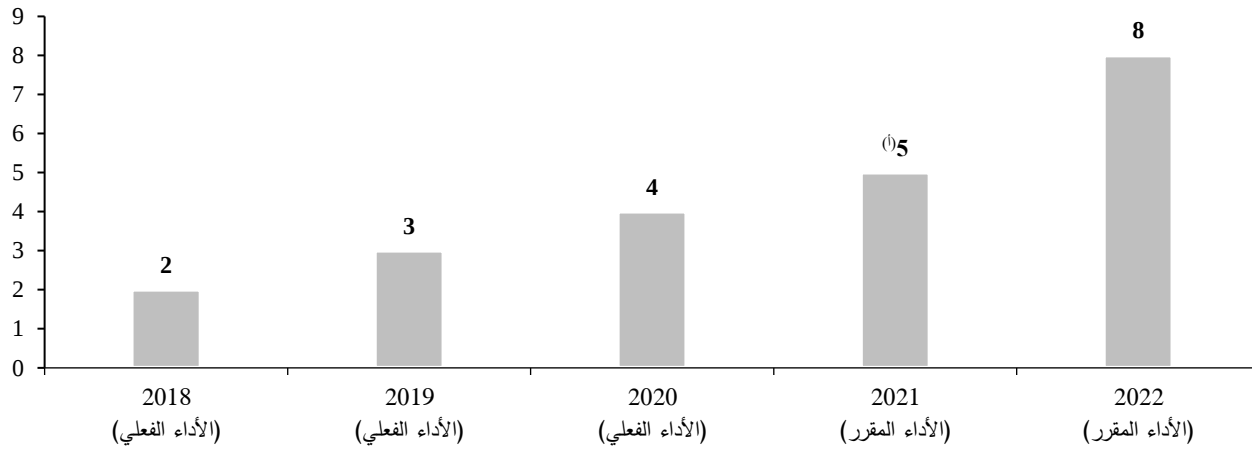
(8) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

126-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان على رقمنة نظم التسجيل المدني وتحقيق اللامركزية فيها. وسيفعل ذلك من خلال تعزيز استخدام الهواتف المحمولة لإخطارات الولادة والوفاة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 18).

الشكل التاسع من الباب 18

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي تسجل ما لا يقل عن 50 في المائة من المواليد في غضون 24 شهرا (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلبغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

127-18 ظل البرنامج الفرعي يقدم المساعدة للدول الأعضاء في وضع سياساتها وتطوير مواردها الجغرافية المكانية. وتتزايد الحاجة، في هذه المرحلة، إلى استكشاف واستحداث ما تيسر من آليات المعلومات الجغرافية المكانية وهيكلها الأساسية وسياساتها، بهدف إدراجها على نحو أكثر شمولاً في خدمات المساعدة التقنية وتبادل المعارف التي يقدمها البرنامج الفرعي، وبهدف تنفيذها لاحقاً في البلدان الأفريقية. وقد اتخذت بلدان عديدة بالفعل خطوات لتطوير بنائها التحتية الوطنية للبيانات المكانية. ويعمل الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على تشكيل هيكل بيانات جديد ونشأ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتتمكن في إطاره نظم المعلومات المتعاونة الشاملة المنسقة من توفير أدلة عن حالة الأماكن والأشخاص والأحداث والأنشطة، ومن توفير المعلومات الحسنة التوقيت التي يحتاج إليها المواطنون والمنظمات والحكومات لاتخاذ إجراءات خاضعة للمساءلة ولاتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام رصد الأرض والبيانات المكانية هيئات إدارة المياه من تقييم ورصد كمية المياه ونوعيتها، بانتظام، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وهذه المعلومات بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

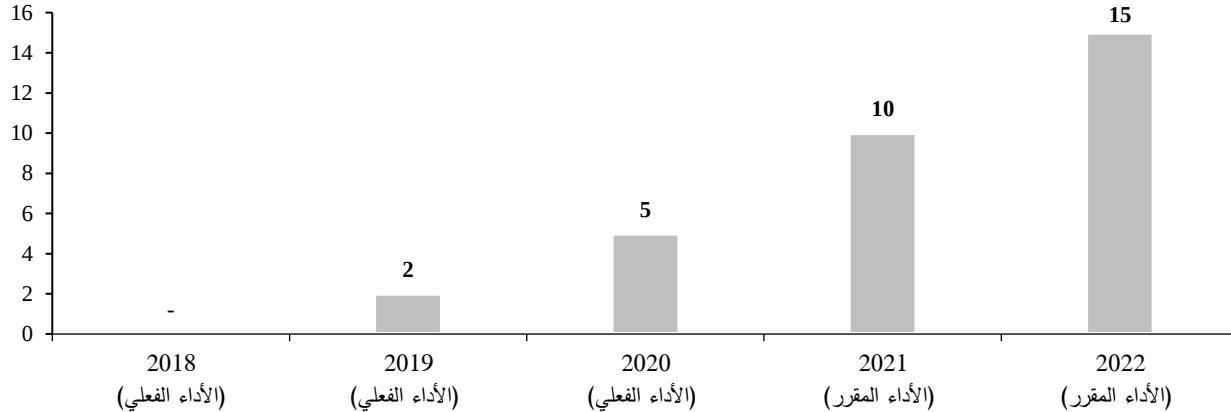
128-18 تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في إدراك الحاجة إلى زيادة تركيزه على دعم الدول الأعضاء في جمع البيانات المكانية وإدارتها ونشرها وفي الوصول إلى السياسات المتعلقة باستراتيجيات وخطط المعلومات الإنمائية، وذلك نظراً لأن البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المستنيرة لا تكون دائماً متاحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على العمل على وضع نظم معلومات وطنية متكاملة من خلال صياغة أطر ومبادئ توجيهية ومنهجيات ملائمة يمكن تجربتها وتنفيذها داخل البلدان والمناطق وفيما بينها من أجل تعزيز عملية صنع القرار في مجالي التخطيط المكاني وإدارة الأراضي ومجالات أخرى. ويعتزم البرنامج الفرعي التوصل إلى رؤية مشتركة لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات عملية ترمي إلى سد الفجوة الرقمية الجغرافية المكانية في مجال تنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية والإنمائية وخطة عام 2030. وفي سياق جائحة كوفيد-19، سيبسر البرنامج الفرعي استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الوسائل التكنولوجية للتواصل مع الأفرقة القطرية ودعم عملها الميداني.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

129-18 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال وصول العدد التراكمي للبلدان التي تضع وتنفذ خطط عمل وطنية بشأن إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية إلى 15 بلداً (انظر الشكل العاشر من الباب 18).

الشكل العاشر من البرنامج 18

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تضع وتنفذ خطط عمل وطنية بشأن إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

130-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

282/69 اليوم العالمي للإحصاء

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

266/69 إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

131 (د-6)	تنسيق خدمات رسم الخرائط في الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية	21/2013	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
476 (د-15)	التعاون الدولي في مجال رسم الخرائط	10/2015	2020 البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن
24/2011	لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	27/2016	تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

849 (د-40)	الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا	931 (د-48)	ثورة البيانات والتنمية الإحصائية
882 (د-44)	تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا	758 (د-28)	دور رسم الخرائط والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة
911 (د-46)	الإحصاءات والتنمية الإحصائية		

المنجزات المستهدفة

131-18 يعرض الجدول 11-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-18

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1 - تقرير عن تنمية القدرات الإحصائية مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعها السابع والثامن	1	1	-
2 - تقرير عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعها السابع والثامن	1	1	-
3 - تقرير عن التقدم المحرز في تعدادات السكان والمساكن مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعها السابع والثامن	1	1	-
4 - تقرير عن تنفيذ التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية مقدم إلى مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني	1	1	-
5 - تقرير عن حالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإحصاءات التنمية الاجتماعية مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعها السابع والثامن	1	1	-
6 - تقرير عن تكامل البيانات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية مقدم إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في اجتماعها السابع والثامن	-	1	1
7 - تقرير عن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية مقدم إلى اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا في اجتماعها السادس والثامن	1	1	-
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	16	-	8
8 - اجتماع اللجنة الإحصائية الأفريقية	8	-	1

9 -	مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني	-	8	-
10 -	اجتماع اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا	8	-	8
11 -	اجتماع فريق الخبراء الاستشاريين بشأن الحسابات القومية	-	-	1
12 -	اجتماع فريق الخبراء بشأن الإحصاءات البيئية	-	-	1
13 -	اجتماع فريق الخبراء بشأن الحسابات البيئية - الاقتصادية	-	-	1
باء -	توليد المعارف ونقلها			
16	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	16	20	1
14 -	مشروع بشأن مبادرة الإحصاءات الزراعية	1	1	-
15 -	مشروع بشأن مبادرة الإحصاءات الصحية	1	1	-
16 -	مشروع بشأن مبادرة إحصاءات الطاقة	1	1	-
17 -	مشروع بشأن تخزين البيانات	1	1	-
18 -	مشروع بشأن مبادرة إحصاءات العمالة	1	1	-
19 -	مشروع بشأن وضع قاعدة بيانات للتجارة في القيمة المضافة لأفريقيا - الصندوق الاستثماري لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي	1	1	-
20 -	البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية	1	1	-
21 -	البرنامج الأفريقي لتعدادات السكان والمساكن	1	1	-
22 -	مشروع بشأن إنشاء منصة للهوية الرقمية في أفريقيا	1	1	-
23 -	مشروع بشأن تطوير خدمات المعلومات الجغرافية المكانية لدعم تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة	1	1	-
24 -	مشروع بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا	1	1	-
25 -	مشروع بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية	-	1	1
26 -	مشروع بشأن الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية - المرحلة الثانية	1	1	-
27 -	برنامج أفريقيا للتعزيز بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	1	1	1
28 -	تطوير مجمع لعلوم البيانات	1	1	-
29 -	مشروع بشأن دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063	1	1	-
30 -	برنامج زمالات للباحثين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال البيانات والإحصاءات	1	4	-
65	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	65	55	9
31 -	حلقة عمل بشأن نظام تبادل البيانات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية	5	5	-
32 -	تدريب الرؤساء وكبار الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات على القيادة الإحصائية	5	5	-
33 -	حلقة عمل بشأن تحديث النظم الإحصائية في أفريقيا لفائدة قادة ومديري المكاتب الإحصائية الوطنية	5	5	-
34 -	حلقة عمل بشأن تعدادات السكان والمساكن والتقدم المحرز نحو إجراء تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 لفائدة خبراء ومديري المكاتب الإحصائية الوطنية ولجان التخطيط	5	5	2
35 -	حلقات عمل إقليمية بشأن الإحصاءات الجنسانية لفائدة الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية	10	10	-

36 -	حلقات عمل بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لفائدة خبراء الوزارات الوطنية المسؤولة عن إنتاج بيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية	5	5	5	1
37 -	حلقة عمل بشأن قياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية لفائدة الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية	10	-	-	1
38 -	تدريب المدربين في مجال الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية للمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات المالية	5	-	5	1
39 -	حلقة عمل تدريبية بشأن أساليب الإحصاءات البيئية والمحاسبة الاقتصادية البيئية للوكالات الوطنية المسؤولة عن تجميع الحسابات الاقتصادية البيئية	5	-	5	1
40 -	حلقة عمل بشأن مجموعات البيانات الجغرافية المكانية لرصد أهداف التنمية المستدامة لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والمكاتب الإحصائية الوطنية	5	-	5	1
41 -	حلقات عمل تدريبية بشأن استراتيجيات التكامل بين المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والمكاتب الإحصائية الوطنية	5	-	5	1
42 -	حلقات عمل تدريبية بشأن وضع خطط عمل وطنية متعلقة بالإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط	-	2	-	1
43 -	حلقات عمل تدريبية بشأن البنية التحتية المعرفية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية مع توفير استجابات وحلول مبتكرة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية من أجل التعافي في فترة ما بعد الجائحة.	-	-	-	1
المواد التقنية (عدد المواد)					
44 -	قواعد للبيانات الجغرافية المكانية وخدمات شبكية وبوابات للمعلومات الجغرافية في أفريقيا	1	-	1	1
45 -	أطلس أفريقي للإحصاءات المكانية	1	-	1	1
46 -	تقرير ثورة البيانات في أفريقيا	1	-	1	1
47 -	الحولية الإحصائية الأفريقية	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء في أفريقيا بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وجولة عام 2022 من تعدادات السكان والمساكن، وبشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

وإسداء المشورة إلى الاجتماعات السنوية للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية لأعضاء الاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية للتسويق الإحصائي، واللجنة الإحصائية، والاجتماع الاستشاري بشأن تعزيز ومواءمة الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا؛ وعقد منتديات رفيعة المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛

وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ أطر ونظم التسجيل المدني؛ وتنفيذ وتنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ والرقمنة وتكامل مبادرات علم البيانات؛ ووضع منهجية للمسح وتنسيق النظام الإحصائي الوطني والتشريعات الإحصائية (بما في ذلك نظم البيانات الإدارية والمصادر الأخرى)؛ وتقديم تلك المساعدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن تطبيق نظم نشر البيانات وتبادلها؛ والتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الإقليميين للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بالحولية الإحصائية الأفريقية؛ والدعوة إلى اعتماد الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية لاستراتيجيات ومنهجيات لجعل الإحصاءات الرسمية متاحة للجمهور تلقائياً؛ وإسداء المشورة بشأن وضع وإدارة الخطط الاستراتيجية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنتاج إحصاءات جنسانية ونشرها؛ والدعوة إلى تعزيز شبكة مراكز تنسيق البيانات الجنسية، والدعوة إلى تعزيز تعدادات السكان والمساكن؛ وإسداء المشورة بشأن اعتماد الدول الأعضاء لنظام الحسابات القومية لعام 2008 في أفريقيا وتنفيذه تقنياً؛

وتقديم المساعدة التقنية إلى خمس دول أعضاء في وضع الأطر المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتقديم المساعدة التقنية في إنشاء بنية تحتية وطنية وإقليمية للبيانات المكانية؛ وتقديم المساعدة التقنية في تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، وتنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا، وصياغة مواضيع ومعايير أساسية لمجموعات البيانات الجغرافية المكانية؛ وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في تنفيذ المبادرات والبرامج العالمية والإقليمية (وكالة الفضاء الأفريقية، والفريق المعني برصد الأرض، والمبادرة الأفريقية التي أطلقت في إطار المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض، وبرنامج الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية، والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، والمعهد الإقليمي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا الجغرافية المكانية؛ وبرنامج الأرض الرقمية لأفريقيا وغير ذلك).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: بوابة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECAStats)؛ وقواعد للبيانات الجغرافية المكانية، وتطبيقات وخدمات ومنصات شبكية؛ وبوابة أفريقيا الجغرافية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفال باليوم الأفريقي للإحصاء؛ وتنظيم الندوة الأفريقية السنوية للتنمية الإحصائية بمشاركة حوالي 300 مشارك؛ وإصدار النشرة الإحصائية الأفريقية؛ والدليل الإحصائي الأفريقي؛ وإعلان الحقائق والأرقام المتعلقة بالاقتصادات الأفريقية والعالمية الرئيسية ومواد الدعوة بشأن اليوم الأفريقي للإحصاء؛ ويوم نظام المعلومات الجغرافية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: رصد الإحصاءات التنفيذية، وتطبيق على الهاتف المحمول.

البرنامج الفرعي 5

التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

الهدف

132-18 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار، والموارد الطبيعية، والاقتصاديين الأخضر والأزرق، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الاستراتيجية

133-18 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وصناعية سليمة، وسيتم ذلك من خلال القيام، أولاً، بإجراء بحوث سياسية عن التكنولوجيات الجديدة والابتكار والقرارات القائمة على البيانات؛ وثانياً، عقد منتديات للتعليم من الأقران والحوار وبناء التوافق في الآراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومنهجيات وأطر التحول الرقمي؛ وثالثاً، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وسيساعد هذا العمل كذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

134-18 وسيجري البرنامج الفرعي بحثاً سياساتية وسيقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية، لأن هذه الروابط يمكن أن تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التنوع من خلال ما يترتب عليها من فوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في سلسلة القيمة للصناعة الاستخراجية. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضاً تقديم خدمات استشارية تقنية ودعم تقني إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط بشأن المعادن تتماشى مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعددية. وسيُستكمل ذلك بتعلم الأقران والحوار بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من خلال عقد حوارات سياساتية واجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية وبشأن السياسات والاستراتيجيات المثلى التي تشمل مراعاة المسائل البيئية والاجتماعية والجنسانية وتتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعددية.

135-18 وسيجري البرنامج الفرعي تدريباً لواعي السياسات والخبراء والممارسين، وسيزيد المساعدة التقنية المقدمة على الصعيد القطري لتعزيز المعارف والمهارات والأدوات والتكنولوجيات من أجل تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحقيق النمو المستدام في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيتم دعم التدريب والمساعدة التقنية داخل البلدان بخيارات قابلة للتطبيق وممارسات جيدة تُستخلص من بحوث سياساتية ومن تحليل مسارات النمو المستدام. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو

تحقيق الأهداف 1 و 2 و 15 من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي عقد منتديات إقليمية، ولا سيما منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بالاشتراك مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة.

18-136 وسيجري البرنامج الفرعي تقييمات تتعلق بأنواع الكائنات الحية، وسيجري تحليلًا للخصائص الجيومورفولوجية، وسيعمل على مسح قيعان المسطحات المائية، بما في ذلك المياه الجوفية عموماً والمحيطات خصوصاً. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضاً لواضعي السياسات تدريباً مفصلاً وفقاً للاحتياجات ومحدد الأهداف بشأن مختلف منظورات الاقتصاد الأزرق وقطاعاته، وبشأن النهج المتعدد القطاعات التي يلزم اتباعه لتنمية قدرات ومهارات التفاوض ولتحقيق تمثيل أفضل في المحافل على جميع المستويات. وسيدعم أيضاً التخطيط المستدام وصياغة السياسات والحوكمة في مجال الاقتصاد الأزرق، وفقاً لاستراتيجية أفريقيا للاقتصاد الأزرق، عن طريق تقديم خدمات استشارية تقنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، وعن طريق توجيه الدول الأعضاء في صياغة أطر استراتيجية لسياسات الاقتصاد الأزرق، وسيتم ذلك باستخدام المنهجية الواردة في دليل سياسات الاقتصاد الأزرق بعد تنقيحها بما يلائم احتياجات وتوقعات كل جهة من الجهات المستفيدة، وهو ما سيسهم في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

18-137 وسيجري البرنامج الفرعي، أولاً، بحثاً وتحليلات سياساتية من أجل بناء القدرة على التكيف مع المناخ في الاقتصادات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية الأفريقية بغية الحد من هشاشتها أمام الكوارث؛ وسيقوم ثانياً بتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وسيوفر التدريب والأدوات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان، دعماً لاتساق السياسات والتنفيذ المتكامل للعمل المناخي، مع تقديم الدعم في الوقت نفسه للدول الأعضاء في وضع نماذج للأثار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، ووضع استراتيجيات ونهج لتسريع وتيرة استثمارات القطاع الخاص من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف ذات الصلة، بما في ذلك الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بصياغة سرود وتوجيهات جديدة بشأن تغير المناخ والتنمية، وسيعقد حوارات، بالتعاون مع الكيانات الإقليمية والشركاء في التنمية، بهدف إجراء دراسة نقدية واستكشاف الفرص والتحديات الجغرافية السياسية التي ينطوي عليها تغير المناخ وأثار ذلك على التنمية في أفريقيا.

18-138 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز قدرة أفريقيا على التعافي المستدام من الجائحة وزيادة الوعي بالروابط القائمة بين تغير المناخ والاقتصاد والمساائل الصحية، بما في ذلك الجوائح، مع دعم الدول الأعضاء من خلال إتاحة خيارات تمكّن من إيلاء الأولوية لخطط التحفيز الهادفة إلى التعافي من الجائحة على نحو مراعي للبيئة، وذلك من أجل تحقيق نتائج أفضل. وسيشارك البرنامج الفرعي في بناء قدرات الدول الأعضاء على توفير القوة العاملة اللازمة لتقييم التكنولوجيات الصحية وصيانتها وتطويرها وإنتاجها، وسيشجع أيضاً الاستثمار في الابتكارات التي تركز على جائحة كوفيد-19. وستدعم هذه الجهود العمل الجاري لبناء رأس المال البشري والابتكار من خلال التعليم والمسابقات ومراكز التصميم للمبتكرين. وعلاوة على ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي في المنشورات الموجهة نحو إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الانتقال العادلة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. وفي هذا الصدد، سيتم إدخال تعديلات على العمل الجاري بشأن المسائل المتصلة بالتعدين، مراعاةً لأثر جائحة كوفيد-19 على هذا القطاع بالذات.

18-139 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين الخدمات العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتعزيز الانتقال إلى الابتكار والاقتصاد الرقمي؛ وتشجيع الاستفادة من التكنولوجيات المحلية والأجنبية الناشئة وتطوير وتعزيز منصات التفاعل بين القطاعات الأكاديمية والصناعية والتجارية والحكومة؛ وحفز الالتزام بالنمو المنخفض الانبعاثات والمنخفض الكربون وتطوير ونشر التكنولوجيات الحدودية والتكنولوجيات الملائمة؛

- (ب) مراعاة البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية في سياساتها واستراتيجياتها للروابط الاقتصادية بين قطاع الموارد الطبيعية والقطاعات الأخرى والتنوع؛
- (ج) مواءمة السياسات والاستراتيجيات مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعددية، لتشجيع النظر في المسائل البيئية والاجتماعية والجنسانية، وإدراج التصنيع القائم على المعادن فيها؛
- (د) زيادة استيعاب السياسات والممارسات الجيدة الفعالة على نحو يؤدي إلى التوصل إلى مواقف إقليمية قوية مشتركة للدعوة إلى تقديم الدعم الدولي للنمو المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛
- (هـ) تحسين المعارف المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في أفريقيا، وتحسين تصميم أطر سياسات الاقتصاد الأزرق على الصعيدين دون الإقليمي والوطني وإطلاق مبادرات أفريقية في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري وتعزيز تكاملها وفعاليتها؛
- (و) اعتماد البلدان وتنفيذها لاستراتيجيات وبرامج الانتقال إلى النمو المستدام؛
- (ز) وضع سياسات واستراتيجيات وخطط إنمائية مُحكّمة تستغلّ التحديات التي يطرحها تغير المناخ للانتقال إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات وخفيفة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ؛
- (ح) التوصل إلى مواقف مشتركة وإيجاد وسائل فعالة لتنفيذ استجابات مناخية تستفيد من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها القارة، بما في ذلك مواردها المتجددة الهائلة (الطاقة والمياه والموارد البحرية وغيرها من الموارد) بغية تحقيق تنميتها بصورة شاملة للجميع ومستدامة؛
- (ط) زيادة استثمارات القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

140-18 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرّر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تنقيح المساهمات المحددة وطنياً وتبسيطها بما يتوافق مع أطر التنمية الوطنية وخططها وبرامجها، والتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وزيادة الوعي بالصلة بين تغير المناخ والصحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

141-18 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

التحول الرقمي لتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي

142-18 بالتعاون مع البرنامج الفرعي 4، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى عدة دول أعضاء في وضع استراتيجيات التحول الرقمي وإطلاق منصات رقمية لتعزيز شفافية المشتريات الحكومية وتبادل المعلومات في سياق جائحة كوفيد-19. فالتكنولوجيات الناشئة مثل التكنولوجيا الرقمية والمتقدمة (التكنولوجيا النانوية) وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات الأحيائية، هي تكنولوجيات أساسية للتنويع الاقتصادي، ولتحقيق نمو شامل للجميع ومنصف بطريقة مستدامة. وقد أطلق البرنامج الفرعي مبادرات جديدة في مجال التكنولوجيات الناشئة مع التركيز بشكل خاص على السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية وبناء رأس المال البشري في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيات الصحية، والكيمياء الصيدلانية، والصناعة التحويلية.

143-18 وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، ساهم البرنامج الفرعي بنجاح في وضع استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا، التي أقرها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية السادسة والثلاثين. وقدم البرنامج الفرعي الدعم، من خلال أنشطة شتى، إلى عدة دول أعضاء في تنفيذ الركائز الأساسية للاستراتيجية. ففي كينيا مثلاً، تعتبر التكنولوجيا عاملاً مساعداً رئيسياً في تنفيذ خطة التنمية الوطنية التي أطلقتها الحكومة، وهي خطة الركائز الأربع الكبرى، التي تشمل الأمن الغذائي، والتغطية الصحية الشاملة، والسكن الميسور التكلفة، والصناعة التحويلية. ويقدم البرنامج الفرعي الدعم لوضع واعتماد مشروع الاقتصاد الرقمي الكيني، وهو مبادرة طموحة تهدف إلى سد الفجوة الرقمية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أسدى البرنامج الفرعي المشورة بشأن إنشاء منصة تعليقات المواطنين (Huduma Halisi)، وهي نظام للهوية الرقمية يمكن المواطنين الكينيين من التعليق، باستخدام هواتفهم النقالة، على تعاملاتهم مع مختلف الخدمات العامة. وفي إثيوبيا، أطلقت الحكومة مشروعاً تجريبياً في مجال التجارة الإلكترونية لتحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة إلى السوق الرقمية، وفقاً لركيزة الابتكار في استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا. وفي الكاميرون، ركز تنفيذ الانتقال الرقمي على توسيع البنية التحتية للإنترنت العريض النطاق وزيادة حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين أدى تنفيذ برنامج "منبر أفريقيا للاتصالات والمعلومات من أجل العمل الاقتصادي والصحي" في الكونغو إلى تعزيز قدرة الحكومة على التواصل والتفاعل مع المواطنين للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتحكم فيها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

144-18 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من اعتماد استراتيجية التحول الرقمي من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ برنامج "منبر أفريقيا للاتصالات والمعلومات" في الكونغو، وإطلاق مشروع تجريبي في مجال التجارة الإلكترونية في إثيوبيا، وإنشاء منصة Huduma Halisi الرقمية في كينيا (انظر الجدول 12-18).

الجدول 12-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	اعتماد الاتحاد الأفريقي لاستراتيجية التحول الرقمي
		إطلاق "منبر أفريقيا للاتصالات والمعلومات من أجل العمل الاقتصادي والصحي" في الكونغو
		إطلاق مشروع تجريبي في مجال التجارة الإلكترونية في إثيوبيا
		إنشاء منصة رقمية في كينيا للتفاعل بين المواطنين والخدمات الحكومية (Huduma Halisi)

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

145-18 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غير البرنامج الفرعي العديد من اجتماعاته الشخصية إلى مشاورات عبر شبكة الإنترنت. وشملت هذه المشاورات خمس دراسات حالات قطرية (جنوب أفريقيا، وزامبيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا) ودراسة إقليمية واحدة عن إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في دفع النمو الأخضر وإيجاد فرص عمل. ومكنت المشاورات التي أجريت عبر شبكة الإنترنت من وضع الصيغة النهائية لتقارير الاستعراض المحلية الطوعية التي قدمتها مقاطعة غورا في أوغندا؛ ومدينتا هراي وفيكوتوريا فولز في زيمبابوي. ولم يتسن إجراء زيارات ميدانية في سياق المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ولذلك دُعيت الحكومات المشاركة إلى أن توفر هي المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، عُيرت صيغة تنظيم المناسبات التدريبية لزيمبابوي بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والرصد والتقييم، التي كان البرنامج الفرعي يعتمز تنظيمها، من صيغة الحضور الشخصي إلى صيغة إلكترونية.

146-18 وتضمنت المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، التي أطلقت خلال منتدى الأعمال الثالث في أفريقيا في شباط/فبراير 2020، خطة لإجراء زيارات ميدانية إلى بلدان مستهدفة بهدف تحديد الأصول الرئيسية التي يتعين تهيئتها لتلقي تمويل محتمل من القطاع الخاص. ولم يتسن زيارة عدد من البلدان بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19. ومن الأنشطة التي اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيلها عقد اجتماعات أفرقة خبراء لتوحيد الإطار المنهجي للمساهمات المحددة وطنيا والتحقق منها. ونتيجة للجائحة، عُلّق تنظيم أسبوع المناخ الأفريقي الذي كان من المقرر أن يستضيفه البرنامج الفرعي بالشراكة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومع شركاء آخرين، بينما شهدت الأعمال التحضيرية لاستضافة المؤتمر التاسع المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا مع كابو فيردى تباطؤا كبيرا. وأدى تغير الأولويات وانخفاض التجاوب على الصعيد الوطني إلى تأخر المنجزات المستهدفة، مثل تنقيح المساهمات المحددة وطنيا، عن مواعيدها المقررة.

147-18 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتتمثل هذه الأنشطة في إنتاج منتجات معرفية بشأن تغير المناخ والتنمية في فترة ما بعد الجائحة. وأعدت ورقة تقنية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. وأنشئت منصتان رقميتان لمشترتيات اللوازم الطبية المجمعة بهدف تجميع المعلومات فيهما عن جائحة كوفيد-19 وتبادلها. ونُقل عدد من هذه المنجزات المستهدفة إلى صيغة إلكترونية أو إلى صيغة مختلطة تشمل الصيغة الإلكترونية وصيغة التفاعل وجها لوجه.

النتائج المقررة لعام 2022

148-18 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إدماج القدرة على التكيف مع المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا⁽⁹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

149-18 خلال عام 2020، اضطلع البرنامج الفرعي بأعمال تحضيرية لدعم ثلاثة بلدان محل تركيز (زيمبابوي، وليبيريا، وملاي) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنقيح مساهماتها المحددة وطنيا. وبالتعاون مع الأكاديمية الأفريقية للعلوم، واصل البرنامج الفرعي توجيه البحوث المتعلقة بالتخطيط الإنمائي التي يجريها 20 من أصحاب المنح في مجال البحوث المناخية

(9) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

يتوزعون على جميع أنحاء أفريقيا. كما شرع البرنامج الفرعي في صياغة خطة لتنفيذ مبادرة "بحوث المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا" الخمسية.

150-18 ونظم البرنامج الفرعي أو شارك في تنظيم ست حلقات عمل ومنتديات لدعم الدول الأعضاء في تدخلاتها الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وفي جهودها المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، صاغ البرنامج الفرعي مع البرنامج الفرعي 6 استراتيجية أفريقية للمناخ واستراتيجية جنسانية واستراتيجية للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا. وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم البرنامج الفرعي الدعم لحكومة إثيوبيا، من خلال وزارة المياه والري والطاقة ولجنة التخطيط والتنمية، في تدريب الموظفين الرئيسيين على وضع نماذج متكاملة في مجال المناخ والأراضي والطاقة والنظم المائية بهدف دعم أولويات السياسات القطاعية الواردة في خطة البلد العشرية الثالثة للنمو والتحول. وأحرز تقدم في نهج مماثل يجري تنفيذه في الكاميرون بالتعاون مع وزارة التخطيط. وبالتعاون مع البرنامج الفرعي 3، واصل البرنامج الفرعي تنفيذ المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لفائدة أفريقيا ووفر دعما مستمرا لتعبئة استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة النظيفة في إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال.

151-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في دمج أربع دول أعضاء لآثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية (إثيوبيا، وزمبابوي، والكاميرون، وليبيريا)، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام ست دول أعضاء بذلك، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويعزى ذلك إلى أن جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية التي شهدتها ملاوي قد حالت دون إجراء التفتيح في ذلك البلد.

152-18 وعلاوة على ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه أيضا في زيادة معارف الدول الأعضاء المكتسبة وزيادة قدرتها على دمج تغير المناخ في سياساتها وخططها الإنمائية، من خلال تنفيذ مبادرة "بحوث المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا" في 20 بلدا، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في تزويد ست بلدان بالأدوات والخبرات اللازمة لاستعراض المساهمات المحددة وطنيا وللإبلاغ عنها بغرض دمجها في خططها الإنمائية الوطنية، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

153-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيكشف البرنامج الفرعي تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا المستكملة، وفي إعداد إسهاماتها في جرد الحصيلة العالمية لاتفاق باريس لعام 2023، الذي سيتناول التخفيف من الآثار، والتكيف، والخسائر والأضرار، ووسائل التنفيذ. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 13-18).

الجدول 13-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
• إنشاء مركز أفريقيا قيام ما لا يقل عن ثلاث بلدان باستعراض مستوى • الإبلاغ عن اتساق وجاهزية المساهمات المحددة وطنيا الخاصة بأفريقيا	• دمج أربع دول أعضاء لآثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية (إثيوبيا، وزمبابوي، والكاميرون، وليبيريا) • زيادة معارف الدول الأعضاء المكتسبة وزيادة قدرتها على دمج تغير المناخ في سياساتها وخططها الإنمائية، من خلال تنفيذ مبادرة "بحوث المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا"	• قيام ما لا يقل عن ثلاثة بلدان بتنفيذ مساهمات محددة وطنياً مستكملة لفترة بعد عام 2020 • زيادة القدرة التحليلية للدول الأعضاء تحضيرا لجرد الحصيلة العالمية لاتفاق باريس لعام 2023 • زيادة قدرات ثلاثة بلدان وأدواتها التحليلية لكي تدمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات في القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ	• قيام ما لا يقل عن ثلاثة بلدان بتنفيذ مساهمات محددة وطنياً مستكملة لفترة بعد عام 2020 • زيادة القدرة التحليلية للدول الأعضاء تحضيرا لجرد الحصيلة العالمية لاتفاق باريس لعام 2023 • زيادة قدرات ثلاثة بلدان وأدواتها التحليلية لكي تدمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات في القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ	• قيام أربعة بلدان إضافية بتنفيذ مساهمات محددة وطنياً مستكملة لفترة بعد عام 2020 • زيادة القدرة التحليلية للدول الأعضاء تحضيرا لجرد الحصيلة العالمية لاتفاق باريس لعام 2023 • زيادة قدرات ثلاثة بلدان وأدواتها التحليلية لكي تدمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات في القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطه الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الاستثمار في العمل المناخي في أفريقيا⁽¹⁰⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

154-18 بالتعاون مع مكتب الأمين التنفيذي والبرنامج الفرعي 3، أطلق البرنامج الفرعي المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لدعم عدة دول أعضاء في ما تبذلها جهود لتعبئة الاستثمارات، ولا سيما من القطاع الخاص، من أجل تلبية الحاجة المتزايدة إلى الحصول على خدمات طاقة كافية وأمنة وموثوق بها، ونفذ برامج تجريبية أولية في إثيوبيا، وأنغولا، ورواندا، والسنغال، وموزمبيق. وجرى مساعدة هذه البلدان بتقديم خدمات استشارية لها في مجال الاستثمار لكي يتسنى الشروع في تحديد مشاريع الطاقة النظيفة المحتملة التي يمكن دعمها. وشملت تلك المبادرات مبادرة سندات خضراء محتملة في جنوب أفريقيا، ومبادرة صندوق للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة دعما للصندوق السيادي للسنغال لفائدة ما يصل إلى سبعة بلدان في غرب أفريقيا، وتقديم خدمات استشارية لإثيوبيا لدعم وتعبئة إعادة التمويل لصالح مرفق الطاقة الكهربائية الإثيوبي التابع للحكومة.

(10) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

155-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع أطر لاستثمارات القطاع الخاص في إجراءات الطاقة النظيفة في إطار المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة بلدان (إثيوبيا، ورواندا، وموزامبيق)، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في قيام ثلاثة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنيا، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

156-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي ليشمل تقديم الدعم للدول الأعضاء في زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا وتسريع وتيرة تلك المشاركة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدث المبين أدناه (انظر الجدول 14-18).

الجدول 14-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	مشاركة عشرة بلدان في المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	استثمارات القطاع الخاص في إجراءات الطاقة النظيفة في إطار المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة بلدان (إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، والسنغال)	قيام ما لا يقل عن خمسة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنيا	مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في ما لا يقل عن ثمانية بلدان

(أ) حفاظا على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة القدرة على الصمود من خلال توجيه الموارد نحو مكافحة جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

157-18 وضع البرنامج الفرعي الصيغة النهائية لإطار يوفر خيارات سياساتية وخيارات في مجال الاستثمار لضمان توجيه التدابير التحفيزية على النحو الأمثل نحو التعافي من الآثار المباشرة لجائحة كوفيد-19 مع بناء القدرة على الصمود والتصدي لتغير المناخ في الوقت نفسه. ويشدد الإطار على الفرص المتاحة للدول الأعضاء لانتهاج مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات وخفيفة الكربون تزيد إلى أقصى حد من توفير فرص العمل ومن إجمالي القيمة المضافة في اقتصاداتها. وتدرج الحاجة إلى إجراء هذا التحليل ضمن البرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر الذي اعتمده المؤتمر الأفريقي لوزراء البيئة في كانون الثاني/يناير 2021. وهو يوفر أيضا إطارا للتدخلات الرامية إلى تنفيذ استراتيجية أفريقيا للاقتصاد الأزرق واستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن التحول الرقمي، وبناء قدرة القارة على التكيف مع تغير المناخ.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

158-18 تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في إدراك الطلب المتزايد الذي أعربت عنه الدول الأعضاء، باعتمادها للبرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر، على تحليل وتقييم أثر الاستثمارات الموجهة نحو الاستدامة باعتبارها وسيلة للتصدي للآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ولتوفير أساس تنبني عليه القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستخدم البرنامج الفرعي وظيفته البحثية لتحديد خيارات التعافي من الجائحة التي تمكّن الدول الأفريقية من بناء مستقبل أفضل. وسيجري كذلك تحليلاً مفصلاً للخيارات الاستثمارية المتاحة لما لا يقل عن أربع دول أعضاء، وسيطرح، في بلدين من بلدان شرق أفريقيا في عام 2021 وفي دولتين إضافيتين في عام 2022، مجموعات أدوات الاقتصاد الأزرق بهدف دعم استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي وضعها الاتحاد الأفريقي. وتوفر مجموعة أدوات الاقتصاد الأزرق الدعم للدول الأعضاء في حساب رأس مالها الطبيعي في مجال الاقتصاد الأزرق، وبالتالي في تحديد التدخلات المحتملة المستمدة من الطبيعة التي تمكن من بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وإيجاد فرص عمل (على سبيل المثال من خلال السياحة البيئية ومصادر الأسماك المستدامة) بما يتماشى مع أهداف البرنامج الأفريقي للتحفيز الأخضر.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

159-18 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال قيام ما لا يقل عن بلدين بتنفيذ مبادرات رامية إلى تأمين التمويل لانتعاش اقتصادي أخضر وأزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ (انظر الجدول 18-15).

الجدول 15-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	قيام بلدين (رواندا، وسيشيل) بوضع خيارات سياسياتية تمكن من اتباع مسار الاقتصاد الأزرق القادر على التكيف مع تغير المناخ	قيام ما لا يقل عن أربعة بلدان على الأقل بوضع خيارات سياسياتية تشمل الاستثمارات وتمكّن من تحقيق انتعاش اقتصادي أخضر وأزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ	قيام ما لا يقل عن بلدين بتنفيذ مبادرات لأغراض من قبيل تأمين التمويل لانتعاش اقتصادي أخضر وأزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ

الولايات التشريعية

160-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

8/62	استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ	228/72	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
206/64	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	327/73	السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، 2021
288/66	المستقبل الذي نصبو إليه	301/74	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
217/75	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

22/2017 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

818 (د-31)	تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا	901 (د-45)	منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمع ابتكاري لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا
819 (د-31)	تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا	919 (د-47)	الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا
884 (د-44)	تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا	930 (د-48)	منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة
887 (د-44)	تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا		

المنجزات المستهدفة

161-18 يعرض الجدول 16-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-18

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1	1	1	4
1 - تقرير عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لإبلاغ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة			
1	1	1	1
2 - تقرير إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وإلى مؤتمر الوزراء عن تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار لأغراض إحداث تحول في أفريقيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة			
1	1	1	1
3 - تقرير إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا			
1	1	1	1
4 - تقرير عن تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة			
1	1	-	1
8	11	8	14
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
8	8	8	8
5 - منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة			
-	-	-	6
6 - اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية			
-	3	-	-
7 - اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا			
باء - توليد المعارف ونقلها			
17	10	7	13
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
1	1	1	1
8 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال النمو الأخضر من أجل النهوض بالتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو شامل ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد			
1	1	1	1
9 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في سلاسل الإمداد بالموارد الطبيعية			

10 -	تقديم الدعم التقني إلى دول أعضاء مختارة فيما يتعلق باستعراض وتحسين وسياساتها وأطرها القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحتوى المحلي المدفوع من قطاع المعادن	2	1	-	1
11 -	مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الأزرق من أجل النهوض بالتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو يكون شاملا للجميع ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد	1	1	1	2
12 -	تقديم الدعم التقني إلى الخبراء وواضعي السياسات بشأن الاقتصاد الأزرق الشامل للجميع والتحول الهيكلي	1	-	-	1
13 -	مشروع بشأن تعزيز الاقتصاد الأزرق الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة	2	2	-	-
14 -	تقديم الدعم التقني إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في مجال الاقتصاد الأزرق تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	-	-	1
15 -	مشروع بشأن تعزيز الحوكمة وتنفيذ السياسات في مجال الاقتصاد الأزرق	1	-	-	-
16 -	تقديم الدعم التقني لوضع أدلة تدريبية ومجموعات أدوات لدعم وضع سياسة متعلقة بالاقتصاد الأزرق ودعم تنفيذها على الصعيد القطري	1	1	-	1
17 -	تقديم الدعم التقني لورقة بحثية عن الاقتصاد الأزرق والتنمية في أفريقيا	1	-	-	1
18 -	تقديم الدعم التقني لإعداد أطلس وإحصاءات الاقتصاد الأزرق الأفريقي	1	-	-	1
19 -	مشروع المركز الأفريقي لسياسات المناخ التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن برنامج خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ في أفريقيا	1	1	1	-
20 -	مشروع بشأن تعزيز القدرة على إجراء البحوث المناخية من خلال تقديم منح إلى المؤسسات والجامعات وأصحاب المصلحة الآخرين لربط البحوث المناخية بالتنمية	1	1	1	1
21 -	برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب لتعزيز قدراتهم على إجراء بحوث السياسات وتحليلها والدعوة إليها في مجالات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والموارد الطبيعية، والابتكار، والتكنولوجيا في أفريقيا	1	1	1	1
22 -	برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب لتعزيز قدراتهم على إجراء بحوث السياسات وتحليلها والدعوة إليها في مجالي تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	-	-	-
23 -	مشروع بشأن الاستراتيجيات في مجال المناخ والأراضي والطاقة والمياه	-	-	1	1
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	6	10	12	14
24 -	تدريب الخبراء وصانعي السياسات على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتحول الهيكلي	1	-	-	1
25 -	تدريب صانعي القرارات والمشرعين والبرلمانيين والمخططين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات أخرى من الممارسين في مجال تغير المناخ والتنمية	4	2	-	5
26 -	برنامج المحامين الأفارقة الشباب لتعزيز القدرة على المشاركة في المفاوضات العالمية المتعلقة بالمناخ	1	-	-	-
27 -	تنظيم زيارات يقوم بها العلماء وتنظيم برامج زمالات وتدريب داخلي لتعزيز القدرات في مجال تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والموارد الطبيعية، والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا (عدد الحاصلين على الزمالات)	-	-	4	1
28 -	حوارات ومشاورات سياسية بشأن التكنولوجيا وتغير المناخ والاقتصاد الأخضر والأزرق والموارد الطبيعية	-	8	2	5
29 -	حلقات عمل لبناء القدرات في مجال فهم القطاعات المتصلة بالاقتصاد الأزرق وتسخيرها	-	-	2	2
30 -	حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الجزء الخارجي من الجرف القاري للبلدان الأفريقية ومسألة التعدين في أعماق البحار، بما في ذلك تحديد الجرف وترتيبات الإدارة	-	-	2	-

31 - تنمية القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري في مجال الأطر القانونية الداخلية والحديثة المتصلة بالقانون البحري وقانون البحار	-	-	2	-
المنشورات (عدد المنشورات)	5	7	10	10
32 - منشور عن اتجاهات التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	1	1	-	1
33 - منشور عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا	2	2	1	1
34 - تقرير عن العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا	1	1	1	1
35 - خلاصة وافية لأفضل الممارسات في مجال تبادل الخبرات دعماً للابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المعادن	1	1	-	-
36 - تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا	-	-	1	1
37 - نشر ورقات بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	-	2	2	2
38 - نشر موجزات سياسية بشأن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار وتغير المناخ والاقتصاد الأخضر والأزرق والموارد الطبيعية	-	-	2	2
39 - المسار المفضي إلى الفترة 2030-2063: التوقعات المتعلقة بالموارد اللازمة لتحويل أفريقيا	-	-	1	-
40 - منشورات عن الاقتصاد الأزرق في كل منطقة دون إقليمية في أفريقيا	-	-	1	1
41 - أطالس قارية ودون إقليمية عن الاقتصاد الأزرق	-	-	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	20	17	9	18
42 - مبادئ توجيهية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن سياسات واستراتيجيات محلية متسقة مع الرؤية الأفريقية للتعددية، وتنفيذها ورصدها	1	1	-	1
43 - مبادئ توجيهية منهجية للتقييمات تسترشد بها الاستثمارات المناخية في النظم الإيكولوجية	1	-	-	-
44 - دليل تدريبي ومجموعات أدوات لدعم بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال تطوير سلسلة الإمداد بالمعادن	1	1	-	1
45 - خلاصة وافية عن الخبراء في مجال تغير المناخ في أفريقيا	1	1	-	1
46 - رسم خرائط المؤسسات على امتداد سلسلة القيمة لخدمات المعلومات المتعلقة بالمناخ	-	1	-	1
47 - موجزات سياسية عن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	2	2	-	2
48 - موجزات سياسية وورقات بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	2	2	-	2
49 - موجزات سياسية وورقات بحثية عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتحول الهيكلي	2	2	-	1
50 - مواد تقنية بشأن تنفيذ منبر البحوث المناخية من أجل التنمية في أفريقيا	1	1	-	1
51 - برنامج تحليل جودة المعلومات المناخية للسياسات الإنمائية ودعم القرارات وممارسات الإدارة	1	1	-	1
52 - مواد تقنية بشأن الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لمشاريع خدمات المعلومات المتعلقة بالمناخ	2	1	-	1
53 - مواد تقنية بشأن تعزيز الحوكمة وتنفيذ السياسات في مجال المناخ	1	-	-	-
54 - منبر أفريقيا للموارد وخدمات المعلومات في مجال المناخ	1	-	-	1
55 - تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	-	-	1
56 - ورقة بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	1	-	1

57 - وثائق الاجتماعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراسة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات التكنولوجيات الجديدة والابتكار والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063	2	2	-	2
58 - ورقات بحث سياساتية بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية، وبشأن إضافة القيمة، وزيادة المحتوى المحلي، والتصنيع القائم على الموارد، تتناول النمو المستدام والمساواة الاجتماعية والجنسانية وتمكين المرأة من أجل إحداث تحول اقتصادي شامل للجميع	-	-	-	1
59 - قاعدة البيانات الجغرافية المكانية القارية بشأن الاقتصاد الأزرق الأفريقي	-	-	1	-
60 - حسابات رأس المال الطبيعي للبلدان (حسابات المياه)	-	-	2	-
61 - مراكز الامتياز الإقليمية الأفريقية في المحيطين الأطلسي والهندي الغربي	-	-	1	-
62 - التصنيف الإطاري للمعادن والطاقة البحرية وإدارتها	-	-	1	-
63 - أدوات وأساليب إدارة الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق	-	-	1	-
64 - المسار المفضي إلى الفترة 2030-2063: التوقعات المتعلقة بالموارد اللازمة لتحويل أفريقيا	-	-	1	-
65 - أطلس قارية ودون إقليمية عن الاقتصاد الأزرق	-	-	1	-
66 - أدوات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن سياسات واستراتيجيات محلية متسقة مع الرؤية الأفريقية للتعبين، وتنفيذها ورصدها	-	1	-	-
67 - تغير المناخ والتنمية في أفريقيا في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19	-	1	-	-

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى دولتين عضوين وإلى مجموعتين من مجموعات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027؛ وتقديم الدعم التقني إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دعماً للقياسات الذاتية القطرية وإدماج نتائجها في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها؛ وتقديم الدعم التقني وخدمات استشارية بشأن تغير المناخ إلى ثلاثة بلدان؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والموارد الطبيعية إلى بلدين؛ وتقديم الدعم التقني وخدمات استشارية بشأن الابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا إلى ثلاثة بلدان؛ وإجراء حوارات رفيعة المستوى بين الخبراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار مع حوالي 35 ممثلاً من البلدان الأفريقية؛ وتنظيم مناسبة سياسية رفيعة المستوى بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتحول الهيكلي في أفريقيا بمشاركة 100 شخص؛

وعقد محادثات متعلقة بالمناخ في أفريقيا لجمع مدخلات من حوالي 100 من أصحاب المصلحة الأفارقة بشأن مصالح القارة في المحادثات العالمية المتعلقة بالحوكمة المناخية، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار إلى بلدين، وتقديمها إلى بلدين في مجال الاقتصاديين الأخضر والأزرق، وتقديمها إلى ثلاثة بلدان في مجال تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛ وإعداد وثائق الاجتماعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراسة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات التكنولوجيات الجديدة والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛ وإجراء الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بمشاركة ممثلي جميع البلدان الأفريقية والمندوبين الأفريقي لإدارة الإنترنت (المنبر الأفريقي للحوار السياساتي بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا السائدة والناشئة في مجال إدارة الإنترنت بمشاركة 400 مشارك).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار مطويات ونشرات ومجوزات ومجموعات مواد إعلامية عن التكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصاديين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار نشرات صحفية بمناسبة صدور منشورات رئيسية وتنظيم مناسبات هامة عن التكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصاديين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهّد مواقع شبيكية، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات المتعلقة بالتكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصاديين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

البرنامج الفرعي 6

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف

162-18 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، من خلال تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس وإبلاغها عنها، ومن خلال تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات.

الاستراتيجية

163-18 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيجري البرنامج الفرعي بحثاً سياساتية وسيقدم خدمات استشارية تقنية، وسيجمع بين مقرري السياسات والخبراء لزيادة المعارف، وتطوير القدرات، وتحفيز مناقشة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية، لضمان تحقيق نتائج إنمائية مراعية للمنظور الجنساني. وعلى وجه التحديد، يعتزم البرنامج الفرعي الاستفادة من عملية تقدير تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، التي ستشكل جزءاً من نتائج التقرير عن المرأة/الأفريقية لعام 2021 عن المرأة الأفريقية، وكذلك من العمل المضطلع به في مجال قيادة المرأة للأعمال وتسخير العائد الديمغرافي. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لمختلف البرامج الفرعية والشعب المنفذة على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعميم المنظور الجنساني في المنجزات المستهدفة التي تتفادها لصالح الدول الأعضاء.

164-18 وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم التقني للبلدان الأعضاء من أجل قياس التقدم المحرز والإبلاغ عن حالة تنفيذ برامجها وسياساتها الوطنية المتصلة بالتزاماتها العالمية والإقليمية. وعلى وجه التحديد، يعتزم البرنامج الفرعي الاستفادة من نتائج الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وكذلك من النتائج والتوصيات الواردة في تقرير القيادات النسائية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، سيطرح البرنامج الفرعي الدليل في البلدان المتبقية التي لم تتفد الدليل بعد.

165-18 وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء في ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تكون لهذا العمل آثار إيجابية، مباشرة وغير مباشرة، على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى منها الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 8 و 10 و 11 و 13 و 16.

166-18 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من خلال زيادة التركيز على القدرة على الصمود وزيادة التركيز على تأثير الصدمات الخارجية بالإضافة إلى المخاطر ومواطن الضعف القائمة والكامنة التي تواجهها النساء والفتيات. وسيتحقق ذلك عن طريق إعادة النظر في أهداف المشروع لضمان تحقيق نتائج تقوم على القدرة على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى.

167-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز مراعاة منظور جنساني في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية لكفالة تحقيق نتائج تصب في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) زيادة تأثير السياسات وأثرها بغية تحقيق النتائج المحددة في الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

168-18 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

- (أ) زيادة المعارف وتعزيز القدرات على تصميم وتطوير السياسات التي تتناول اقتصاد الرعاية في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها؛
- (ب) زيادة قدرة النساء والفتيات على الصمود في وجه التحديات وأوجه عدم المساواة المتقاطعة، ولا سيما من خلال الحصول على الفرص والخدمات والمنتجات عن طريق منصات رقمية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

169-18 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

170-18 صدقت البلدان الأفريقية على معاهدات عالمية وإقليمية شتى متعلقة بحقوق الإنسان تلزمها بتعزيز المساواة بين الجنسين، واتباع سياسات رامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة. وهي ملتزمة بالإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها لإنفاذ أحكام هذه المعاهدات. وفي اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالتعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين بما يتماشى مع تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وعزز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء على استخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للإبلاغ عن التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، في إطار استعراضاتها الوطنية الطوعية، والاستعراضات الدورية الشاملة، وتقارير استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، وفي التخطيط القومي. وواءم البرنامج الفرعي الدليل مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ومع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة وأحكامها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مستعيضا بذلك عن مؤشرات الدليل الحالية عند الاقتضاء. ومن المتوقع أن يساعد استخدام الدليل الدول الأعضاء على إبراز المنظورات الجنسانية في جهودها المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وللتعافي منها، وأن يمكن من اتخاذ إجراءات سياساتية تخفف من العبء الذي تفرضه الجائحة على النساء والفتيات. وستشمل المؤشرات الجديدة المقترحة للدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية مزيدا من المنظورات الصحية، إلى جانب مؤشرات أخرى تتعلق بآثار جائحة كوفيد-19 وجوانح الصحة العامة الأخرى في المنطقة.

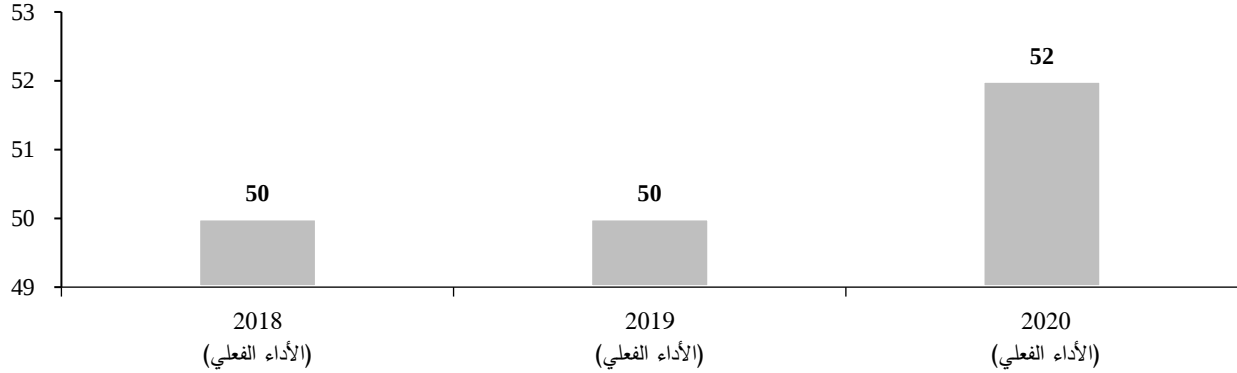
171-18 وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني وأجرى مشاورات واسعة النطاق بشأن استخدام المؤشرات الحالية لأهداف التنمية المستدامة وصكوك حقوق الإنسان لتحديث مؤشرات ومنهجية الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، ومواءمته بشكل أوثق مع الأطر العالمية، وضمان اتساق السياسات وتأزرها مع أدوات الرصد والصكوك القائمة، وتبسيط عمليات وإجراءات الإبلاغ التي تقوم بها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ركز البرنامج الفرعي على التحديات الجنسانية الهائلة بهدف إجراء تحليل أعمق، ورصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها بما يتماشى مع السياقات والأولويات الإقليمية، وذلك لإثراء قاعدة المعارف والأدلة القائمة التي يوفرها الدليل. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى إثيوبيا، وإسواتيني، وسيشيل، وموريشيوس، وناميبيا لمساعدتها على استخدام الدليل في رصد التزاماتها العالمية والإقليمية في مجال المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

172-18 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من قيام 52 دولة عضوا بتنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لرصد التزاماتها الإقليمية والعالمية في مجال المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 18).

الشكل الحادي عشر من الباب 18

مقياس الأداء : مجموع عدد البلدان التي استخدمت الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لرصد واستعراض التزاماتها في مجال المساواة بين الجنسين (العدد التراكمي)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

173-18 نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي عددا من المنجزات المستهدفة، منها تنظيم حلقة عمل في موريتانيا بشأن تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترسيخ النهج الجنساني في التنمية، وتقديم الدعم التقني إلى بوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو لإدماج المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وأرجأ البرنامج الفرعي عددا من المنجزات المستهدفة، منها تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين. وساهم البرنامج الفرعي أيضا في نشرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنونة "جائحة كوفيد-19 في أفريقيا: حماية الأرواح والاقتصادات"، وذلك بتحليل آثار الجائحة على النساء والفتيات. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

174-18 وفي الوقت نفسه، حدّد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. واستضاف البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماعا رفيع المستوى على شبكة الإنترنت للوزيرات المعنية بالشؤون الجنسانية وشؤون المرأة للنظر في سياسات التعافي من جائحة كوفيد-19 من منظور جنساني. وتعاون البرنامج الفرعي مع الوحدة المعنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمساندة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم سلسلة من الحوارات الأفريقية الرفيعة المستوى بشأن جائحة كوفيد-19. وعدل البرنامج الفرعي المنجزات المستهدفة، وشمل ذلك تنقيح المذكرة التقنية المتعلقة بمشروع العائد الديمغرافي لإدراج تحليل إقليمي فيها بشأن جائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

175-18 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين⁽¹¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

176-18 عمم البرنامج الفرعي المنظور الجنساني في المنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك تحليلاتها الموضوعية وتوصياتها في مجال السياسات العامة. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الفرعي الدعم للبرنامج الفرعي 5 في إدراج التحليل الجنساني في برنامجه المتعلق بتنفيذ سياسات إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وقدم الدعم للبرنامج الفرعي 4 في تحليل الحقائق والأرقام المتعلقة بالمرأة في السياسة وصنع القرار في أفريقيا من أجل استخدامها في التقرير المعنون المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات. وعلاوة على ذلك، أجرى البرنامج الفرعي تحليلا شاملا لمنظومة التمويل الرقمي، في إطار التقرير عن المرأة الأفريقية لعام 2020، بهدف تحديد المسارات المفضية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء أفريقيا.

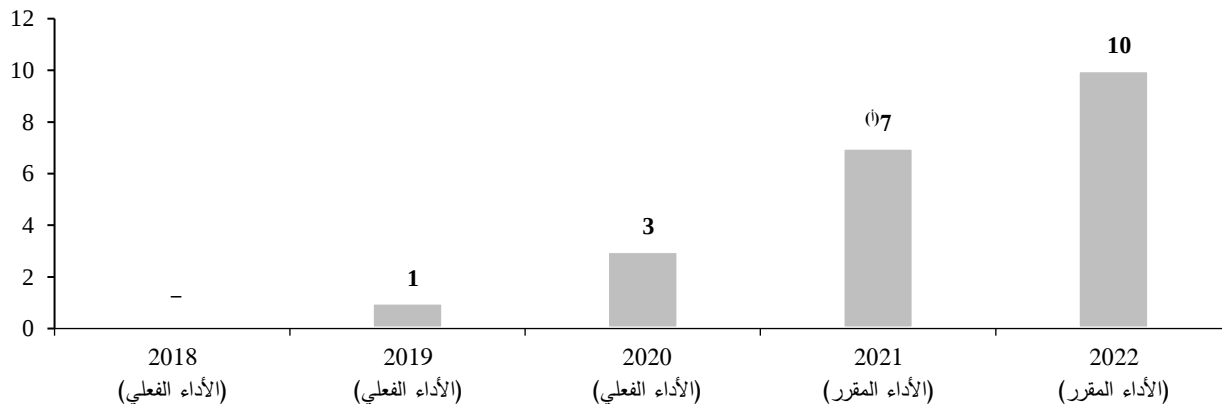
177-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ثلاث دول أعضاء بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية، وهو ما شكّل أداءً مستوفيا للهدف المقرّر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

178-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيعيد البرنامج الفرعي تقريراً تحليلياً عن العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً للسياسات القطاعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وهو يعتزم عقد منتدى معني بالشؤون الجنسانية على نطاق اللجنة تعرض فيه الشعب والمكاتب دون الإقليمية عملها في مجال الشؤون الجنسانية من أجل تلقي تعليقات الدول الأعضاء عليه. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 18).

الشكل الثاني عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان التي تعتمد سياسات خاصة بقطاعات محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(11) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

النتيجة 2: تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في خمسة بلدان مختارة⁽¹²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

179-18 اضطلع البرنامج الفرعي بعمل تحضيري فيما يتعلق بمقارنة نماذج تقدير التكاليف بهدف تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وحدد البرنامج الفرعي أيضا التقدم القطاعي المحرز والتحديات التي تعترض تحقيق الهدف 5 في بلدان مختارة، من خلال التحليل والبحث المضطلع بهما في إطار الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. وستشكل هذه البيانات الأساس الذي يقوم عليه التركيز القطاعي لعملية تقدير التكاليف. ومن خلال إجراء هذا التحليل والبحث، عزز البرنامج الفرعي شراكاته الاستراتيجية مع عدد من الجهات صاحبة المصلحة التي وضعت منهجياتها الخاصة لتقدير تكاليف تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستساعد هذه الشراكات على اتباع منظور أكثر متانة إزاء تمويل التنمية.

180-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في دولتين عضوين للاسترشاد به في اختيار القطاعات التي سيتم إدراجها في عملية تقدير التكاليف اللاحقة، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في إنجاز تقدير التكاليف لأحد البلدان التجريبية من أجل المساعدة على توسيع نطاق نموذج تقدير التكاليف إلى قطاعات أخرى من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ويعزى ذلك إلى التغييرات التي طرأت على تنفيذ البرامج نتيجة لجائحة كوفيد-19، حيث قام البرنامج الفرعي بتلبية الاحتياجات المخصصة والإضافية والمتغيرة لمنجزات البرامج المستهدفة المتصلة بالتصدي لجائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

181-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابة للتطورات الأخيرة، سيشهد العمل الذي سيضطلع به البرنامج الفرعي تطورات وستصب نتائج تقدير التكاليف في ما يخدم تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي الإسهام، بتحليله، في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لكفالة تمويل أفضل للمساواة بين الجنسين وتعزيز عمليات التخطيط والرصد بهدف تعزيز أدائها في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدث المبين أدناه (انظر الجدول 17-18).

(12) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
إعداد تقرير توليفي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية يحدد الثغرات في مختلف الكتل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في 12 بلداً	إعداد تقرير تجميعي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وعن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، يرد فيه تحديد الأولويات والتحديات بالاستناد إلى 15 تحليلاً قوطرياً و 50 تقريراً وطنياً على التوالي	تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في دولتين عضوين للاسترشاد به في اختيار القطاعات التي سيتم إدراجها في عملية تقدير التكاليف اللاحقة	إنجاز تقدير التكاليف لخمسة بلدان لكي يُستردد به في الاستثمارات وتخصيص الموارد	قيام خمسة بلدان بتحديد الثغرات في مختلف الكتل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودمج تدابير تقدير التكاليف في تخطيط برامج المساواة بين الجنسين ورصدها وتقييمها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في التحول الاقتصادي الرقمي للبلدان الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

182-18 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تأخذ شكل التكنولوجيا الرقمية، عاملٌ أساسي في حفز اقتصاد رقمي وإعلامي واعد في جميع أنحاء أفريقيا، وتوفير فرص عمل في المستقبل لفائدة السكان الشباب الذين يتزايد تعدادهم في القارة، وتوفير نواة من الموظفين ذوي المستويات المرتفعة من المهارات والتأهيل التقني اللازمة لسوق العمل، وتوفير الأدوات اللازمة لتمكين جميع النساء والفتيات الأفارقة. غير أن التحديات لا تزال قائمة في شكل حواجز هيكلية تحول دون تمكين النساء والفتيات من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، حتى يتسنى لهن المشاركة والاندماج في تطوير مبادرات التكنولوجيا الرقمية واستخدامها واعتمادها في جميع أنحاء أفريقيا والاستفادة منها. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الدور الأساسي الذي تضطلع به التكنولوجيات الرقمية في ربط الأفراد والمجتمعات، وفي توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات، بما فيها التعليم، وفي الحفاظ على الاتصال بالاقتصادات العالمية والمحلية.

183-18 واضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة مختلفة لمعالجة الفجوة الرقمية المتنامية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتقليص الفجوات الجنسانية. ووضع البرنامج الفرعي تقريراً شاملاً عن منظومة التمويل الرقمي، كجزء من تقرير عام 2020 عن المرأة الأفريقية، الذي ركز على التمويل الرقمي كمسار لتمكين المرأة اقتصادياً. وقدم التقرير تقييماً للحواجز والتحديات المواضيعية التي تعترض تمكين المرأة اقتصادياً في سياق المنظومة الرقمية، مثل التفاوتات الإقليمية في المهارات الرقمية. كما قام البرنامج الفرعي بتجميع مؤشرات عن حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أكثر من 40 بلداً أفريقياً، من خلال الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وما يتصل به من بحوث وتحليلات. وهذا يوفر أساساً لتقييم الوضع الراهن استناداً إلى المعايير والأهداف الهيكلية والقطاعية لمعالجة التمكين الاقتصادي للمرأة.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

18-184 يتمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على حلقات العمل واجتماعات فريق الخبراء ووظيفته كجهة منظمة، إلى جانب التفاعلات المباشرة الأخرى من أجل تنفيذ برنامجه بفعالية والوصول إلى جمهوره. ومع ظهور جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود واحتياطات، أصبح البرنامج الفرعي على دراية تامة بالدعم المحدود الذي يمكن أن يقدمه دون تعاون فعلي مع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ونظرا لعدم وجود هياكل أساسية للاتصال بالإنترنت العريض النطاق في جميع أنحاء القارة، لم يوفر استخدام المشاركة عبر الإنترنت بدائل كافية. وسيصمم البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق الدرس، أسلوب تنفيذ برنامجه بطريقة أكثر مرونة، حتى يتمكن من تطوير ونشر منتجاته المعرفية بطريقة أكثر فعالية، بسبل منها تحديد خيارات لتنفيذ العناصر البرنامجية عن طريق شبكة الإنترنت. ومن الناحية البرنامجية، سيحدد البرنامج الفرعي سبل تمكين المرأة من خلال التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيستفيد أيضا من المبادرات الرقمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز المهارات الرقمية لشعبة المؤتمرات وإدارة المعارف وأعمالها، أي المبادرات الرامية إلى تعزيز المهارات الرقمية للنساء والفتيات من أجل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-185 يتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتبين من قيام خمسة بلدان أفريقية بتنقيح السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفجوة الرقمية بين الجنسين (انظر الجدول 18-18).

الجدول 18-18

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
وصول مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالتمويل الرقمي لدى النساء في جميع أنحاء أفريقيا إلى 13,7 في المائة و 25,6 في المائة في شمال أفريقيا، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 20,6 في المائة	• إعداد تقرير تجميعي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وعن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، يرد فيه تحديد الأولويات والتحديات بالاستناد إلى 15 تحليلا قريبا و 50 تقريرا وطنيا على التوالي	• تقديم تقرير عام 2020 عن المرأة الأفريقية، الذي ركز على التمويل الرقمي كمسار لتمكين المرأة اقتصاديا، لمحطة شاملة عن بنية التمويل الرقمي	قيام 60 في المائة من المجيبين على الاستقصاء، الذين يمثلون الدول الأعضاء، بتعزيز الرقمية بين الجنسين معرفتهم بالفجوة الرقمية بين الجنسين	قيام خمسة بلدان أفريقية بتنقيح السياسات والبرامج الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين

الولايات التشريعية

18-186 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

167/59	القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"	176/70	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
248/59	الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية	126/74	تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية
187/65	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	127/74	العنف ضد العاملات المهاجرات
189/65	اليوم الدولي للأرامل	134/74	الطفلة
131/70	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	235/74	دور المرأة في التنمية
133/70	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	157/75	النساء والفتيات ومواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
		158/75	الاتجار بالنساء والفتيات
		160/75	تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

12/1998	الاستنتاجات التي اعتمدها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	4/2004	استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها بشأن 2/1997 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
44/2003	الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها	13/2009	مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
		5/2011	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

قرارات مجلس الأمن

1325 (2000)

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

915 (د-47) المبادرة الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة

المنجزات المستهدفة

18-187 يعرض الجدول 18-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-19

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1	1	-	2	-
2	1	-	1	-
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
3	1	-	1	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
4	1	-	2	4
4	1	-	1	1
5	-	-	-	-
6	1	-	1	-
7	-	-	-	-
8	1	-	-	-
9	-	-	-	-
10	1	-	-	-
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
11	1	1	3	13
12	1	1	4	-
13	5	1	2	-
14	5	1	2	-
15	-	-	-	-
16	2	-	-	-

17 -	حلقة عمل لتتقيد السياسات والبرامج الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين	—	—	—	2
	المنشورات (عدد المنشورات)	1	1	2	1
18 -	التقرير عن المرأة الأفريقية المقدم استنادا إلى مبادرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على صعيد القارة لإدماج المنظور الجنساني في السياسات القطاعية لوزارات تنفيذية مختارة	—	—	1	—
19 -	التقرير عن زيادة المرأة للأعمال الذي تناول موضوع دراسة الروابط بين التعليم وزيادة الأعمال المنتجة بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على زيادة إنتاجية رائدات الأعمال	1	1	—	—
20 -	التقرير عن اضطلاع المرأة الأفريقية بأدوار قيادية بهدف تقييم وضع المرأة في المناصب القيادية	—	—	1	—
21 -	تقرير تحليلي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم السياسات القطاعية المراعية للاعتبارات الجنسانية	—	—	—	1
	المواد التقنية (عدد المواد)	4	4	3	3
22 -	دليل تشغيلي بشأن إدماج المنظور الجنساني والعائد الديمغرافي في التخطيط الوطني، لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين	1	1	—	—
23 -	مذكرة تقنية بشأن دليل العائدين الجنساني والديمغرافي لتعزيز القدرة التقنية للبلدان المستهدفة في جهودها الرامية إلى رصد التقدم المحرز وتحديد المجالات ذات الأولوية	1	1	—	—
24 -	صحيفة وقائع بعنوان "المرأة في السياسة في أفريقيا 2019" لزيادة الوعي في وسائط الإعلام وفي أوساط منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء بحصة تمثيل الإناث في البرلمانات وفي المناصب الوزارية في أفريقيا	1	1	—	—
25 -	بحوث سياساتية بشأن القضايا الجنسانية وتغير المناخ في أفريقيا من أجل التدخل الفعال في السياسات	—	—	1	—
26 -	موجز سياساتية بشأن زيادة المرأة للأعمال في أفريقيا لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على استحداث استراتيجيات مبتكرة لتعزيز إنتاجية رائدات الأعمال	1	—	—	—
27 -	مذكرات تقنية عن الدليل الأفريقي للجنسانية والدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لدعم البلدان الأفريقية في قياس الفجوة بين وضع الرجال والنساء الأفارقة وتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات في تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	—	—	1	—
28 -	بحوث سياساتية بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن تمكين المرأة وتغير المناخ في أفريقيا من أجل التدخل الفعال في السياسات	—	—	1	—
29 -	بحوث سياساتية بشأن المسائل الجنسانية والصناعة الاستخراجية في أفريقيا لربط البحوث بإدارة قطاع التعدين الحرفي الضيق النطاق	—	—	1	—
30 -	موجزات سياساتية بشأن المساواة بين الجنسين في التحول الاقتصادي والرقمي للبلدان الأفريقية	—	—	—	3
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	التشاور والمشورة والدعوة: تنظيم مناسبة خاصة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة (عام 2022)، وحملة 16 يوما من النشاط، ودعم الاجتماع الوزاري التحضيري للجنة وضع المرأة الذي حضره 15 مشاركا من بلدان أفريقية.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد قاعدة المعارف وتوسيع نطاقها لتبادل المعلومات والدعوة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تعميق الحوار وخيارات السياسة العامة.				
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية على الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي بعد استضافة وتنظيم كل مناسبة، والاستخدام النشط لحسابات البرنامج الفرعي على وسائل التواصل الاجتماعي.				

البرنامج الفرعي 7

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر 1

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

الهدف

188-18 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تعزيز بيئة مواتية لتوفير فرص العمل في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي ومن خلال تحسين الاعتراف بمؤهلات العمال المهاجرين ومهاراتهم.

الاستراتيجية

189-18 للإسهام في تحقيق الهدف، سيطور العنصر نماذج الاقتصاد القياسي الكلي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي المتاحة، ونشر النماذج، وإجراء عمليات محاكاة، وذلك بالتعاون مع وزارات المالية والتخطيط والمصارف المركزية في البلدان الشريكة. وسيقدم العنصر أيضا المساعدة التقنية من خلال إقامة شراكات مع المعاهد الإحصائية، من أجل تعزيز قدرات البلدان على تحليل البيانات ووضع نماذج لتحديد أوجه الخلل الاقتصادي بصورة كمية وتحديد التغيرات التي يتعين إدخالها على السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري العنصر بحثا عن العمالة تتناول مسألة عمالة الشباب من خلال المشاريع المعروفة باسم "صناعات بلا مداخن"، بالتعاون مع مؤسسة بروكينغز، وسيحدد حلقات عمل دون إقليمية عن أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في شمال أفريقيا، بالتعاون مع مؤسسة أكسفورد. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على التخفيف من حدة أثر جائحة كوفيد-19 على العمالة كما سيساعدها على تحقيق الأهداف 4 و 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.

190-18 وسيقدم العنصر خدمات استشارية وسيحدد مشاورات دون إقليمية لدعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها ووضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالشراكة مع وزارات التجارة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وسيسهم هذا العمل في التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق الهدف 17.

191-18 وسيعمل العنصر في ستة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والمغرب) على تعزيز القرارات على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة، وسيعمل على تعزيز الاعتراف بمهارات العمال الأفارقة ومؤهلاتهم، وذلك بغية تقييم الأثر السلبي الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على التحويلات المالية وبغية تنفيذ الغايات المتصلة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة ومن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويعتزم العنصر إجراء تقييم لإمكانية حصول المهاجرين على مختلف الخدمات، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات المتصلة بالهجرة أو تحسينها من أجل كفالة تحسين إدماج المهاجرين حتى يتمكنوا من الإسهام في التنمية الاقتصادية. وسينفذ ذلك بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 3 و 4 و 8 و 10 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

192-18 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال إجراء تحليل مفصل للتحديات الهيكلية التي تواجهها أسواق العمل في شمال أفريقيا في أعقاب جائحة كوفيد-19 مع التركيز على أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل. ويعتزم البرنامج الفرعي وضع خريطة طريق لدعم الدول الأعضاء التي تتعامل مع الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في شمال أفريقيا.

193-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) اعتماد الدول الأعضاء سياسات اقتصاد كلي قائمة على الأدلة ومحفزة للعمالة وإعادة توجيه تخصيص الموارد نحو القطاعات التي تنطوي على إمكانات اقتصادية أكبر من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية والعمالة وتحفز توفير فرص العمل؛
- (ب) قيام الدول الأعضاء بوضع سياسات ملائمة تعزز التكامل الإقليمي وتحسن الإنتاجية وتؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة؛
- (ج) تحسين توافر إحصاءات الهجرة واستخدامها، وزيادة الاعتراف بالمهارات في جميع أنحاء القارة.

18-194 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى قيام الدول الأعضاء ببدء مشاريع لخفض معدل البطالة من خلال التعلم من أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في بلد آخر.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-195 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجذت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة قيام الدول الأعضاء بوضع السياسات لتيسير التعافي من جائحة كوفيد-19

18-196 لم تكن بلدان كثيرة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية مهيأة لمواجهة جائحة مثل جائحة فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تكون عواقب الجائحة كارثية على ملايين الناس في المنطقة دون الإقليمية. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 وتلبية الطلبات المخصصة المقدمة من البلدان الأعضاء، أصدر العنصر تقريراً عن الأثر المتوسط الأجل والطويل الأجل للجائحة واقترح استراتيجيات للتخفيف من حدتها في شمال أفريقيا. وقدم التقرير مجموعة من خيارات السياسات العامة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتناول بالدراسة القطاعات البالغة الأهمية في الاقتصادات المتضررة، ونظر بوجه خاص في احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وقدم العنصر أيضاً تحليلاً منفصلاً للأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته الجائحة على الحكومة الجزائرية، مستخدماً نموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما من خلال تقييم الأثر على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والعجز في الميزانية والميزان التجاري. كما أعد تقريراً عن المغرب أسهم في وضع خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري.

18-197 ونظم العنصر كذلك خمسة اجتماعات افتراضية لفريق الخبراء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 بشأن المسائل التالية: اجتماع بشأن أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في شمال أفريقيا، أدى إلى تحديد استراتيجيات مختلفة لتوفير فرص العمل من أجل زيادة فرص العمل في بلدان شمال أفريقيا في سياق التعافي فيما بعد الجائحة؛ واجتماع بشأن قدرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التخفيف من حدة أثر جائحة كوفيد-19 على الاستراتيجيات التجارية في شمال أفريقيا؛ واجتماع بشأن التحديات التي تفرضها حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 لشمال أفريقيا، دعا إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الحاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للجائحة والتعافي منها؛ واجتماع بشأن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في شمال أفريقيا في سياق جائحة كوفيد-19؛ واجتماع بشأن تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في شمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نظم العنصر اجتماعاً بشأن مبادرة الـ 100 بليون دولار التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم أفريقيا في مواجهة الجائحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-198 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتبين من قيام بلدين في شمال أفريقيا، وهما مصر والمغرب، باعتماد استراتيجيات لتوفير فرص العمل في سياق ما بعد جائحة كوفيد-19؛ وقيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما السودان وموريتانيا، باعتماد سياسات للحد من أثر الجائحة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستراتيجيات التجارية

المختلفة؛ وقيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما الجزائر والمغرب، باعتماد سياسات للتعجيل بوتيرة الإصلاحات الحاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للجائحة والتعافي منها (انظر الجدول 18-20).

الجدول 18-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	- قيام بلدين من بلدان شمال أفريقيا، وهما مصر والمغرب، باعتماد استراتيجيات لتوفير فرص العمل من أجل زيادة فرص العمل في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 - قيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما السودان وموريتانيا، باعتماد سياسات للحد من أثر الجائحة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستراتيجيات التجارية الأخرى - قيام دولتين من الدول الأعضاء، وهما الجزائر والمغرب، باعتماد سياسات للتعجيل بوتيرة الإصلاحات الحاسمة لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للجائحة والتعافي منها

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

18-199 نظرا للأثر الذي خلفته جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر العنصر إلى إرجاء تنفيذ بعثات تحديد النطاق وتقديم الدعم التقني المقرر إيفادها إلى ستة بلدان وغير ذلك من الأنشطة المقررة. وشملت تلك الأنشطة تدريب مقرري السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات مناسبة للحد من البطالة. وأرجأ العنصر أيضا الأنشطة الرئيسية لمشروع الهجرة، مثل حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية، وتحليل الأوضاع القطرية، وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية المتعلقة ببيانات الهجرة ولوحات المعلومات الإحصائية. كما اضطر إلى تأجيل النشاط المقرر لبناء القدرات بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة في موريتانيا وبشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في السودان. ونفذ العنصر عددا من تدابير التخفيف، مثل تشجيع عقد اجتماعات افتراضية، بما في ذلك عقد دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وعقد حلقات دراسية شبكية حيثما كان ذلك ممكنا ومفيدا. وأرجأ العنصر بعض الأنشطة التي تتطلب حضورا فعلياً من أصحاب المصلحة. وكان لهذه التغييرات أثر على أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 أدناه.

18-200 غير أن العنصر حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وشملت الأنشطة الجديدة والمعدلة عدة تحليلات قطرية ومساهمات تحليلية في خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لفريق الأمم المتحدة القطري في المغرب وتنظيم اجتماعات افتراضية لفريق الخبراء بشأن أثر جائحة

كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة المعدلة والجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة المستجدة المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-201 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمل⁽¹³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-202 عمل العنصر على ظاهرة النمو غير المنشئ للعمالة في شمال أفريقيا وحل التحديات التي تواجه التحول الهيكلي وتوفير فرص العمل. وباستخدام بيانات مستقاة من قطاع الصناعة التحويلية، وضعت منهجية وطُبقت على المغرب أظهرت أن التشوهات في قطاع الصناعة التحويلية لها أثر كبير على إنتاجية العوامل الإجمالية. وأبرز العنصر الحاجة إلى معالجة التشوهات، وتعزيز نمو الشركات، وإطلاق العنان لقدرتها على توفير فرص العمل. وعلاوة على ذلك، دعم العنصر الجزائر ومصر وموريتانيا في تعزيز قدراتها في مجال بناء نماذج وطنية للاقتصاد الكلي للتنبؤ ومحاكاة السياسات.

18-203 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة قدرة 40 مسؤولاً حكومياً على وضع نماذج الاقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي لم يحقق الهدف المتمثل في تدريب 28 من مقرري السياسات على تحسين تقييم الثغرات في السياسات العامة ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة لحد من البطالة، المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ونظراً لأثر جائحة كوفيد-19 على اقتصادات بلدان شمال أفريقيا، أعاد البرنامج الفرعي برمجة أنشطته لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء على تقييم أداء النمو وإجراء محاكاة للسياسات للتغلب على أثر الجائحة.

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-204 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات الأخيرة، فإن العمل الذي سيضطلع به العنصر سيتطور في عام 2022 ليشمل الأنشطة التالية: تحليل قطاع الخدمات؛ وتحليل الأثر الدينامي للتشوهات على مسارات الشركات من حيث توفير فرص العمل؛ وتحديد التشوهات التي تعوق نمو الشركات؛ وتحليل الآليات التي تحول دون توفير فرص العمل للشباب المهرة وتراكم رأس المال البشري. ويهدف العنصر إلى توسيع نطاق التحليل ليشمل باقي قطاعات الاقتصاد المغربي وتونس والبلدان التي تتوافر فيها البيانات. وسيواصل العنصر دعم الدول الأعضاء في نشر نماذجها الوطنية للاقتصاد الكلي والتنبؤ بالنمو وتقييم أثر سياسات الاقتصاد الكلي المختلفة. ويُعرض التقدّم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الجدول 18-21).

(13) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الجدول 18-21

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	زيادة قدرة 40 مسؤولاً حكومياً على وضع نماذج الاقتصاد الكلي	تدريب 56 من مقرري السياسات على تحسين تقييم الثغرات في السياسات العامة ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة للحد من البطالة	ثلاثة بلدان (الجزائر ومصر وموريتانيا) تستخدم نموذج الاقتصاد الكلي الذي تم تطويره لأغراض التنبؤ

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: بلدان شمال أفريقيا تعتمد أفضل الممارسات لتوفير فرص العمل⁽¹⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-205 يهدف العنصر إلى توفير فرص عمل في شمال أفريقيا لمعالجة أوجه القصور الطويلة الأجل في المنطقة دون الإقليمية. وقد أصدر العنصر تقريراً عن أسواق العمل في شمال أفريقيا، يستعرض التحديات الهيكلية وأثر جائحة كوفيد-19 ويضع خريطة طريق لفترة ما بعد الجائحة. وأعد العنصر تحليلاً لسياسات أسواق العمل النشطة في شمال أفريقيا وحدد عدة ممارسات فضلى بشأن توفير فرص العمل في المنطقة دون الإقليمية. كما أنتج العنصر تحليلاً لنقاط القوة والضعف في المنطقة دون الإقليمية التي تواجه التحديات الناجمة عن الجائحة. وأدى هذا التحليل إلى تقديم توصيات بشأن السياسات العامة لمعالجة عواقب الجائحة والتحديات التي تواجه العمالة في الأجلين القصير والمتوسط. وعلاوة على ذلك، يجري العنصر دراسات استقصائية عن المشاريع من أجل تسجيل أثر الجائحة على الشركات الخاصة (الناتج والعمالة والاستثمار) من أجل تقديم توصيات بشأن السياسات العامة من أجل التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد.

18-206 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إشراك ثلاثة بلدان من شمال أفريقيا في وضع سياسات مناسبة للحد من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على العمالة، ولا سيما على توفير فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-207 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيدعم العنصر جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 في سوق العمل من خلال تصميم سياسات مناسبة للعمالة، وتعزيز تنفيذها، وتوفير منبر للحوار الإقليمي. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدث المبين أدناه (انظر الجدول 18-22).

(14) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	تزايد اهتمام بلدان شمال أفريقيا بتوفير فرص العمل لأغراض التنمية المستدامة ومشاركتها في الحوار الإقليمي	مشاركة ثلاثة بلدان في شمال أفريقيا (تونس ومصر والمغرب) في وضع سياسات مناسبة للحد من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على العمالة	نجاح بلد واحد على الأقل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في خفض معدل البطالة فيه من خلال تنفيذ برنامج واحد لتوفير فرص العمل	نجاح بلد آخر في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في خفض معدل البطالة فيه من خلال تنفيذ برنامج واحد لتوفير فرص العمل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة قدرة بلدان شمال أفريقيا على تصميم السياسات لتعزيز التكامل الإقليمي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-208 التكامل الإقليمي عملية محورية في خطة عام 2063، التي تحدد الرؤية الإنمائية الأفريقية للعقود الأربعة المقبلة. ومن بين المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، تسجل شمال أفريقيا أدنى درجات التكامل، كما أن التكامل الإقليمي يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة في شمال أفريقيا. وقد دعم العنصر الدول الأعضاء في دراسة سلاسل القيمة العالمية وصياغة استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجزائر وموريتانيا. وقد زاد العنصر من معرفة الدول الأعضاء بالتكامل الإقليمي وأثره المتوقع على المنطقة دون الإقليمية.

الدروس المستفادة والتغير المقرر

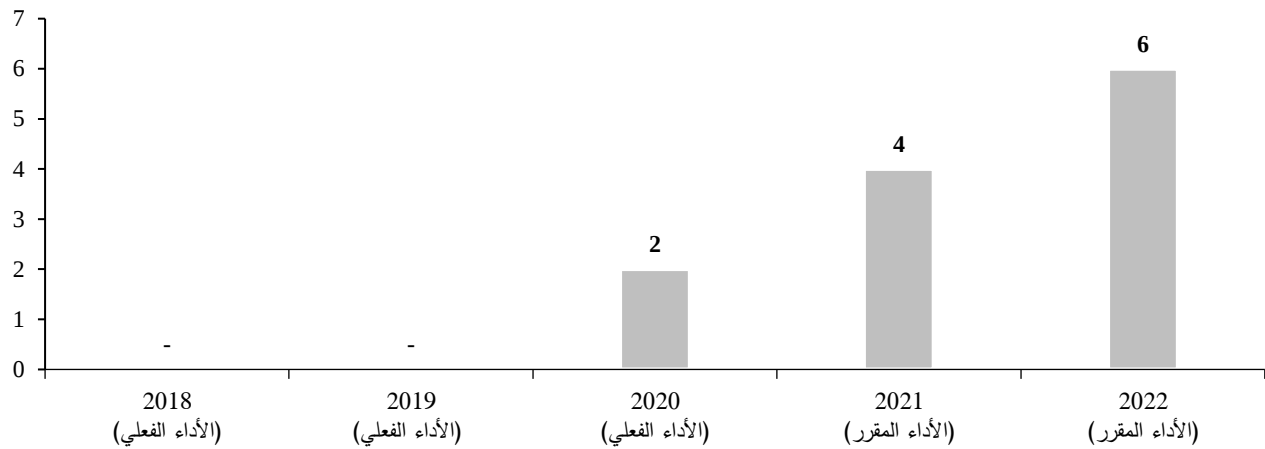
18-209 يتمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أن هناك حاجة، كما أعربت الدول الأعضاء، إلى تحليل قطاعي أكثر تفصيلاً لفرص التنمية التجارية والتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا. ويتعين مواصلة تطوير العمل السابق الذي بذله العنصر بشأن تيسير التجارة وسلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات معينة، مثل قطاع المستحضرات الصيدلانية وقطاع الشؤون المالية. وسيطور العنصر، في إطار تطبيق هذا الدرس، نموذجاً إقليمياً يمكن أن يتخذ شكل نسيج إنتاجي متكامل متخصص في قطاعات مثل المستحضرات الصيدلانية وصناعات صيد الأسماك وغيرها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-210 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ست دول أعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات ملائمة لتعزيز التكامل الإقليمي (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 18).

الشكل الثالث عشر من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تصمم سياسات ملائمة لتعزيز التكامل الإقليمي (تراكمي)



الولايات التشريعية

211-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر .

قرارات الجمعية العامة

3/69 الأولويات والرؤية الواردة في خطة عام 2063، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة عمل أدريس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

المنجزات المستهدفة

212-18 يعرض الجدول 18-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-23

البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	4	4	4
1 - تقرير إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	1	1	1	1
2 - موجز دون إقليمي عن التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأعضاء	1	1	1	1
3 - الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الدول الأعضاء	1	1	1	1
4 - التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	11	1	11	11
5 - دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	11	1	11	11

باء - توليد المعارف ونقلها			
1	2	3	مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)
1	1	—	6 - تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
1	—	1	7 - مشروع بشأن العمالة لبناء قدرات كبار مقرري السياسات في بلدان شمال أفريقيا في مجال صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات، من أجل تعزيز عمالة الشباب والنساء
1	1	—	8 - إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة في دول أعضاء مختارة
2	4	6	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
—	2	—	9 - المنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا (العمالة)
—	—	4	10 - ندوة دولية عن التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا
—	—	8	11 - تدريب مقرري السياسات على سياسات الاقتصاد الكلي المحفزة للعمالة
—	2	—	12 - منتدى بشأن العمالة
—	—	1	13 - حلقة دراسية شبكية عن أفضل الممارسات في مجال توفير فرص العمل في شمال أفريقيا
—	—	1	14 - حلقة دراسية شبكية عن قدرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التخفيف من حدة أثر جائحة كوفيد-19 على الاستراتيجيات التجارية في شمال أفريقيا
—	—	1	15 - حلقة دراسية شبكية عن تحديات حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19 في شمال أفريقيا
—	—	1	16 - حلقة دراسية شبكية عن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في شمال أفريقيا في سياق جائحة كوفيد-19
—	—	1	17 - حلقة دراسية شبكية عن تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في شمال أفريقيا
—	—	1	18 - حلقة دراسية شبكية عن مبادرة الـ 100 بليون دولار لدعم أفريقيا في مواجهة الجائحة
1	—	—	19 - حلقة عمل عن توقعات الاقتصاد الكلي في شمال أفريقيا
1	—	—	20 - حلقة عمل دون إقليمية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ مجالات مختارة من الاتفاق العالمي تتعلق بالاعتراف بالبيانات والمهارات
3	1	2	المنشورات (عدد المنشورات)
—	—	1	21 - منشور عن تيسير التجارة
1	1	1	22 - منشور عن العمالة
1	—	—	23 - منشور عن التشوهات وعدم تطابق المهارات وتوظيف العمال المهرة في شمال أفريقيا
1	—	—	24 - منشور عن أثر جائحة كوفيد-19 على الشركات في شمال أفريقيا
1	3	4	المواد التقنية (عدد المواد)
1	—	1	25 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرار في مجال العمالة
—	1	—	26 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرار في مجال نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي
—	—	1	27 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرارات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ
—	—	1	28 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرارات في مجال تحسين دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
—	1	—	29 - وثيقة سياسة بشأن الهجرة
—	1	—	30 - وثيقة سياسة بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
—	—	1	31 - تقرير عن الأثر واستراتيجيات التخفيف في شمال أفريقيا

- 32 - تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على الجزائر
- 33 - تقرير عن المغرب فيما يتعلق بوضع خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى أربع دول أعضاء لوضع نماذج وطنية للاقتصاد الكلي؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى اثنتين من الدول الأعضاء لكي تضع استراتيجياتها الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى ما لا يقل عن أربع دول أعضاء لإنتاج مجموعات بيانات عن الهجرة؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى أربع دول أعضاء بشأن تنفيذ خطة عام 2030؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى دولة واحدة من الدول الأعضاء بشأن زيادة الإنتاجية من خلال تحسين تخصيص الموارد داخل الاقتصاد؛

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد موقع شبكي لإدارة المعارف؛ وتعهد ثلاث منصات: إدارة علاقات العملاء، والمكتبة، وأوساط الممارسين؛ ونشر المنشورات إلكترونياً على نطاق واسع في أوساط الممارسين.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية، والرسائل الإخبارية، والإحاطات الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من مواد الاتصال.

العنصر 2

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

الهدف

18-213 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو النهوض بالتنمية الشاملة للجميع في غرب أفريقيا من خلال تعزيز قدرة البلدان على إدماج التحديات المتعلقة بالديناميات الديمغرافية في السياسات وعمليات التخطيط وتحقيق التكامل الإقليمي.

الاستراتيجية

18-214 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعزز العنصر التعاون مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ومراكز الفكر والجهات الشريكة الأخرى في عملية الديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية. ومن الآن فصاعداً، من ناحية، ستستجيب الأنشطة المقررة لطلبات بناء القدرات الرامية إلى تسخير الفرص التي يتيحها العائد الديمغرافي، ومن ناحية أخرى، سيواصل العنصر الاستفادة من الميزة النسبية للجنة لإجراء تحليل وبحث بشأن المسائل الديمغرافية (البرنامج الفرعي 9)، إلى جانب خبرته في مجال الاقتصاد الكلي (البرنامج الفرعي 1). وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر العنصر المعارف والأدوات والسياسات اللازمة لإزالة العوائق التي تواجهها الدول الأعضاء في التعجيل بالتحول الديمغرافي وما يتصل بذلك من آثار على التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، تُعالج طائفة واسعة من المسائل، منها ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرون، والصحة والوفيات، والشيخوخة والظروف المعيشية، والديموغرافيا التاريخية، والتسجيل المدني، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتمكين الشباب، والسلام والأمن، وغير ذلك. وفي الإطار نفسه، سيواصل العنصر شراكته الاستراتيجية مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة تحويل توصيات البحوث إلى سياسات إقليمية. وسيدعم هذا العمل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 4 و 5 و 8 و 10 و 16 و 17.

18-215 وسيستفيد العنصر من الحوارات المتعلقة بالسياسات ليعمل كمنصة لنشر الدراسات واستكشاف الفرص المتاحة للدعوة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات بين البلدان. وسيواصل العنصر العمل بالشراكة مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، ومنبر التنسيق

الوزاري لمنطقة الساحل بشأن الاستراتيجيات لتحويل نتائج دراساته الرئيسية إلى إجراءات. وفيما يتعلق بالأنشطة المزمعة في مجال خطة السلام والأمن، سيؤكد العنصر على التدخلات التي تميز اتساق وتأزر الإجراءات بين كيانات الأمم المتحدة بهدف تحقيق النتائج المتوقعة على النحو الأمثل.

18-216 وسيستفيد العنصر من الزخم في تقديم نظرة تحليلية وأشمل للعمل الاجتماعي والاقتصادي القائم بشأن الأولويات دون الإقليمية. وفيما يتعلق بخطة البلدان للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، سيقوم العنصر بتوسيع نطاق الدعم المقدم والدعوة إلى وضع سياسات ديمغرافية واقتصادية بالشراكة مع المراسد والجامعات الوطنية ذات العائد الديمغرافي. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز على المبادرات الرامية إلى الحصول على موارد مالية جديدة لتلبية الأولويات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

18-217 وسيواصل العنصر، أيضا في ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات دون الإقليمية التي تتماشى مع الأولويات دون الإقليمية. وبشكل أكثر تحديدا، سيعزز العنصر دعمه الحالي للجهود التي تبذلها مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع الصيغة النهائية لرؤيتها لعام 2050 ووضع إطارها الاستراتيجي ذي الصلة الذي يغطي خمس سنوات.

18-218 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) إدماج الديناميات الديمغرافية في أطر السياسات العامة للبلدان، بما يشمل تعميق التكامل الاقتصادي والنقدي على الصعيد الإقليمي من خلال رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050؛

(ب) تحسين سبل معيشة السكان في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) تعزيز التكامل الإقليمي والتنفيذ الناجح للخطط الدولية المتفق عليها، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-219 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة التركيز على العائد الديمغرافي المحتمل في غرب أفريقيا

18-220 لضمان الإدماج الناجح للديناميات الديمغرافية في السياسات الإنمائية، وضع البرنامج الفرعي أداتين للاقتصاد الكلي، وهما نموذج سكاني وإطار للميزانية يراعيان العائد الديمغرافي، لدعم الحكومات في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وأجرى العنصر بحثا أظهرت أن هناك فرصا كثيرة ينبغي اغتنامها في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق العائد الديمغرافي. ولن تغلق الفرصة السانحة المتاحة أمام المنطقة دون الإقليمية قبل عام 2100. وقدر العائد الديمغرافي للمنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا بنسبة 0,30 في المائة في عام 2019، وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 30 في المائة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة.

18-221 وعمل العنصر مع وزارة المالية في مالي، بالشراكة مع المركز الإقليمي للامتنياز في اقتصاديات الأجيال التابع لجامعة تيبس بالسنگال، وشارك في تنظيم حلقة عمل بشأن إدماج العائد الديمغرافي في إطار الميزنة الوطنية، في شباط/فبراير 2020 في باماكو. وجمعت حلقة العمل المديرية العامة للميزانية؛ وأعضاء البرلمان، ونظراء وزارة الاقتصاد والمالية، وممثلو المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أسهمت إجراءات العنصر ومساعدته في الاستفادة من شراكته الاستراتيجية ومشاركته المتعمقة في المرصد الوطني للعائد الديمغرافي في مالي لدعم إدماج العائد الديمغرافي في عمليات صياغة الميزانية.

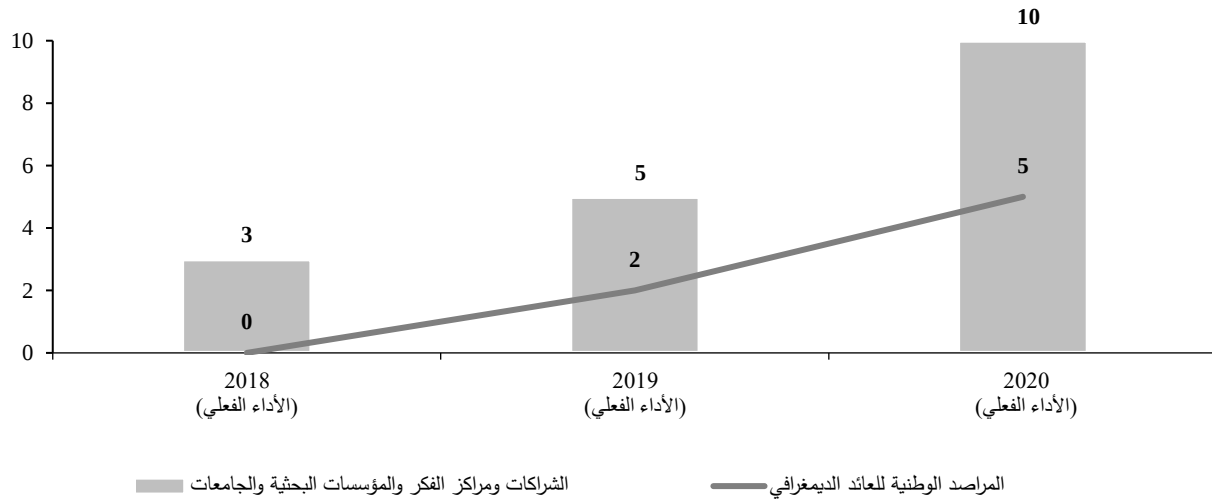
222-18 وفي النيجر، قدم العنصر مساعدة تقنية ومالية وساعد على وضع مؤشر رصد العائد الجنساني والديمقراطي. وقد عزز هذا الدعم القدرة الوطنية على إنتاج إحصاءات بشأن العائد الجنساني والديمقراطي وإدماج البعدين المزدوجين - العائد الجنساني والديمقراطي - في السياسات والبرامج.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

223-18 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة عدد المراكز الوطنية للعائد الديمقراطي إلى خمسة، وزيادة عدد الشراكات الاستراتيجية مع مراكز الفكر ومؤسسات البحوث والجامعات إلى 10 (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 18).

الشكل الرابع عشر من الباب 18

مقياس الأداء : مجموع عدد مرصد العوائد الديمقراطية والشراكات بما في ذلك مراكز الفكر ومؤسسات البحوث (تراكمي)



أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

224-18 بسبب الأثر المترتب على جائحة كوفيد-19 في عام 2020، قام العنصر بتغيير نهجه المتمثل في عقد الاجتماعات وحلقات العمل واضطر إلى إرجاء تقديم الخدمات السنوية للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. وفيما يتعلق بالقدرة المؤسسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أرجئت إلى عام 2021 عملية صياغة الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل لرؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 والتحقق من صحته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الإقليمي. كما عدل العنصر دعمه الشامل المقرر للبلدان وانتقل إلى صيغ افتراضية. ولذلك، تم التركيز على التدريب عن طريق الإنترنت، ولا سيما في أدوات ونماذج الديناميات الديمقراطية التي تتاح للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

225-18 إلا أن العنصر حدد، في الوقت نفسه، أنشطة إضافية لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. وتمكن العنصر من إعادة تحديد أهداف وأولويات برنامج عمله، وقدم الدعم للبلدان في تلبية احتياجاتها الفورية المتصلة بجائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، عمل العنصر بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومبادرة الشراكة العالمية "جيل طليق"، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لتوفير خبرته في مجال الاقتصاد الديمقراطي

لإثراء مشاورات الشباب بشأن موضوع المضي قدماً على نحو أفضل مع الشباب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم العنصر في دراسة عن أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الكلي في غرب أفريقيا، أثرت التحليلات القطرية للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة وخطط الاستجابة لثمانية بلدان أعضاء (توغو، والسنغال، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، والنيجر). كما أجرى العنصر، بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي، دراسة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت استراتيجية لإدارة تعقب الأموال المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد-19 لغينيا، وهي أحد البلدان الخمسة محل التركيز، لدعم البلد في إدارة الموارد المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

226-18 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطوة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إحداث قطيعة تامة مع الاتجاهات الديمغرافية في غرب أفريقيا⁽¹⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

227-18 عمل العنصر على إحراز تقدم نحو التأثير على السياسات العامة من خلال بناء قدرات المسؤولين الوطنيين. وشارك العنصر، بالاشتراك مع مكتب مبعوث الشباب التابع للاتحاد الأفريقي ومفوض الاتحاد الأفريقي للشباب والجيل الطليق، في تنظيم حوار على الإنترنت بشأن سياسات الشباب شارك فيه 3 849 شاباً وشابة. وقد أثرت نتائج تلك المناسبة مداولات اللجنة التقنية الخاصة المعنية بالشباب والثقافة والرياضة التابعة للاتحاد الأفريقي. كما درب العنصر 10 مسؤولين وطنيين في حلقة عمل تطبيقية عُقدت في مالي بشأن إدماج العائد الديمغرافي في إطار الميزة الوطنية، وقدم الدعم لليبيريا في تنفيذ خريطة طريقها بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي، وذلك من خلال تدريب 22 خبيراً وطنياً على منهجية حسابات التحويل الوطني.

228-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات 62 موظفاً وطنياً في مجال الديناميات الديمغرافية وتعزيز عملهم للتأثير على صياغة السياسات العامة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في تدريب 60 موظفاً وطنياً، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطوة البرنامجية المقترحة لعام 2022

229-18 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف وفي إطار الاستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل العنصر ليشمل، بالإضافة إلى بناء القدرات، التركيز على رصد المخصصات المرصودة في الميزانية لركائز العائد الإنمائي لأطر الميزة العامة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الجدول 18-24).

(15) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	تدريب 30 مسؤولاً وطنياً في مجال الديناميات الديمقراطية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة	تدريب 62 مسؤولاً وطنياً في مجال الديناميات الديمقراطية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة	تدريب 100 مسؤولاً وطني في مجال الديناميات الديمقراطية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة	تدريب 100 مسؤولاً وطني في مجال الديناميات الديمقراطية والعمل على التأثير في عملية وضع السياسات العامة

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إدماج إنجازات عام 2020 في دعم مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتحويل التوصيات إلى إجراءات⁽¹⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-230 عزز العنصر القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتقييم السياسات العامة في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء، بغية تحقيق التكامل الإقليمي وزيادة المساءلة. كما دعم العنصر وضع تصور للأدوات ومنهجية للتشاور الشامل بين سكان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأجرى تقييماً مستقلاً لرؤية المفوضية للعام 2020. وعلاوة على ذلك، قام العنصر بالتنظيم والعمل بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها من البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكيانات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والشركات الاستشارية وأصحاب المصلحة القطريين والإقليميين دعماً لإجراء مشاورات وطنية وإقليمية، وتشخيص بأثر رجعي بشأن التنفيذ الناجح لرؤية اللجنة لعام 2020 لاستيعاب تطلعات سكان المنطقة دون الإقليمية. وقد أثرت نتائج التحليل الهيكلي صياغة رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050.

18-231 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع المسودة الأولى لمخطط رؤية عام 2050 وأول خطة تنفيذية متوسطة الأجل لتنفيذها، الأمر الذي لم يحقق الهدف المتمثل في اعتماد وإطلاق رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050، بما في ذلك الإطلاق الرسمي لعمليتها الموحدة، المحدد في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2021. وقد تم إرجاء إطلاق العملة الاقتصادية الموحدة المقترحة لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على معايير التوافق في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دون الإقليمية.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-232 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللاسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعمل العنصر على التعجيل بتنفيذ رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2050 تمشياً مع التقدم المتوقع إحرازه في مجال

(16) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

التكامل الإقليمي. كما سيدعم تنقيح خريطة الطريق لتطبيق العملة الموحدة في المنطقة دون الإقليمية. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الجدول 18-25).

الجدول 18-25

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
تقييم التقدم المحرز	تقييم رؤية الجماعة لعام	المسودة الأولى لمخطط	قيام ما لا يقل عن بلدين	قيام ما لا يقل عن بلدين
في ضوء خريطة الطريق	2020 وصياغة الرؤية	رؤية 2050 وأول خطة	من بلدان غرب أفريقيا	آخرين من بلدان غرب أفريقيا
لعام 2014 المتعلقة	لما بعد عام 2020،	تنفيذية متوسطة الأجل	بتفعيل رؤية الجماعة	بتفعيل رؤية الجماعة
بالعملة الموحدة للجماعة	وإعطاء الأولوية للتعبيل	لتنفيذها	الاقتصادية لدول غرب	الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاقتصادية لدول غرب	بتنفيذ خطة تنمية القدرات		أفريقيا لعام 2050، بما	لعام 2050، بما في ذلك
أفريقيا، واقتراح	للجماعة الاقتصادية لدول		في ذلك التركيز بوجه	التركيز بوجه خاص على
سيناريوهات واعتماد	غرب أفريقيا		خاص على التكامل	التكامل الاقتصادي والنقدي
خريطة طريق جديدة			الاقتصادي والنقدي على	على المستوى الإقليمي
			المستوى الإقليمي	

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-233 تباين أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية من حيث إسهامها في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، في حين تواجه جميعها تحديات مشتركة، مثل عدم القدرة على تعزيز الإنتاج المحلي والتنوع الاقتصادي. ونظراً لتعدد أحكام منطقة التجارة الحرة، فقد أولي اهتمام ودعم مستمرين للمبادرات دون الإقليمية، التي شملت دعم وضع استراتيجيات وطنية لتمكين الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما شجع العنصر على إدماج منظور جنساني والتركيز على الشباب في صياغة السياسات والبرامج المتصلة بالمنطقة. وبناء على ذلك، أدرجت هذه الجوانب بالفعل في الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعتمدة في ستة بلدان هي: توغو والسنغال وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وحتى الآن، صدقت 11 من أصل 15 بلداً (73 في المائة) من بلدان غرب أفريقيا على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويجري دعم ثلاثة بلدان - بنن وبوركينا فاسو وغينيا - بيساو - في عملها المتعلق باستعراض استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع اللامسات الأخيرة عليها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

18-234 في إطار الاستفادة من جوائح مثل الإيبولا وكوفيد-19، يتمثل الدرس المستفاد من العنصر في أنه يحتاج إلى دعم الدول الأعضاء في وضع خطة مشتركة بين الوزارات تتعلق بالتجارة، بغية التركيز بوجه خاص على التجارة عبر الحدود، لضمان حدوث تعطل محدود لتدفقات السلع الأساسية والأشخاص في حالة حدوث إغلاق أو تعطل جزئي أو كامل للحدود. وسيدعم العنصر، في إطار تطبيق الدرس، صياغة وتنفيذ سياسات وطنية متكاملة للتصنيع والتنوع الاقتصادي. وسيقوم كذلك

بالتحضير لاعتماد نهج متكامل لتيسير إدماج المنظورات التجارية في خطط التنمية الوطنية. وبما أن التجارة في الخدمات جانب مستمر من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستواصل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعالج الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات وتسخر الدور المحتمل للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحسين تكامل التجارة. ولذلك يعتزم العنصر أيضا تقديم مشورة مستمرة لتنسيق خطة تحرير قطاع الخدمات.

التقدم/المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

235-18 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتبين من تزايد عدد البلدان في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دون الإقليمية التي صدقت على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واعتمدت استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتنفذ الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التجارة بين بلدان المنطقة وداخل القارة (انظر الجدول 18-26).

الجدول 18-26

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	• الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي في 7 تموز/يوليه 2019 في نيامي	• 11 بلدا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صدقت على الاتفاق	• 12 بلدا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صدقت على الاتفاق (تراكمي)	• 13 بلدا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صدقت على الاتفاق (تراكمي)
• لم يصدق أي بلد عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الاتفاق	• 6 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (توغو والسنغال وغينيا وكوت ديفوار والنيجر وسيراليون)	• 9 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (تراكمي)	• 10 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (تراكمي)	

الولايات التشريعية

236-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه	909 د-46)	إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا	830 (MFC 1 A)
ثورة البيانات والتنمية الإحصائية	931 د-48)		

مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1/م-21 اعتماد اتفاق باريس

المنجزات المستهدفة

18-237 يعرض الجدول 18-27 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-27

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1	2	2	2	2
1	1	1	1	1
2	1	1	1	1
8	16	8	8	16
8	8	8	8	8
8	8	—	—	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
5	1	1	1	1
14	14	14	14	14
6	9	9	9	9
7	5	5	5	5
4	3	4	4	3
8	2	3	3	2
9	—	—	—	—

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

10 - منشورات متعلقة بالتحول الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي في غرب أفريقيا	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	1	2	1	2
11 - موجزات سياساتية بشأن التحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام في غرب أفريقيا	1	1	1	1
12 - مواد تقنية متعلقة بالديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية	1	1	-	-
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المشاورات والمشورة والدعوة إسداء مشورة متخصصة إلى 15 دولة من الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن رصد وتنفيذ الاستراتيجيات، وتطوير الإحصاءات، والتكامل الإقليمي، والديناميات الديمغرافية من أجل التنمية والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء بمشاركة 150 مشاركا رفيع المستوى، وإصدار التقارير الرئيسية والمنشورات ذات الصلة.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار نشرات صحفية وإرسال مواد اتصال أخرى إلى وسائل الإعلام.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إعداد محتوى خاص بالمنطقة دون الإقليمية للموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، والمكتبة، وأوساط الممارسين.				

العنصر 3

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

الهدف

18-238 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو توسيع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية وزيادة حصة السلع القابلة للتداول والمصنعة في مجموع الصادرات؛ وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية؛ وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية من أجل التعجيل بالتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا.

الاستراتيجية

18-239 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيدعم العنصر تفعيل وتنفيذ استراتيجيات التنوع الاقتصادي والرؤى والخطط الصناعية، التي صيغت في تشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو على مدى الفترة 2018-2019. كما سيدعم صياغة سياسات مماثلة في بلدان أخرى في وسط أفريقيا. وسيدعو العنصر أيضًا إلى تهيئة مناخ أعمال موات في وسط أفريقيا، ومعالجة القيود الملزمة المرتبطة بالحصول على التمويل، ومعلومات السوق، والهياكل الأساسية الجيدة، وتوافر جودة المهارات، والنظام المالي والإطار القانوني والتنظيمي. ويعتزم العنصر مواصلة دعمه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء في وسط أفريقيا بتدريبهم على استخدام مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

18-240 وسيقوم العنصر بجمع المعلومات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والبيانات المتعلقة بالفرص التجارية، ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، ودعم البلدان في ترجمة استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع وبرامج وإصلاحات محددة ومقبولة مصرفياً.

18-241 وسيواصل العنصر أيضاً تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في مواءمة صكوكهما التجارية وصياغة خطة رئيسية موحدة للتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي لوسط أفريقيا. واستناداً

إلى خطة النقل الرئيسية التوافقية لوسط إفريقيا، سيدعم العنصر المنطقة دون الإقليمية في تحويل ممرات النقل إلى ممرات إنمائية من خلال أداة التخطيط المكاني وتحليل النقاط الساخنة التي تدعم نظم المعلومات الجغرافية.

242-18 وسيقدم العنصر خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بغرض تحسين بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطرها التنظيمية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي، بما في ذلك دعم إنشاء مراكز للابتكار التكنولوجي في بلدين مختارين، وتطوير التجارة الإلكترونية، وتنفيذ نظم الهوية الرقمية. وسيستفيد ذلك من التعاون مع المركز الأفريقي للامتياز التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الهوية والتجارة والاقتصاد الرقمي. وسيظل توفير الدعم للدول الأعضاء في وسط أفريقيا من أجل تأمين حيز مالي للتنوع الاقتصادي مجالاً من مجالات التركيز، وتحديدًا في أعقاب الموقف الذي اتخذته وزراء المالية والاقتصاد في وسط أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 والذي يقضي بالآ يقتصر تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على وضع تدابير قصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن يركز أيضاً على المسائل الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل، مثل التنوع الاقتصادي. ولهذا الغرض، سيقدّم العنصر المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية من أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على النموذج الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا وتدريب نواة من الخبراء في الوحدات ذات الصلة في إدارة الدول الأعضاء. وسيشمل ذلك دورات دراسية مخصصة تُقدّم عن طريق البرنامج الفرعي 8، بالتعاون الوثيق مع مرفق إدارة الديون التابع للبنك الدولي.

243-18 وسيعزز هذا العنصر أيضاً التعاون مع هيئات القطاع الخاص، ويحدد غايات كمية لجميع العوامل التي تضعف الإنتاجية والقدرة التنافسية، وسيضع بعد ذلك خطة للإصلاح تقضي إلى إحداث التغييرات اللازمة لتحقيق هذه غايات. وسيتم ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص ومراكز الفكر دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز المحاكاة والتعلم من الأقران والتقدم. وسيسهل العمل الشامل الذي يضطلع به العنصر في دعم الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الأخص الأهداف 8 و 9 و 12، ولا سيما من خلال دعم ظهور سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة داخل وسط أفريقيا، وإدراج سياسات داعمة للنمو ومؤيدة للوظائف في الاستراتيجيات الإنمائية.

244-18 ويعتزم العنصر، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في وسط أفريقيا، دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق توفير تحليل عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على اقتصاداتها، وعن طريق صياغة تدابير سياساتية تهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصادات المحلية على مواجهة الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن تعطل التجارة وتعطل جانب العرض بسبب جائحة كوفيد-19. وسيسهل هذا العنصر في تعزيز قدرة النظم الصحية للدول الأعضاء، وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاع الزراعي وقطاع المنتجات الصيدلانية، في إطار الدعوة إلى المضي قدماً على نحو أفضل.

245-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) خطط رئيسية حسنة التصميم ومتكاملة للتنوع الاقتصادي والتنمية الصناعية، تؤدي إلى ظهور سلاسل قيمة إقليمية وتوسيع نطاق قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات العالية القيمة؛
- (ب) إقامة تجمعات صناعية ومناطق اقتصادية خاصة ومنشآت صناعية ذات أداء أفضل ومتكاملة وفعالة، وإنشاء تجارة مستتيرة وقائمة على الأدلة، مما يساهم في زيادة حصة التجارة داخل وسط أفريقيا في إجمالي التجارة في المنطقة دون الإقليمية؛
- (ج) تحسين فهم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للقيود الملزمة المفروضة على تنمية القطاع الخاص التي يمكن أن تساهم في تصميم استراتيجيات ونهج أفضل لتنمية القطاع الخاص؛

(د) التكامل الواسع النطاق بين الأهداف والغايات ذات الصلة بالتنوع الاقتصادي في خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، والتقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مما يجعل البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تركز تركيزاً أقوى على مسائل التجارة والتنوع الاقتصادي؛

(هـ) زيادة عدد المشاريع التي تضمن التمويل الفعال للتصنيع والتنوع الاقتصادي للدول الأعضاء؛

(و) رفع مستوى مؤشر التكامل الإنتاجي في وسط أفريقيا، مما يعكس مستوى تكامل الاقتصادات المحلية في سلاسل القيمة الإقليمية؛

(ز) تحسين فرص حصول الشركات المحلية على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثمّ زيادة إنتاجيتها.

(ح) مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على تأمين حيز مالي لتمويل احتياجاتها من البنية التحتية وتحديث خدماتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

(ط) تعزيز دور القطاع الخاص في التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا وكذلك إسهامه في تحديد إخفاقات السياسات والأسواق، بما في ذلك مسائل الحوكمة، والأطر القانونية والتنظيمية غير المواتية، والإجراءات الإدارية الثقيلة، وعدم كفاية تقديم الخدمات العامة، وجميع هذه العوامل تعوق حالياً إنتاجية الاقتصادات المحلية للمنطقة دون الإقليمية وقدرتها التنافسية التي هي الأدنى في أفريقيا.

18-246 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين الخطط القطرية للتصدي للجائحة والتعافي منها والمضي قدماً على نحو أفضل.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-247 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية كوسيلة للتحويل الهيكلي

18-248 لا تزال حصة السلع المصنعة في إجمالي صادرات وسط أفريقيا منخفضة. وتعتمد البلدان على إنتاج وتجارة السلع الأساسية والمواد الخام مع انخفاض تجديد الخامات والقيمة المضافة، مما يعرضها لتقلبات أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث طفرات وانكاسات وزعزعة استقرار الاقتصاد الكلي وعدم استدامة النمو الاقتصادي. وقد أسهم العنصر في وضع التنوع الاقتصادي في صميم السياسة الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي، كاستجابة مستدامة لبناء اقتصادات قوية وتنافسية وقادرة على الصمود في وسط أفريقيا.

18-249 وبدعم مباشر من العنصر ومناصرته، وضعت عدة بلدان في المنطقة استراتيجيات للتنوع الاقتصادي، وعدلت خططها الخاصة بالتنمية الصناعية، وأدرجت مسائل التحويل الهيكلي أو التنوع الاقتصادي في أطرها الرئيسية المعنية بالسياسات والتخطيط. فعلى سبيل المثال، في الكاميرون، يشكل التحويل الهيكلي الاقتصادي دعامة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد للفترة 2020-2030. ودعم العنصر الحكومة في اعتماد نهج أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج في تنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية من خلال تركيز الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية ذات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الأكبر والأكثر أنيئة. ولهذا الغرض، ساعد العنصر الحكومة على تحديد مثلث النمو في كيريبى - إديا - دوالا باعتباره المشروع الرئيسي للخطة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مثلث النمو في كيريبى - إديا - دوالا، دعم

العنصر صياغة وتنفيذ خطة عمل قصيرة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع متين ومتكامل وحسن التنظيم لصناعة المستحضرات الصيدلانية لكي تصبح الكامبيرون مركزا تنافسيا في سلاسل الإنتاج والإمداد الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية في وسط أفريقيا. كما حشد العنصر جهود مؤسسة التمويل الأفريقية من أجل المشاركة في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية في البلد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-250 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد مثلث النمو في كيربي - إديا - دوالا بوصفه تجمعا صناعيا ضخما رائدا للتجديد بتنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية، واعتماد حكومة الكامبيرون نهجا موحدا نحو تحقيق النتائج في تنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية في الكامبيرون، وصياغة وتنفيذ خطة عمل قصيرة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع متين ومتكامل وحسن التنظيم لصناعة المستحضرات الصيدلانية في الكامبيرون (انظر الجدول 18-28).

الجدول 18-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	- اعتماد مثلث النمو في كيربي - إديا - دوالا بوصفه تجمعا صناعيا ضخما رائدا للتجديد بتنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية - اعتماد حكومة الكامبيرون نهجا موحدا نحو تحقيق النتائج في تنفيذ الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية في البلد - صياغة وتنفيذ خطة عمل قصيرة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع متين ومتكامل وحسن التنظيم لصناعة المستحضرات الصيدلانية في الكامبيرون

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

18-251 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، عُقدت معظم الاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي ينظمها العنصر، إن لم يكن جميعها، عبر الإنترنت بدلا من عقدها بالحضور الشخصي. وهي شملت الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن موضوع "بناء المهارات من أجل التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا"، واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، والعديد من المشاورات والخدمات الاستشارية. وترتب على هذه التغييرات أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 المبيّنة أدناه.

18-252 وفي الوقت نفسه، حدد ونفذ العنصر مع ذلك أنشطة لدعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك تقديم المساهمات في التقارير المتعلقة بالأثر الاجتماعي -

الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على عدة بلدان في وسط أفريقيا وعلى المنطقة دون الإقليمية ككل؛ وبلورة المسارات المؤدية إلى بناء اقتصادات قادرة على الصمود في وسط أفريقيا، بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في غابون والكاميرون والكونغو.

النتائج المقررة لعام 2022

18-253 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: زيادة التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا⁽¹⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-254 في عام 2020، ونتيجة لحملة مستمرة للتنوع الاقتصادي تركز على التصنيع القائم على الموارد والذي تحفزه التجارة، نجح العنصر في وضع موضوع التنوع الاقتصادي على رأس جداول أعمال الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا للتصدي لجائحة كوفيد-19 والمضي قدماً والبناء على نحو أفضل في فترة ما بعد الجائحة. وبدعم من العنصر، التزمت مفوضيتا الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالسعي حثيثاً إلى وضع خطة رئيسية موحدة للتنوع الاقتصادي والتصنيع على الصعيد دون الإقليمي. وقد عكست كلتا المجموعتين الاقتصادييتين الإقليميتين هذه الأولوية السياسية في إجراءات وصكوك ملموسة وضعتها بعض مؤسساتها وهيئاتها النظامية الرئيسية. كما أسهم العنصر في صياغة خطة رئيسية للتنوع الاقتصادي والتصنيع في تشاد وفي وضع رؤية إنمائية للكونغو (رؤية الكونغو لعام 2048). وقد تم التصديق على كلتا الاستراتيجيتين من خلال عملية شاملة قائمة على المشاركة.

18-255 وإلى جانب تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياسات التنوع الاقتصادي، في عام 2020، أولى العنصر أهمية خاصة لتنمية المهارات باعتبارها عاملاً رئيسياً في التعجيل بوتيرة التصنيع والتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا. ولهذا الغرض، تناولت الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، موضوع "بناء المهارات من أجل التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا". وأعلنت اللجنة رسمياً الفترة 2021-2030 عقداً للتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا للترويج لتغيير كبير في هيكل اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. ويرتبط هذا العقد من أجل التنوع الاقتصادي بعقد 2020-2030 للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والجهود المبذولة لتحقيق خطة عام 2063. وبناء على ذلك، فإن الإبلاغ عن عقد التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا سيشكل مساهمة في إبلاغ المنطقة دون الإقليمية عن الخطتين.

18-256 وفي إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المخصصة التي أنشئت في جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعد العنصر البلد على وضع وتنفيذ خطة استجابة لجائحة كوفيد-19، من خلال إجراء تحليل للآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة وعن طريق إدراج الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية في المخطط. كما قدم العنصر تحليلاً للتدابير المتوسطة والطويلة الأجل لتعزيز قدرة النظام الصحي في البلد، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاع الزراعي. وفي الوقت نفسه، شارك العنصر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في قيادة عمل فريق الأمم المتحدة القطري في الكاميرون بشأن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الإطار، ساهم المكتب دون الإقليمي في صياغة الكاميرون لخطة استجابة للجائحة

(17) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

من خلال دراسة عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة. وساعد العنصر أيضا على صياغة التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للكاميرون. ويقود العنصرُ الركنَ 1 من الإطار، الذي يركز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة التنمية الصناعية.

18-257 وأسهم العمل المذكور أعلاه في بلوغ حصة التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا نسبة قدرها 2,1 في المائة من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في نسبة 3 في المائة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، ويُعزى ذلك أساسا إلى الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

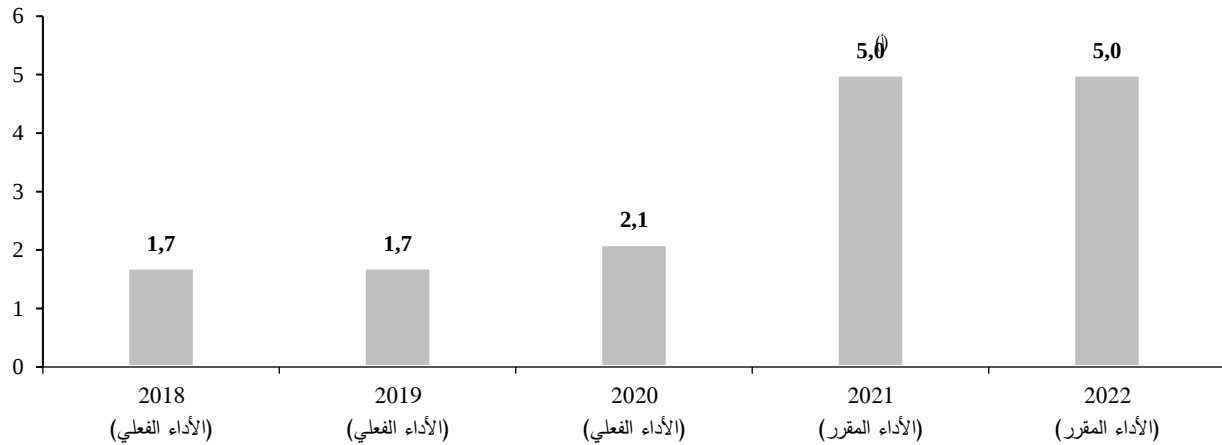
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-258 سيواصل العنصر عمله المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيزيد العنصر تركيزه على تنفيذ الخطة الرئيسية الموحدة للتنوع الاقتصادي والتصنيع على الصعيد دون الإقليمي والأطر المماثلة على الصعيد الوطني في خمس دول أعضاء. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 18).

الشكل الخامس عشر من الباب 18

مقياس الأداء: حصة التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

(بالنسبة المئوية)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقشّي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التحول من تصميم استراتيجيات التنوع الاقتصادي إلى تنفيذها⁽¹⁸⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-259 ساعد هذا العنصر الكاميرون في صياغة استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم العنصرُ نشرَ نموذج لدعم القرارات التجارية في الكاميرون ودرب كبار المسؤولين العاملين في مجالات الصناعة

(18) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

والإحصاءات والتجارة على استخدام هذا النموذج الذي يدعم البلد في تحديد المنتجات وفرص التصدير في الأسواق بُغية توسيع نطاق منتجاته وأسواقه التصديرية وتنويعها، في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى توصيات الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، التي حددت التجارة الإلكترونية كفرصة لتوسيع نطاق التجارة في الخدمات الحديثة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المنطقة دون الإقليمية، نُشر العنصر دراسة عن دور التكنولوجيات النقلة في تمكين التجارة الإلكترونية في وسط أفريقيا، ونُظّم اجتماعا إلكترونيا لفريق خبراء بشأن هذه المسألة وحلقة دراسية شبكية بشأن زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية إلى أقصى حد في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودور التجارة الإلكترونية والقطاع الخاص في تلك العملية، وقد عُقد كلاهما في كانون الأول/ديسمبر 2020.

18-260 ولمساعدة بلدان وسط أفريقيا على ترجمة الاستراتيجيات المعتمدة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إجراءات ملموسة للنهوض بالتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا، شرع العنصر في تقييم قائم على نُظم المعلومات الجغرافية لإمكانيات النمو على طول ممرات النقل في المنطقة دون الإقليمية. وقد مكن التحليل المتعدد المتغيرات وتراكب البيانات الاجتماعية - الاقتصادية مع البيانات الفيزيائية - الحيوية من تحديد العديد من البقع الساخنة الاقتصادية التي يمكن أن تدعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا. كما دعم ذلك تحسين التخطيط المكاني، واتخاذ القرارات الاستثمارية، وإضفاء الطابع المحلي على التجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، فضلا عن التحكيم بين الخيارات المتنافسة فيما يتعلق باستخدام الأراضي.

18-261 وبالإضافة إلى ذلك، أُعدّ مقترحان لمشروعين بشأن بناء القدرات في مجال المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي وتعميم العملية في الحسابات القومية في الكاميرون وغابون، وقُدِّما إلى صندوق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تمويل مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي في غابون وهو قيد التنفيذ. ويهدف ذلك إلى تعزيز القدرة في عملية محاسبة رأس المال الطبيعي وتوضيح كيفية استخدام نتائجها لتوسيع الحيز المالي من خلال أدوات التمويل الابتكاري مثل السندات الخضراء والزرقاء. وسيوسع المشروع خيارات تمويل التنوع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، نظرا لمحدودية الحيز المالي المتاح والقيود الماثلة أمام التمويل نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية في عام 2014.

18-262 وعلاوة على ذلك، أشرك العنصر باستمرار أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية لتعميم التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي والنمو الأخضر وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومجمل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وذلك كوسيلة لبناء اقتصادات مستدامة تخلق فرص العمل وتتسم بقدرة أكبر على الصمود في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيق التنوع الاقتصادي والنمو الأخضر أمر أساسي لإعادة تنظيم عمل فريق الأمم المتحدة القطريين في غابون والكونغو. ومن شأن إدراج المسائل المتصلة بالتنوع الاقتصادي في عمل الأفرقة القطرية في وسط أفريقيا أن يعزز قضية "توحيد الأداء" ويوسع إمكانيات تمويل هذه الحملة الهامة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

18-263 ومن أجل تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحليين، وهما عاملان رئيسيان لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعميق التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا، وزيادة الروابط الاقتصادية والآثار المضاعفة، مثل توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل وغير ذلك، أطلق العنصر حملته المتعلقة بعلامة "صنع في وسط أفريقيا". وقد اعترفت مفوضيتا الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكبار المسؤولين في وزارات التجارة، والرابطات الصناعية، والسلطات المعنية بتشجيع الاستثمار، وغرف التجارة باستخدام علامة "صنع في وسط أفريقيا" كأداة رئيسية للسياسة الصناعية من أجل زيادة الفوائد التي تجنيها بلدان وسط أفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أقصى حد. وبموجب قواعد المنشأ السائدة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستُيسر هذه العلامة توسيع نطاق الإنتاج والاستهلاك المحليين لما عدده 379 من المنتجات التي توصف بأنها حساسة (7 في المائة من المنتجات القابلة للتداول)

و 172 من المنتجات المستبعدة (3 في المائة من المنتجات القابلة للتداول)، والتي لن تتنافس المنطقة دون الإقليمية مع أي منطقة أخرى بشأنها.

264-18 وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا، في دورتها الخامسة والثلاثين التي نظمها العنصر، بإنشاء مركزين للابتكار في المنطقة دون الإقليمية بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مبادرة مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي. وعلى النحو المقرر، وبدعم من العنصر، قدمت حكومتا غابون وغينيا الاستوائية طلبين إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء مركزين للابتكار في البلدين. وساهم هذا العنصر، تحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطلاق مركز للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في برازافيل، يهدف إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة دون الإقليمية.

265-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام الكاميرون والكونغو بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واعتمادها، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

266-18 وعلاوة على ذلك، أسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم غابون وغينيا الاستوائية طلبين لإنشاء مركزين للابتكار، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في إنشاء هذين المركزين، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولم يتسنى بعد إنشاء هذين المركزين نظرا لتوقف مبادرة مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي، إلى حين الانتهاء من تقييم مختلف هياكل الابتكار داخل الأمم المتحدة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

267-18 سيواصل العنصر عمله المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم العنصر الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بالتنوع الاقتصادي. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18-29).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
• تقديم طلبات المساعدة في صياغة استراتيجيات وطنية للتنوع الاقتصادي • صياغة نظرية التغيير وخطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمكتب دون الإقليمي	• تصديق ستة بلدان من أصل سبعة بلدان مشمولة بالعنصر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية • وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتنوع الاقتصادي في تشاد	• وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لكل من الكاميرون والكونغو واعتمادها • تقديم غابون وغينيا الاستوائية طلبين لإنشاء مركزين للابتكار • الاعتراف بعلامة "صنع في وسط أفريقيا" كأداة رئيسية للسياسة الصناعية من أجل زيادة الفوائد التي تجنيها بلدان وسط أفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أقصى حد	• تجهيز منطقة وسط أفريقيا بنموذج كلي وتجاري لتأمين حيز مالي للتنوع الاقتصادي • ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع غير النفطي في وسط أفريقيا بفضل المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا	• تجهيز منطقة وسط أفريقيا بمشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا وشراكات ومبادرات وأدوات مبتكرة لدعم التنوع الاقتصادي
• بناء قدرات 463 من المشغلين الاقتصاديين وممثلي الإدارات العامة فيما يتعلق بإجراءات الموافقة على إدراج منتجات صناعية ضمن التعريفية التفضيلية لوسط أفريقيا				

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التغييرات السياساتية المواتية للتنوع الاقتصادي في سياق المضي قدماً والبناء على نحو أفضل في أعقاب الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-268 رغم إحراز تقدم في صياغة واعتماد استراتيجيات التنوع الاقتصادي، فإن تنفيذها لا يزال يعاني من قيود تتصل بالعديد من المسائل والتحديات، مثل إمكانية الحصول على التمويل الكافي والمسائل المتعلقة بالحوكمة والقيادة. ولمعالجة هذه المسائل والتحديات، لا بد من استعراض نماذج الأعمال السائدة في وسط أفريقيا. ولهذا الغرض، وتمشيا مع الدعوة الملحة إلى العمل في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلق العنصر عقد التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا للفترة 2021-2030، وذلك للشروع في تغيير تحولي في المنطقة دون الإقليمية، يركز على تحالفات قوية من أجل التغيير.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

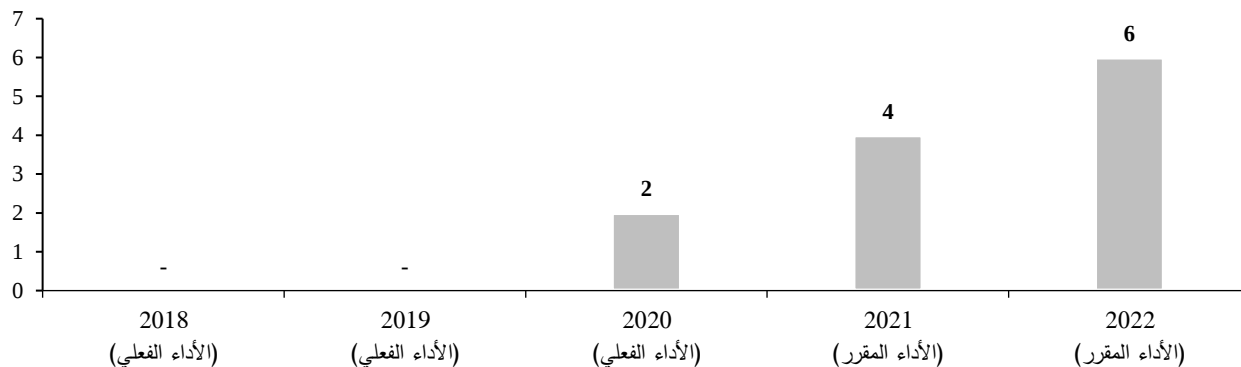
18-269 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في أن زيادة الأثر الإنمائي تتحقق عندما يكون هناك مواءمة وتنسيق في مجال السياسات بين المكتب دون الإقليمي والشعب الكبيرة في المقر وبين الوزارات التنفيذية في الإدارات الحكومية، وكذلك بين الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذا ما يجنب ازدواجية الجهود ويُزيد إلى أقصى حد من فرص تحقيق وفورات الحجم. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيروج العنصر للتغييرات السياساتية وسيمضي نحو التنفيذ الشامل والقائم على المشاركة لخطط واستراتيجيات التنوع الاقتصادي والتنمية الصناعية، مع تعبئة القطاعين الخاص والعام على حد سواء والشراكات الاستراتيجية الأخرى ذات الصلة في تنفيذ مشاريع وإجراءات تحويلية جيدة التصميم. وسيشجع العنصر على تحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيدعو الشركاء إلى المشاركة في إنشاء وتنفيذ مبادرات مشتركة ابتداء من مرحلة وضع المفاهيم، ووضع نظريات التغيير ذات الصلة، وتحديد المسارات نحو تسخير وفورات الحجم وزيادة أثر تدخلات التحالفات. وعلاوة على ذلك، سيواصل العنصر تعميم المسائل الإقليمية والعابرة للحدود في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء وسط أفريقيا، وتعزيز مكانة التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-270 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد التغييرات السياساتية المعتمدة سعياً إلى التنوع الاقتصادي والتنمية الصناعية (انظر الشكل السادس عشر من الباب 18).

الشكل السادس عشر من الباب 18

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للتغييرات السياساتية المعتمدة من أجل التنوع الاقتصادي والتنمية الصناعية (العدد التراكمي)



المنجزات المستهدفة

18-271 يعرض الجدول 18-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-30

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
8	8	8	8	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
8	8	8	8	1 - الدورة السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا
1	1	3	3	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
1	1	1	1	2 - التقرير السنوي عن أعمال المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا
-	-	1	1	3 - التقرير المرحلي عن الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية
-	-	1	1	4 - التقرير المتعلق بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا
باء - توليد المعارف ونقلها				
1	1	1	1	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
1	1	1	1	5 - برنامج دعم التجارة والتكامل الاقتصادي
24	36	11	36	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
-	-	1	1	6 - ندوة عن التنوع الاقتصادي
-	12	5	10	7 - حلقة عمل بشأن النماذج وأدوات التنبؤ لأغراض التنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
12	-	-	-	8 - حلقة عمل بشأن محاسبة رأس المال الطبيعي
12	12	5	25	9 - تدريب بشأن صكوك التجارة والوصول إلى الأسواق
-	12	-	-	10 - حلقة عمل بشأن إدماج مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة والنموذج الكلي والتجاري في الأطر الوطنية في بلدان مختارة
3	5	4	4	المنشورات (عدد المنشورات)
2	2	1	3	11 - الموجزات القطرية في سلسلة التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع
1	1	1	1	12 - دراسة أساسية عن موضوع دورة عام 2021 للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا
-	-	1	-	13 - منشور بشأن تمكين تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط الإنمائي: أدلة من وسط أفريقيا
-	1	1	-	14 - منشور غير متكرر بشأن رأس المال الطبيعي وتعديل أساس الثروة الاقتصادية في وسط أفريقيا
-	1	-	-	15 - منشور غير متكرر بشأن وسط أفريقيا ومستقبل الأغذية: حالة سلاسل القيمة الإقليمية
1	1	1	1	المواد التقنية (عدد المواد)
1	1	1	1	16 - موجز سياساتي بشأن مسألة مستجدة في وسط أفريقيا

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية وعقد الحوارات السياسية الرفيعة المستوى مع أربع دول أعضاء فيما يتعلق بتنفيذ ورصد الاستراتيجيات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشر الكتيبات والمنتجات المعرفية، والترويج للمعلومات وتوفيرها من خلال الإحاطات الصحفية والزيارات الإعلامية والرسائل والنشرات الإخبارية بشأن الإنجازات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وقيادة التغيير في المنطقة دون الإقليمية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية وجماعات الممارسين المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والتصنيع وأهداف التنمية المستدامة.

العنصر 4

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

الهدف

18-272 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه في إنجاز تكامل إقليمي أوثق في شرق أفريقيا، عن طريق النهوض بتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة الإقليمية.

الاستراتيجية

18-273 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيستند العنصر إلى العمل المنجز خلال الفترة 2019-2021 من خلال توفير تقييمات لآثار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتحديد العقبات وكذلك الفرص المرتبطة بركود مستويات التجارة داخل المنطقة. ويتيح إطلاق التداول بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 كانون الثاني/يناير 2021 فرصاً وي طرح تحديات أمام الدول الأعضاء لزيادة قدرتها على تنفيذ هذا الاتفاق.

18-274 وسيكثف العنصر الدعم لوضع استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنسيق السياسات بمساعدة إنتاج المعارف والدعم التقني والحوار السياساتي وبناء القدرات لتحسين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمراحل الأولى والثانية والثالثة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع التركيز على مجالات مثل التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والتجارة الرقمية، والاستثمار، وحركة العمالة، والتجارة والشؤون الجنسانية، ومساائل المنافسة للتصدي للقيود.

18-275 وستقام شراكات خارجية مع بنك التنمية الأفريقي، ومصرف Afrieximbank، والهيئات الوطنية المسؤولة عن مسائل الاستثمار والمنافسة، وهيئة تنسيق المرور العابر والنقل في الممر الشمالي، وهيئات القطاع الخاص الإقليمية مثل مجلس الأعمال في شرق أفريقيا، ومؤسسات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة الوطنية، ومراكز الفكر المعنية بالسياسات العامة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، ومركز بحوث السياسات الاقتصادية، ومؤسسة بروكينغز، ومنظمة TradeMark East Africa. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 8 و 9 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

18-276 وسيدعو العنصر إلى عقد مبادرات إقليمية لبناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والهيئات الاقتصادية الإقليمية مع الشركاء ومنديات تشجيع الاستثمار في المنطقة دون الإقليمية، تمشياً مع أهداف البروتوكول المتعلق بالاستثمار

للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجاري إعداده حالياً، وبالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى، بما في ذلك البرنامج الفرعيان 2 و 3، وربما مع الأونكتاد.

277-18 وسيركز العنصر على تحسين صياغة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وسيروج للتبوع الاقتصادي. ومن خلال تطوير وتطبيق أدوات جمع البيانات والأدوات التحليلية، سيقم العنصر بالتالي الإمكانيات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية للموارد المائية والبحرية للدول الأعضاء. وسيتم ذلك بالتعاون مع الشعب الأخرى، بما في ذلك البرامج الفرعية 4 و 5 و 8، لقياس المساهمة المحتملة للموارد المائية والبحرية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وسيعقد العنصر المنتدى دون الإقليمي الثاني للتوعية باقتصاد المحيطات، استناداً إلى النهج المتعددة القطاعات فيما يتعلق بمصائد الأسماك، والنقل البحري، وإدارة موارد المياه العذبة، والسياحة، والتعدين في قاع البحار العميقة، وإمكانية وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدماً في تحقيق الأهداف 5 و 6 و 13 و 14 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

278-18 وسيدعم العنصر كذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياحة في المناطق الحضرية، تمشياً مع التوصيات الواردة في استراتيجية السياحة الأفريقية التي وضعها الاتحاد الأفريقي. وسيوسع العنصر نطاق عمله المتعلق بإنتاج إحصاءات عالية الجودة عن السياحة في المنطقة دون الإقليمية، من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسينجز هذا العمل بالشراكة مع البرنامجين الفرعيين 4 و 9 ومنظمة السياحة العالمية والبنك الدولي. وسيسعى العنصر إلى إعداد حسابات فرعية للسياحة في بلدين إضافيين في عام 2022 وسيعقد اجتماعات تشاورية واجتماعات للإقرار مع الهيئات السياحية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة. وسينصب التركيز على قدرة قطاع السياحة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية مثل جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال منتجات السياحة الثقافية التي تروق لسوق السياحة المحلية والإقليمية وتخلق فرص عمل مستدامة للنساء والشباب. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدماً نحو تحقيق الأهداف 5 و 8 و 11 و 12 من أهداف التنمية المستدامة.

279-18 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال التركيز على إدماج التعافي في فترة ما بعد الجائحة في تخطيط التنمية الوطنية. وسيستند هذا العمل إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمات الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

280-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) ارتفاع مستويات التجارة في السلع والخدمات داخل المنطقة؛
- (ب) تحسين الأطر التنظيمية للاستثمار، مما يُيسر تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (ج) مواءمة نظام الاستثمار واستراتيجيات الترويج، مما يزيد القدرة التنافسية للمنطقة وقدرتها على اجتذاب الاستثمار داخل المنطقة؛
- (د) تعزيز إدماج سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الأزرق في أطر تخطيط التنمية الوطنية، كوسيلة لتعزيز التبوع الاقتصادي والتنمية المستدامة؛
- (هـ) تحقيق تكامل إقليمي أوثق من خلال الإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود وتحسين الاتصال بين البلدان المترابطة براً؛
- (و) وضع منهجيات موحدة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياحة في المنطقة دون الإقليمية؛
- (ز) تحسين تنوع قطاع السياحة لحمايته من الصدمات الخارجية.

18-281 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة إمكانات التتبع والقدرة على الصمود في المجال الاقتصادي، بُغية بناء الاقتصادات في حقبة ما بعد الجائحة من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-282 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

وضع الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استجابةً لجائحة كوفيد-19

18-283 في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2020، ساعد العنصرُ الدولُ الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على فهم تأثير الجائحة على اقتصاداتها من خلال العديد من تقييمات الأثر ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق المؤسس للمنطقة كوسيلة لزيادة الفرص الاجتماعية - الاقتصادية ومعالجة التباطؤ الناجم عن الاضطرابات التي تسببت فيها الجائحة.

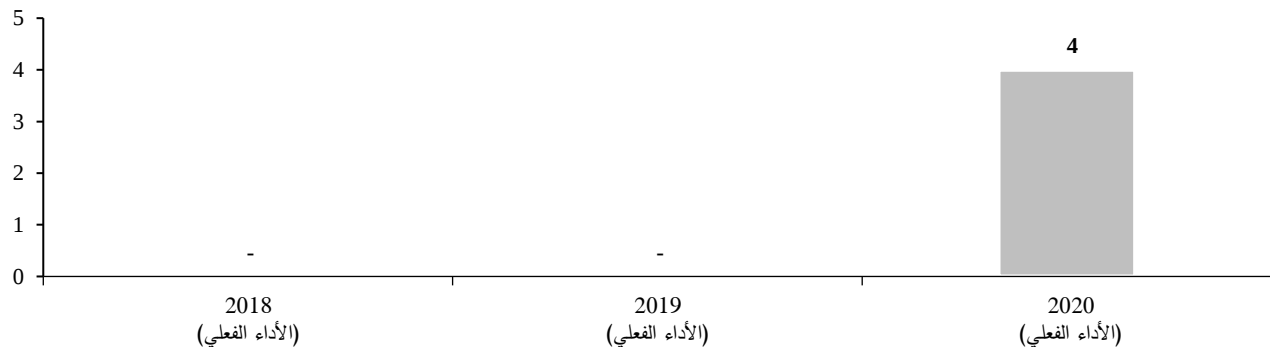
18-284 واستجابةً لطلبات من عدة دول أعضاء في عام 2020، أجرى العنصر تقييمات لآثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك في أوغندا وجيبوتي ورواندا وبنين، وكذلك لجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وحددت تقييمات آثار جائحة كوفيد-19 آثاراً اقتصادية بعيدة المدى على الدول الأعضاء المتضررة وتضمنت مشورة أُسديت لها في مجال السياسات. فعلى سبيل المثال، انكمش اقتصاد بنين بنسبة 13 في المائة، مما يستلزم اتباع نهج مختلف ينطوي على تنوع اقتصادي بعيداً عن قطاع السياحة، مثل تشجيع السياحة الإقليمية والتركيز على قطاعات أخرى، مثل مصائد الأسماك، دعماً للتعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-285 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام أربع دول أعضاء (بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا) بوضع استراتيجيات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأداة للتعافي من جائحة كوفيد-19 واستراتيجية إقليمية لبلدان جماعة شرق أفريقيا في عام 2020 (انظر الشكل السابع عشر من الباب 18).

الشكل السابع عشر من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للبلدان التي وضعت استراتيجيات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأداة للتعافي من جائحة كوفيد-19 (العدد التراكمي)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

18-286 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى العنصر الاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي والتي تتعلق بالدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء وعملية جمع البيانات لوضع استراتيجيات تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تأجلت بعض الأنشطة نتيجة للقيود التي فرضتها الحكومات على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، مثل أعمال النشر والتشاور التي كانت مقررة في شكل حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية تُنظم في سياق التقرير المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة TradeMark East Africa. وعُدَّ العنصرُ نهجاً واعتمد أساليب إلكترونية لجمع البيانات اللازمة لأداء مهامه المتعلقة بمراكز الفكر؛ واستخدم منصات إلكترونية لعقد الدورة الرابعة والعشرين المقررة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المعنية بالاقتصاد الأزرق والسياحة. وترتب على هذه التغييرات أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 و 2 المبينتين أدناه.

18-287 وفي الوقت نفسه، حدد العنصرُ مع ذلك أنشطة إضافية لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه. وكُنَّف الدعم التقني الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بشأن إجراء تقييمات اجتماعية - اقتصادية لآثار الجائحة على منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، وعلى اقتصادات أوغندا وجيبوتي ورواندا وسيشيل، ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة، والدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وباستخدام بيانات عالية التردد، أولى العنصر اهتماما خاصا لتأثير الجائحة على التجارة الإقليمية، وتُوج ذلك بعدة منشورات أُعدت بالاشتراك مع مؤسسة بروكينغز. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-288 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: من الرؤية إلى العمل في شرق أفريقيا⁽¹⁹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-289 قدم العنصرُ الدعم لمواءمة المعايير الإقليمية للتجارة في الخدمات من خلال تقرير دون إقليمي صدر في عام 2020 تناول بالتفصيل إمكانات التجارة في الخدمات في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكانت السياحة، وهي قطاع خدمات هام، أكثر القطاعات تضررا من جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ومن ثمَّ عقد العنصر حوارا سياساتيا في شكل اجتماع خاص لفريق خبراء إلى جانب الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء بشأن استراتيجيات لإنعاش السياحة في المنطقة دون الإقليمية.

18-290 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام ستة بلدان بالتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في خمسة بلدان، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت ستة بلدان (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل وكينيا ومدغشقر) موازين إيجابية للتجارة في الخدمات.

(19) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

18-291 ونظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 على عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها، لم تكن البيانات الفعلية لعام 2020 بشأن حصة التجارة داخل المنطقة متاحة وقت النشر. ولهذا السبب، ليس بإمكان البرنامج الفرعي الإبلاغ عن الأداء الفعلي ذي الصلة لعام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وسيُعرض الأداء الفعلي لعام 2020 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-292 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوسع العنصر نطاق الدعم التقني للمرحلتين الثانية والثالثة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الخدمات والاستثمار والتجارة الإلكترونية، وسيدعم كذلك وضع السياسات لنفس الأغراض في عام 2022. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18-31).

الجدول 18-31

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
قامت ثلاث من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بوضع أو تنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجالات الاقتصاد الأزرق والطاقة والسياحة	نُظِّمت أربعة منتديات للحوار والسياسة العامة لدعم الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والاقتصاد الأزرق والسياحة	• صدقت ستة بلدان (إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي ورواندا والصومال وكينيا) على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	• تسجيل سبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية لموازن إيجابية للتجارة في الخدمات	• تسجيل ثمانية بلدان لموازن إيجابية للتجارة في الخدمات
		• سجلت ستة بلدان (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل وكينيا ومدغشقر) موازين إيجابية للتجارة في الخدمات	• ثمان عمليات تصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	• تقديم وثيقة موقف سياساتي على الصعيد دون الإقليمي لشرق أفريقيا بشأن البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (بشأن الخدمات والاستثمار والتجارة الرقمية)

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الاستفادة من التكامل الإقليمي الأوثق في أفريقيا⁽²⁰⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-293 أنتج العنصر، تمشيا مع خطة عمله العادية، عدة منتجات معرفية بهدف دعم حوار سياساتي وعملية لصنع القرار يُفضيان إلى تصديق الدول الأعضاء على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإلى تحسين التجارة كوسيلة لمعالجة التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وشملت هذه المنتجات المعرفية دراسة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على شرق أفريقيا، وتقريراً عن التجارة في الخدمات، وتقريراً يتضمن موجزاً دون إقليمي. وقد نوقشت هذه المنشورات في سياقات مختلفة، شملت الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في عام 2020، التي أوليت خلالها الأولوية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كاستراتيجية ذكية تُمكن البلدان من التعافي من آثار جائحة كوفيد-19. وتحقيقاً لهذه الغاية، كثف العنصر أعماله في مجالي التوعية والدعوة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال نشر المعارف، بالاشتراك مع شركاء من قبيل منظمة TradeMark East Africa ومؤسسة بروكينغز، وذلك لزيادة الوعي بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

18-294 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة التصديقات على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى ستة تصديقات (إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي ورواندا والصومال وكينيا)، وهو ما لم يشكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في سبع دول أعضاء، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021، نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 على العمليات الحكومية.

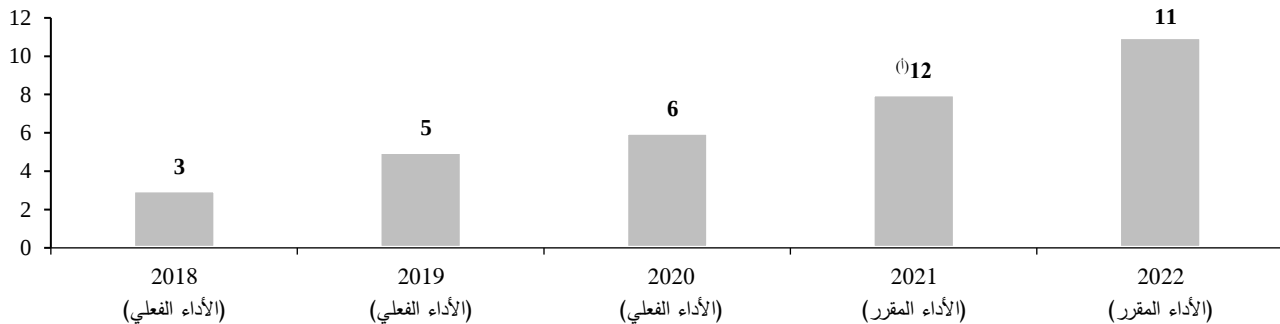
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-295 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيركز العنصر على الدعوة والتحليل وتنمية القدرات ووضع السياسات في المرحلتين الثانية والثالثة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (بشأن الاستثمار والملكية الفكرية والخدمات والتجارة الرقمية)، لبلورة الفرص التي تتيحها المنطقة وتشجيع البلدان على التصديق على الاتفاق. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 18).

الشكل الثامن عشر من الباب 18

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لعمليات التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (العدد التراكمي)

(عدد البلدان)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(20) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك السياحة داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-296 الاقتصاد الأزرق والسياحة هما قطاعان اقتصاديان اجتذبا المزيد من العناية والاهتمام في عام 2020، نظرا لإمكاناتهما ودورهما في التعافي من جائحة كوفيد-19. وفي حين أن قطاع السياحة كان واحدا من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا، فإن الاقتصاد الأزرق يوفر إمكانات غير مستغلة حتى الآن للتنوع.

18-297 ودعم العنصر توليد المعارف في عام 2020 بشأن الحسابات الفرعية للاقتصاد الأزرق في سيشيل، بُغية تحديد استراتيجيات التنوع التي يمكن اعتمادها لبناء مستقبل أفضل. كما وضع العنصر مجموعة أدوات لتقييم الاقتصاد الأزرق، تم تجربتها في ثلاثة بلدان، هي جيبوتي ورواندا وسيشيل، لقياس صافي مساهمة الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل والاستدامة البيئية. وعلاوة على ذلك، أكمل العنصر، بمساعدة تقنية محدّدة الأهداف، العمل المنجز سابقا في مجال التعدين في قاع البحار العميقة، وتُوج ذلك بوضع خريطة طريق للقارة للتعدين في قاع البحار العميقة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18-298 تُمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في أن الدول الأعضاء بحاجة إلى مزيد من الدعم التقني في تنوع أنشطتها المتعلقة بالاقتصاد الأزرق للحد من اعتمادها على عدد قليل من القطاعات وفي تطبيق أطر السياسات التي وُضعت بالفعل في هذا المجال لخلق المزيد من الفرص الاقتصادية بهدف التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز العنصر الشراكات الاستراتيجية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومراكز الفكر الخارجية المعنية بالسياسات العامة، لضمان قيامه بتقديم دعم تقني مرن وكفالة تعزيز استدامة البرنامج واستمراريته. ويعتزم العنصر دعم البلدان في تطبيق الأطر والأدوات الموضوعة في عامي 2020 و 2021 لتحديد المشاريع التي تتطوي على إمكانات لزيادة فرص العمل ودعم التعافي الاجتماعي - الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 عموما.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-299 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الزيادة في المبادرات دون الإقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق من ثلاث مبادرات في عام 2018 إلى خمس مبادرات بحلول عام 2022، وذلك من أجل تشجيع التنوع الاقتصادي فيما بين البلدان (انظر الجدول 18-32).

الجدول 18-32

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
قامت ثلاث من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بتنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجالات الاقتصاد الأزرق والطاقة والسياحة	نُظِّمَت أربعة منتديات للحوار والسياسة العامة بشأن الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والاقتصاد الأزرق والسياحة	وضع 9 أطر وأدوات للسياسات من قبل الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الأزرق	وضع 13 إطاراً وأداة للسياسات من قبل الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الأزرق	قيام ما لا يقل عن دولتين عضوين إضافيتين بتنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق

الولايات التشريعية

18-300 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

43/2011 تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

المنجزات المستهدفة

18-301 يعرض الجدول 18-33 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-33

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 - وثائق اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	8	8	8	8
2 - دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا	8	8	8	8

باء - توليد المعارف ونقلها				
				مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
3	2	1	1	3 - مشاريع التعاون الميداني والتقني المتعلقة بالتجارة في الخدمات ونشوء سلاسل القيمة الإقليمية
1	1	-	-	4 - مشروع بشأن السياحة في المناطق الحضرية والاقتصاد الأزرق في شرق أفريقيا
1	1	1	1	5 - برنامج زملات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال التكامل الإقليمي والتجارة
10	10	6	18	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
				6 - حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن التكامل الإقليمي والتجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا
5	5	1	9	7 - حلقات عمل بشأن التجارة والاستثمار والمنافسة والشؤون الجنسانية والتجارة الإلكترونية في شرق أفريقيا
1	-	-	-	8 - حلقات عمل بشأن التماسك الاجتماعي والروابط بين التنمية والشؤون الإنسانية والسلام
1	1	-	-	9 - حلقات عمل بشأن تجارب سياسات الاقتصاد الأزرق من شرق أفريقيا
1	2	2	3	10 - حلقات عمل بشأن الحسابات الفرعية للسياحة في شرق أفريقيا
1	1	3	3	11 - مناسبة تدريبية بشأن استراتيجيات تعزيز التجارة في الخدمات في شرق أفريقيا
1	1	-	3	المنشورات (عدد المنشورات)
5	4	6	6	12 - الموجز دون الإقليمي
1	1	1	1	13 - منشور بشأن التكامل الإقليمي وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا
1	1	1	1	14 - منشور بشأن التماسك الاجتماعي في سياق الإقليمية المندمجة مع العولمة
-	-	1	1	15 - منشور بشأن تجارب سياسات الاقتصاد الأزرق من شرق أفريقيا
1	1	1	1	16 - منشور بشأن الحسابات الفرعية للسياحة في شرق أفريقيا
1	1	1	1	17 - منشور بشأن استراتيجيات تعزيز التجارة في الخدمات والاستثمار في شرق أفريقيا
3	3	3	3	المواد التقنية (عدد المواد)
3	3	3	3	18 - مواد تقنية بشأن مسائل التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ذات الأولوية في شرق أفريقيا
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى ثلاث دول أعضاء بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والنمو الشامل، والتحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال التنسيق بين الوكالات.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشر كتيبات وكراسات وصحائف وقائع ولوحات بيانية جذارية ومجموعات مواد إعلامية ومقاطع فيديو فصلية للوصول إلى جميع البلدان الـ 14 في المنطقة دون الإقليمية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: التواصل فصليا مع وسائل إعلام وطنية وإقليمية (مدونات ومقابلات مكتوبة موجهة لـ 14 بلدا)؛ وإعداد موجزات إلكترونية ونشرات صحفية عن الأنشطة الرئيسية للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، تشمل المستجندات الإقليمية للوصول إلى جميع البلدان الـ 14 في المنطقة دون الإقليمية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إعداد نشرات إعلامية شهرية على شبكة الإنترنت عن أنشطة التوعية العالمية التي يضطلع بها المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا.				

العنصر 5

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

الهدف

302-18 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل لجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي.

الاستراتيجية

303-18 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى؛ والاتحاد الأفريقي؛ والمؤسسات المالية للتنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي؛ وغرف التجارة والصناعة المنظمة على غرار القطاع الخاص؛ ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورابطات التجار عبر الحدود؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والجامعات ومؤسسات البحوث؛ ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في النهوض بأولويات التصنيع الإقليمية والوطنية من خلال تنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063، والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2015-2030، ومواءمتهما مع سياسات التصنيع الوطنية ودعمهما لهذه السياسات. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

304-18 ويعتزم العنصر أيضا إجراء بحوث وتحليلات في مجال السياسات بشأن التصنيع، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، ونشر أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن التصنيع في الجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم العنصر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنوب الأفريقي - رؤية عام 2050 - وخططها الاستراتيجية العشرية، الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة 2020-2030. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

305-18 وسيواصل العنصر دعم الكيانات والجهات الشريكة الإقليمية والتعاون معها، مثل مجلس الأعمال التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجلس الأعمال التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والصندوق الاستثماري للجنوب الأفريقي، في إشراك القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مبادرات مثل إنشاء وتنفيذ منصة رقمية لهذه المؤسسات في الجنوب الأفريقي، يمكن من خلالها لهذه المؤسسات وأصحابها وسائر رواد الأعمال ومقرري السياسات تبادل المعلومات لتيسير تطوير الأعمال وتعزيز الإنتاجية. كما سيساعد العنصر على إنشاء هياكل وأدوات لدعم المؤسسات والتعلم لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تسخير النهج الابتكارية لتعزيز قدرتها التنافسية وتنمية القطاع الخاص في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، سيدعم العنصر تنفيذ البرنامج التعاوني المتعدد السنوات بشأن النهوض بالتصنيع في المنطقة دون الإقليمية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ويعتزم العنصر أيضا تقديم دعم متواصل إلى الدول الأعضاء بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تيسير مشاورات الوطنية والتوعية بشأن العملية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة، والتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ هذا الاتفاق، وبالتالي الإسهام في إحراز الدول الأعضاء تقدما نحو تحقيق الهدفين 1 و 10 من أهداف التنمية المستدامة.

306-18 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال مواصلة الاضطلاع بالعمل التحليلي المتعلق بآثار الجائحة على القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالعمل التحليلي المتعلق بالتصنيع والتجارة في الجنوب الأفريقي. وسيركز العنصر على بناء قدرات الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، وتمكينها من التصدي لتأثير الجائحة من خلال تنفيذ مبادرات تهدف إلى دعم التعافي من جائحة كوفيد-19 وانتعاش المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

307-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وسيشمل ذلك مبادرات رئيسية بشأن تطوير المنصة الرقمية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي بُغية تحسين تقاسم المعلومات وتبادلها بين هذه المؤسسات وسائر رواد الأعمال ومقرري السياسات؛ وتطوير تجمعات صناعية في دول أعضاء مختارة لتكون بمثابة مخطط تجريبي، مثل المجمع الصناعي المشترك بين زامبيا وزمبابوي، لتعزيز الاستثمار وتشجيع التنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) تهيئة بيئة سياساتية منسقة وتمكينية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لترسيخ تعزيز النمو المتوازن والمكتفي ذاتيا وتنوع القاعدة الصناعية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي مع نضج سلاسل القيمة الإقليمية لمختلف السلع الأساسية والموارد غير الطبيعية المنتجة في الجنوب الأفريقي؛

(ج) اتباع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي لنهج مبتكرة، بما في ذلك الرقمنة، للتصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتصل بالقدرة التنافسية والتجارة والصناعة.

308-18 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) تعزيز قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من النهج الابتكارية التي تتصدى لتأثير الجائحة، كأساس لبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات والتصدي للتحديات المتعلقة بالقدرة التنافسية بحيث تصبح عوامل تمكين أكثر فعالية للتجارة والتنمية الصناعية في الجنوب الأفريقي؛

(ب) تقديم الحكومات ومقرري السياسات لدعم أفضل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق ما بعد الجائحة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

309-18 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجذت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة التعاون والتكامل دون الإقليميين في الجنوب الأفريقي

310-18 في الدورة الاستثنائية التي عُقدت في لواندا في عام 2012 تحت شعار "التحديات والتهديدات والفرص الاستراتيجية الماثلة أمام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الأجل الطويل: رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2050"، اتخذ رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية قرارا مفاده أنه ينبغي، في السنوات المقبلة، صياغة رؤية طويلة الأجل لتحديد ما ترغب منطقة الجماعة الإنمائية في تحقيقه بحلول عام 2050، وذلك بوضع نفسها في سياق التحديات والمسائل والفرص المستجدة على الصعيدين القاري والعالمي.

18-311 واستجابة لطلب رسمي ورد من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2019 للحصول على المساعدة في تنفيذ هذا القرار، قدم العنصر الدعم التقني والخدمات الاستشارية على المستوى الميداني إلى أمانة الجماعة الإنمائية خلال جميع مراحل عملية وضع الرؤية، بما في ذلك عقد جلسات لاستشارة الأفكار، وتقديم مدخلات فنية لوثائق المعلومات الأساسية، ودعم الخبراء الاستشاريين والخبراء المتخصصين؛ وعن طريق دعم الاجتماعات التقنية واجتماعات كبار المسؤولين التي حفزت أصحاب المصلحة على بناء الرؤية للمنطقة دون الإقليمية. وارتكزت الرؤية، في تصميمها، على ثلاث ركائز مترابطة، هي التنمية الصناعية ودمج الأسواق؛ وتطوير البنية التحتية لدعم التصنيع والتكامل الإقليمي؛ وتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري لدعم التصنيع والتكامل الإقليمي على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص، استندت صياغة رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2050 إلى استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063، وجرت مزامنتها معها، وتشكل هذه الاستراتيجية وخريطة الطريق إطارا طويلا الأجل صيغ لتحفيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي المستدام بما يتمشى مع هدف العنصر.

18-312 وقدم العنصر كذلك الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة 2020-2030 للجماعة الإنمائية التي صُممت لتفعيل رؤية الجماعة الإنمائية لعام 2050، بسُبل منها تحديد المجالات والإجراءات الرئيسية ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز القدرات دون الإقليمية والوطنية على تحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-313 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من العدد التراكمي البالغ سبع مبادرات دون إقليمية اعتمدها الدول الأعضاء لتعزيز التعاون والتكامل دون الإقليميين في الجنوب الأفريقي (انظر الجدول 18-34).

الجدول 18-34

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على ثلاث مبادرات دون إقليمية هي:	وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مبادرتين دون إقليميتين إضافيتين هما:	وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مبادرتين دون إقليميتين إضافيتين هما:
(أ) إطار مراجعة المهارات المتوفرة في قطاع التعدين	(أ) البروتوكول المتعلق بالصناعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	(أ) رؤية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2050
(ب) موجز تجديد الخامات من المعادن	(ب) الرؤية الإقليمية للتعددين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	(ب) الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة 2020-2030 للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
(ج) الإطار الإقليمي لحقوق الملكية الفكرية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي		

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

314-18 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غيّر العنصر طريقة تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وطريقة عقد الاجتماعات المقررة، مثل الدورة السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للعنصر، ومنتدى التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي، واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لاستعراض المنشورات المقرر إصدارها بشأن التصنيع في الجنوب الأفريقي وبشأن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي، إذ عُقدت الجلسات مع تقليص مدتها (ساعات وأيام) عبر منصات التداول بالفيديو، بدلا من صيغة الانعقاد المعتادة بالحضور الشخصي.

315-18 وفي الوقت نفسه، حدد العنصر مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك الاضطلاع بعمل تحليلي بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة من خلال التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس. وقدم العنصر أيضا دعما تحليليا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إنتاج المنشورات. وعلاوة على ذلك، ساهم العنصر في إجراء تحليلات على نطاق القارة بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة على أفريقيا.

النتائج المقررة لعام 2022

316-18 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبَيّان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تسريع التصنيع في الجنوب الأفريقي⁽²¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

317-18 ما فتى العنصر يساعد الدول الأعضاء على التعجيل بعملية التصنيع الشامل للجميع في الجنوب الأفريقي، بهدف الحد من عدم المساواة والفقر. وقدم العنصر الدعم التقني لحكومة إسواتيني في وضع إطار تمويل وطني للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، دعم العنصر، من خلال المشاركة الفعالة مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، حكومتي زامبيا وزمبابوي في التوصل إلى اتفاق بشأن مبادرة لإنشاء مجمع زراعي صناعي مشترك بين البلدين المتجاورين، يشكل نقطة تجمع صناعي من شأنها أن تعزز وتُبيّر أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية وتطوير سلاسل القيمة الزراعية.

318-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في شروع ثلاث دول أعضاء في مبادرات ترمي إلى الترويج للتصنيع الشامل للجميع، وهي إسواتيني وزامبيا وزمبابوي، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في بلدين، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

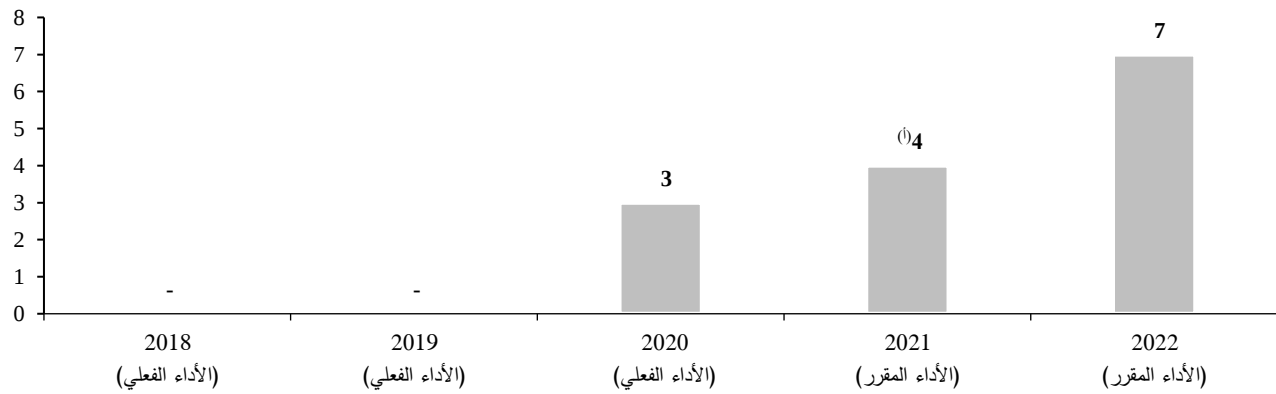
319-18 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل العنصر ليشمل دعم البلدان في إدماج العناصر الرئيسية ليس تلك الخاصة

(21) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

باستراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063 فحسب، بل العناصر الرئيسية الخاصة أيضا بالسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2015-2030، وذلك من خلال تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي. وسيواصل العنصر أيضا تقديم الدعم التقني للمبادرات الجارية، مثل إنشاء مجمع زراعي صناعي مشترك بين زامبيا وزمبابوي، لضمان تحقيق هذه المبادرات بالكامل وتوسيع نطاقها. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 18).

الشكل التاسع عشر من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي لبلدان الجنوب الأفريقي التي تدمج العناصر الرئيسية لاستراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع (العدد التراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: من السياسة إلى العمل: تعميق التصنيع في الجنوب الأفريقي⁽²²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

320-18 ما فتى العنصر يقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية على المستوى الميداني، وأشرك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في العملية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال عمله التحليلي وعقد اجتماعات الخبراء والاجتماعات النظامية.

321-18 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام أربع دول أعضاء (أنغولا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو) بمواءمة أطرها الوطنية مع استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في بلدين من بلدان الجنوب الأفريقي، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

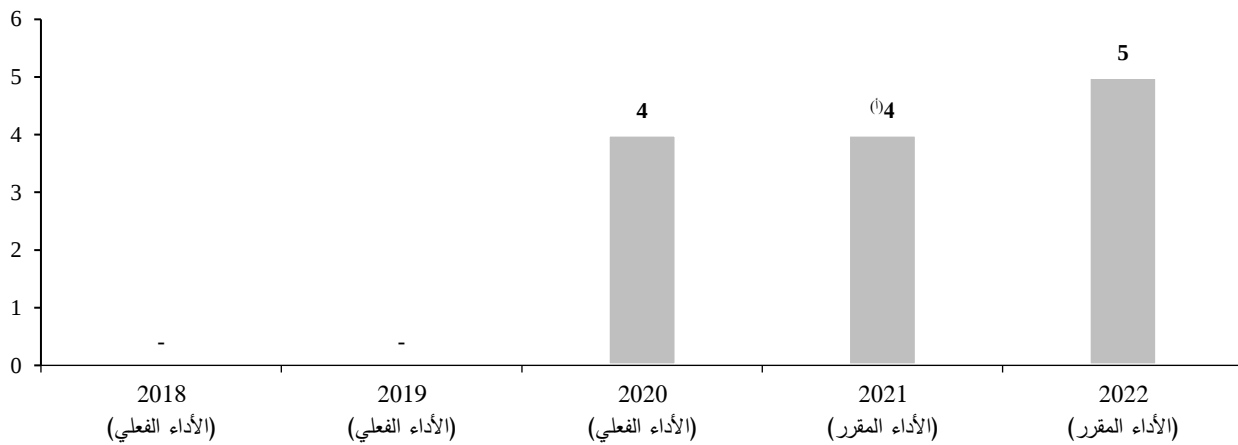
322-18 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقوم العنصر بإجراء عمل تحليلي؛ وعقد اجتماعات نظامية واجتماعات للخبراء وللحوارات السياسية؛ وتقديم الدعم التقني للدول

(22) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وإشراك القطاع الخاص وسائر الكيانات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى تعميق التصنيع الشامل للجميع في الجنوب الأفريقي عن طريق تيسير تنوع القاعدة الصناعية وتطوير سلاسل القيمة في مجالي الزراعة والمعادن. وسيواصل العنصر أيضا إشراك بعض الدول الأعضاء في تيسير التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حتى قبل قيامها بوضع استراتيجية وخطة تنفيذ وطنيتين لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين ستحتاج بلدان أخرى، أولا، إلى إجراء دراسات الأثر ومن ثم وضع استراتيجيات وخطة تنفيذ وطنية قبل أن تتمكن من التصديق على الاتفاق. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل العشرين من الباب 18).

الشكل العشرون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لبلدان الجنوب الأفريقي التي تطور أو توائم استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع في الأطر الوطنية (العدد التراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيلبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التصنيع الشامل للجميع في الجنوب الأفريقي من خلال تنمية القطاع الخاص

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-323 ما فتئ العنصر يقدم الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في الجنوب الأفريقي، بهدف تعزيز قدراتها على وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتصنيع الشامل للجميع. ويرتكز هذا العمل على أولويات المنطقة دون الإقليمية كما تتبناها أطر السياسات دون الإقليمية، بما في ذلك استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، 2015-2063. والرؤية الإقليمية للتعددين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والبروتوكول المتعلق بالصناعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2015-2030، وفي الآونة الأخيرة، ركز عمل العنصر على مساعدة الدول الأعضاء على تنسيق ومواءمة سياساتها واستراتيجياتها الصناعية الوطنية مع هذه الأطر دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، قدم العنصر الدعم للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في الماضي قُدم نحو التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه، ومنطقة التجارة الحرة هذه ترتيب قاري يسعى إلى إنشاء سوق على نطاق القارة من شأنه أن يحفز أيضا النشاط الصناعي. ولذلك، وضعت حكومتا زامبيا وزمبابوي في عام 2020 الاستراتيجية وخطة التنفيذ الوطنية الخاصة بكل منها لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين صدقت أنغولا وليسوتو على الاتفاق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

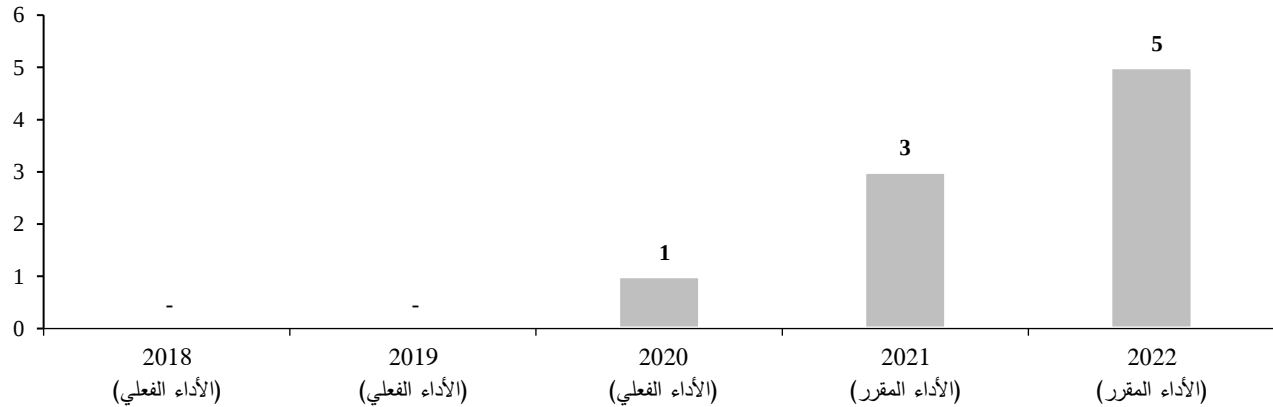
18-324 تَمَثِّل الدرس المستفاد بالنسبة للعنصر في أن الصياغة والتنفيذ الناجحين للسياسات الصناعية ليسا دائما عمليتين تتبعان مسارا خطيا، بل تتكرران في كثير من الأحيان، مما يتطلب عدة استعراضات لضمان الاتساق. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضمن العنصر المرونة في الطريقة التي يقدم بها الدعم التقني إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. على سبيل المثال، في حين أن تنسيق السياسات لا يزال جاريا على الصعيد دون الإقليمي، فمن الممكن أيضا أن تبدأ عملية مواءمة السياسات على الصعيد الوطني. وبناء على ذلك، ولزيادة تعميق خطة التصنيع الشامل للجميع، سيركز العنصر في عام 2022 على تقديم مزيد من الدعم إلى الدول الأعضاء لمواءمة سياساتها الوطنية مع الأطر دون الإقليمية. وسيسعى العنصر أيضا إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الترويج لتنمية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعلى تيسير إدماجها في عملية التصنيع في المنطقة دون الإقليمية. ويشمل ذلك تهيئة بيئة سياساتية منسقة وتمكينية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لترسيخ تعزيز النمو المتوازن والمكتفي ذاتيا وتنويع القاعدة الصناعية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي مع نضج سلاسل القيمة الإقليمية لمختلف السلع الأساسية والموارد غير الطبيعية المنتجة في الجنوب الأفريقي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-325 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الدول الأعضاء التي تضع مبادرات تهدف إلى الترويج لإدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خطة التصنيع الشامل للجميع (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 18).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تضع مبادرات تهدف إلى الترويج لإدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خطة التصنيع الشامل للجميع (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

18-326 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

51/61 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

المنجزات المستهدفة

18-327 يعرض الجدول 18-35 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-35

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1	1	1	2
1 - التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
2 - التقرير المقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
3 - التقرير المتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية وآفاق التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
4 - التقرير المرحلي عن الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
8	8	6	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
8	8	6	8
5 - الدورة السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي			
8	8	6	8
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
2	2	2	2
6 - مشروع ميداني بشأن التصنيع والتكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
7 - برنامج زملات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب بشأن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي			
1	1	1	1
5	5	4	5
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
3	3	2	3
8 - منتدى عن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي			
2	2	2	2
9 - حوار سياساتي بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي			
2	2	2	2
10 - تدريب في مجال التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي			
2	2	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)			
1	1	1	1
11 - منشور عن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
12 - منشور عن التصنيع في الجنوب الأفريقي			
2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)			
1	1	1	1
13 - موجز سياساتي بشأن التصنيع والتحول الاقتصادي في الجنوب الأفريقي			
1	1	1	1
14 - ورقة بحثية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية			
1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية، بما فيها المعارف التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعم عمل 11 فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الجنوب الأفريقي (إسواتيني وأنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا).

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية الأخرى: تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المناسبات، والرسائل الإخبارية الإلكترونية الفصلية لنشر المعلومات عن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المعلومات على شبكة الإنترنت، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وجماعات الممارسين.

البرنامج الفرعي 8

التنمية الاقتصادية والتخطيط

الهدف

18-328 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز التخطيط الإنمائي في البلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

الاستراتيجية

18-329 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم التدريب بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت استنادا إلى محتوى تدريبي غني بشأن التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية، والتخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل لمعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19.

18-330 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز التعلم من الأقران والتعاون فيما بين المسؤولين الأفريقيين المعنيين بالتخطيط الإنمائي من خلال جماعة من الممارسين، وسيوفر إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى مستودعه من المعارف الرقمية المتعلقة بتطور التخطيط الإنمائي في أفريقيا ومن خلال موجزات سياسية وورقات بحثية.

18-331 وعلاوة على ذلك، من خلال التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين ومختلف البرامج الفرعية والعناصر التابعة للجنة والجهات الشريكة الخارجية (مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، سيدعم البرنامج قدرة البلدان على رصد وتقييم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي طورها البرنامج. وبصورة خاصة، سيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 5 و 8 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

18-332 وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك تقديم التدريب بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت استنادا إلى محتوى تدريبي مستكمل بشأن صياغة وإدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

18-333 وسيعزز البرنامج الفرعي توليد المعارف وتبادل الأفكار وتقاسم المعارف من خلال منتجات البحوث وبرامج الزمالات، والحلقات الدراسية الإنمائية والحوارات الرفيعة المستوى في مجال السياسات. وسيستمر التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمسائل المتصلة بالشباب في جميع السياسات العامة ذات الصلة في عام 2022 من خلال تحديد الدورات ذات الصلة التي سيُدرج فيها محتوى متعلق بالشؤون الجنسانية والشباب، مثل قيادة المشاريع، والعمالة، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والابتكار، والتحول الرقمي. وسيعزز هذا العمل الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الهدفين 7 و 8 من أهداف التنمية المستدامة.

334-18 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً، بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى، توفير التدريب بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت لمكاتب المنسقين المقيمين في مجالات مختارة ذات أولوية، دعماً لجهودها القيادية الرامية إلى التصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وسيستفيد التدريب من المزايا النسبية التي يتمتع بها البرنامج في مجالات مثل التجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ونمذجة الاقتصاد الكلي، ومؤشر التكامل الإقليمي، ومجالات أخرى كثيرة.

335-18 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 الموجهة نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي، بغية التطلع إلى المستقبل والبناء على نحو أفضل وتحقيق تعافٍ يتسم بالقدرة على الصمود.

336-18 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) حصول المسؤولين عن التخطيط الإنمائي على دراية وتجهيز أفضل لتنفيذ عمليات تخطيط للتنمية تتسم بالشمول وتتصدى لجائحة كوفيد-19، دعماً للتحويل الهيكلي؛

(ب) تمتع المسؤولين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالقدرة على صياغة السياسات العامة وإدارتها والتأثير عليها على نحو أكثر فعالية؛

(ج) اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء صياغة الدول الأعضاء لسياسات التنمية.

337-18 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز كفاءة المخططين ومقرري السياسات المهنيين في إدماج سياق الجائحة في إدارة السياسات والتخطيط الإنمائي، من أجل تعزيز شمولية الاقتصادات وقدرتها على مواجهة الصدمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

338-18 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة القدرات المؤسسية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

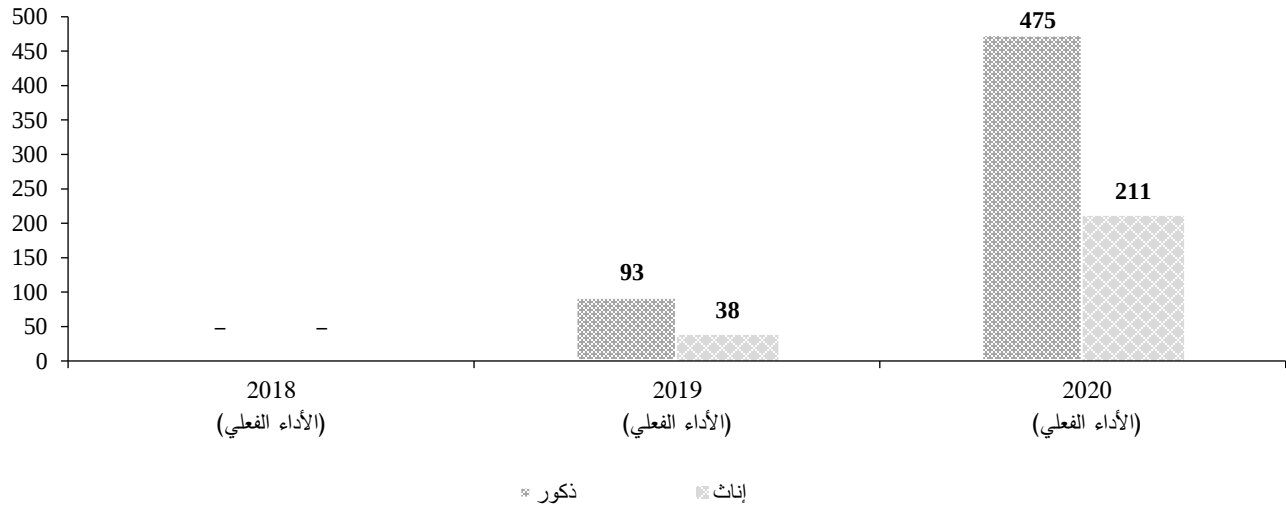
339-18 يشكل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مرحلة بارزة في التقدم المؤسسي نحو التكامل في القارة. فقد صدق ثلاثون بلداً أفريقياً على الاتفاق، وبنى البرنامج الفرعي قدرة مقرري السياسات والمسؤولين الحكوميين، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، بغية تشجيع التصديق التدريجي على الاتفاق. ونظّم البرنامج الفرعي تدابير تدريبية لما عدده 813 مستفيداً، بما في ذلك دورات دراسية مخصصة بشأن مواضيع مثل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لفائدة الصحفيين؛ والشؤون الجنسانية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وحلقات دراسية شبكية وورقات بحثية عن قضايا مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق جائحة كوفيد-19: الآثار على الاقتصاد الكلي والقطاعات؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وسوق العمل؛ والأمن الغذائي وتقل اليد العاملة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: حالة السنغال؛ وتأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التدفقات التجارية: أدلة تجريبية باستخدام نموذج الاستقطاب الموسع. ونُشرت ورقة عمل عن تأثير جائحة كوفيد-19 بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري في السنغال وورقة عن قضايا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتأثير الجائحة: تحويل الاقتصاد الكلي والتجارة مقابل تقييم إقامة تبادل تجاري، أعدت بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-340 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من زيادة عدد المتدربين في عام 2020، وهي فترة تتزامن مع التصديق التدريجي على الاتفاق من جانب الدول الأعضاء المذكورة أعلاه (انظر الشكل الثاني والعشرين من الباب 18).

الشكل الثاني والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء : عدد المتدربين، المصنفين حسب الجنس، على مسائل متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذين يشهدون على حصول تحسن كبير في إدراج المنطقة في خطط التنمية الوطنية (العدد السنوي)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-341 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، وتحديدًا ما نجم عنها من قيود مفروضة على السفر، ألغى البرنامج الفرعي جميع الأنشطة التدريبية التي تُقام في الموقع، وحولها إلى أنشطة تُنظَّم عبر شبكة الإنترنت، مما أدى إلى ازدياد عدد المشاركين، ولا سيما النساء. ونتيجة لذلك، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تنفيذ أنشطة تدريبية عملية لبعض الدورات الدراسية المتخصصة المهمة مثل تحليل البيانات والنمذجة الكلية. وأعاد البرنامج الفرعي تنظيم مواد التدريب في شكل تعلم إلكتروني، لضمان استمرار دعم الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات.

18-342 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي إدماج المسائل المتصلة بالجائحة بصورة منهجية في أنشطته التدريبية والبحثية، بغية تمكين الدول الأعضاء من إعادة النظر في تخطيطها للاقتصاد الكلي في حالات الطوارئ وما بعدها لبناء مستقبل أفضل. ونظم حلقات دراسية شبكية وأصدر ورقات بحثية وموجزات سياسية تتضمن نهجا متعلقا بجائحة كوفيد-19 وما بعد الجائحة.

النتائج المقررة لعام 2022

18-343 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطوة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063⁽²³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

344-18 استجابة لجائحة كوفيد-19 العالمية، حوّل البرنامج الفرعي جميع الأنشطة المقرر إقامتها في الموقع إلى أنشطة رقمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الزملاء الزائرين الذين استضافهم البرنامج الفرعي. وأسفرت هذه التعديلات عن ازدياد عدد المشاركين في أنشطة التدريب بشكل كبير. ونظّم البرنامج الفرعي 18 مناسبة تدريبية رقمية ودرّب الفوج الخامس من طلبة درجة الماجستير في السياسات الصناعية، وأقيمت هذه المناسبات بالاشتراك مع جامعة جوهانسبرغ. وأجري بحث تحليلي من خلال حلقتين دراسيتين في مجال التنمية، وتسع حلقات دراسية شبكية، وحوارين رفيعي المستوى بشأن السياسات، وزمالة بحثية واحدة، شارك فيها 975 خبيراً (553 امرأة)، من 47 بلداً أفريقياً. ومن بين 900 مجيب على الدراسة الاستقصائية السنوية التي أجريت في عام 2020، أشار 87 في المائة منهم إلى أنهم استخدموا المعارف المكتسبة من التدريب في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في أنشطتهم المهنية. وقدم معظمهم أمثلة ملموسة على المعارف المكتسبة.

345-18 وساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرات 484 امرأة، وهو ما شكّل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في بلوغ عدد المشاركات المعتمدات 300 امرأة كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

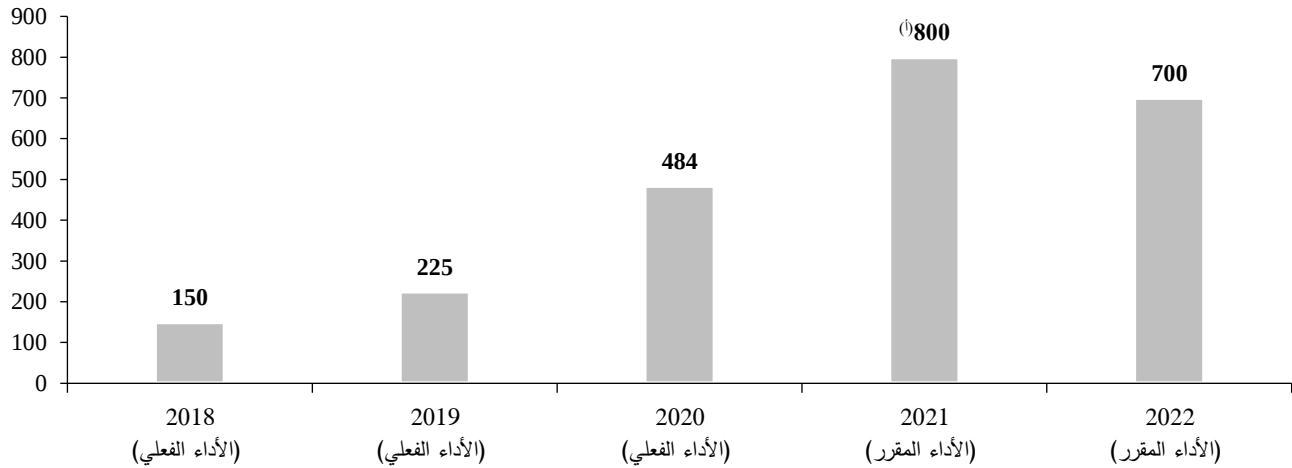
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

346-18 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين إدارة سياسة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعماً للتحوّل الهيكلي للدول الأعضاء، تماشياً مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ويخطط البرنامج الفرعي لمواصلة تعميم الاستثمار الاجتماعي والتنمية في أنشطته التدريبية والبحثية وأنشطة توفير المعرفة الموجهة نحو التحوّل الهيكلي لأفريقيا. وسيزيد البرنامج الفرعي عدد الأنشطة - الدورات الدراسية والحلقات الدراسية الإنمائية وحلقات العمل والمنتجات المتصلة بالبحوث. وسيعزز مبدأ الإنجاز المشترك مع البرامج الفرعية المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على البرنامجين الفرعيين 6 و 9. ويُعرّض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث والعشرين من الباب 18).

(23) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

الشكل الثالث والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء : عدد المشاركات المعتمدات (العدد السنوي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي⁽²⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-347 يعمل البرنامج الفرعي على تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء. فقد واصل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وكيف أنشطته لمراعاة تأثير جائحة كوفيد-19 ولدعم الدول الأعضاء على التخطيط لمستقبل أفضل، من حيث إدارة الديون كاستجابة لحالات الطوارئ الصحية والصدمات الاقتصادية المختلفة.

18-348 وساهم العمل المذكور أعلاه في اكتساب 2 033 متدربا معارف ومهارات من خلال التدريب في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال صياغة السياسات العامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في أن يكون عدد المتدربين 2 000 متدرب كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، شهد 80 في المائة من المتدربين على تحسن معارفهم ومهاراتهم في مجال السياسات العامة الفعالة، والتأثير عن طريق السياسات، والرصد والتقييم.

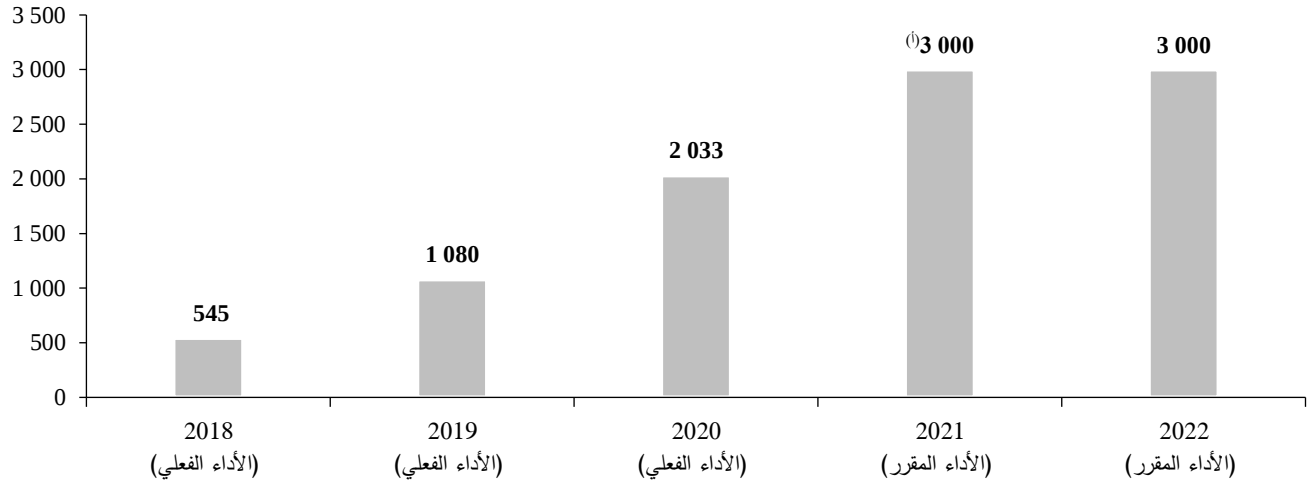
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-349 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز القدرات المؤسسية في مجال صياغة السياسات العامة والتخطيط الاقتصادي من خلال التدريبات وأنشطة البحث وتبادل المعارف. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع والعشرين من الباب 18).

(24) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الرابع والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء : عدد المتدربين الذين يكتسبون المعارف والمهارات من خلال التدريب الذي ينظمه المعهد في مجال صياغة السياسات العامة (العدد السنوي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز قدرة المخططين ومقرري السياسات المهنيين على إنشاء اقتصادات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-350 لقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على الاقتصادات ورفاه الناس. وكشفت عن هشاشة النماذج الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية، وكذلك عن ضعفها في وجه مختلف الصدمات. وأجرى البرنامج الفرعي بحثاً للأخذ في الاعتبار تأثير الجائحة على برامج التدريبية ومجالات التفكير المقترحة من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

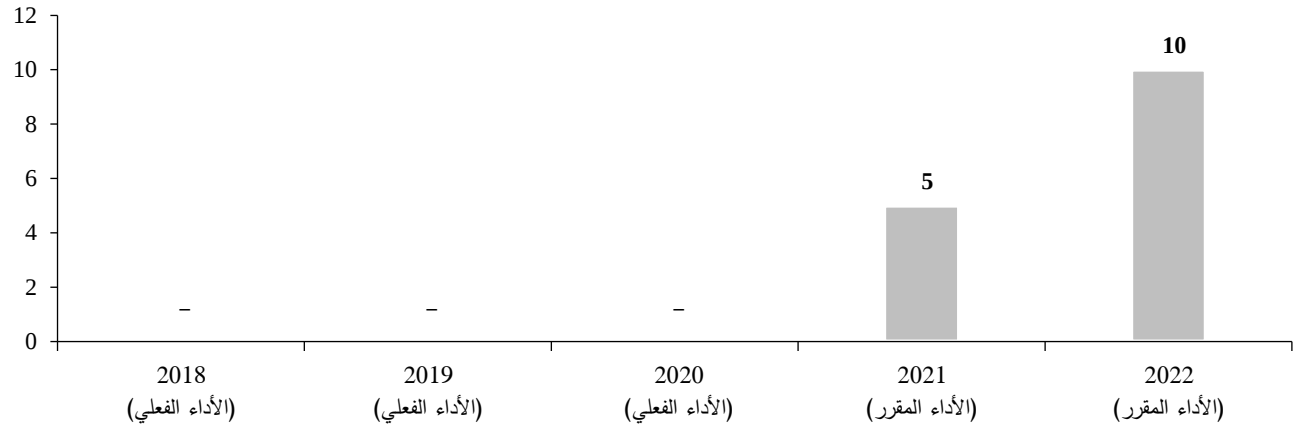
18-351 تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي الناشئ عن تأثير جائحة كوفيد-19 على عمليات التخطيط القطري في أن عليه إدماج بعد متعلق بإدارة المخاطر في برامج لبناء القدرات والبحوث المتصلة بتخطيط الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة. ويتمشى هذا التركيز مع حتمية المضي قدماً والبناء على نحو أفضل ودعم التعافي الشامل والقادر على الصمود. وعند تطبيق الدرس، واستجابة للتوصيات التي وضعتها الدول الأعضاء في الدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والدورة الثامنة والخمسين لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، سيزيد البرنامج الفرعي النظر في تأثير جائحة كوفيد-19 على التخطيط والبرمجة المتعلقين بالتنمية الوطنية للبلدان. وسيواصل البرنامج الفرعي تكييف عنصري التدريب والبحث التابعين له لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة مختلف أشكال المخاطر واستيعاب الصدمات الخارجية، بغية الحد من ضعفها في مواجهة الأزمات غير المتوقعة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-352 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد السياسات التي وضعتها الدول الأعضاء والتي تسهم في بناء اقتصادات أكثر شمولاً وقدرةً على الصمود (انظر الشكل الخامس والعشرين من الباب 18).

الشكل الخامس والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للسياسات التي وضعتها الدول الأعضاء والموجهة نحو بناء اقتصادات أكثر شمولاً وقدرةً على الصمود (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

18-353 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- | | |
|--|---|
| 58 (د-4) إنشاء المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط | 908 (د-46) إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها من أجل التحول الهيكلي في أفريقيا |
| 858 (د-41) الاجتماع الاستثنائي لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط | 956 (د-51) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط |

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- | | |
|--|--|
| 13/2011؛ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط | 2/2013 إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعماً للتحول الهيكلي في أفريقيا |
| و 22/2018 | |

المنجزات المستهدفة

18-354 يعرض الجدول 18-36 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	1	1	1
1 - التقارير المقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	8	4	4
2 - الاجتماعات النظامية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2
3 - اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	8	4	4
4 - اجتماعات مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	66	60	53
6 - مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من الدورات التدريبية الميدانية مدتها أسبوعان بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	25	15	10
7 - مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من الدورات التدريبية الميدانية مدتها أسبوع واحد بشأن تخطيط التنمية والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	-	10	5
8 - مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من دورات التعلم الرقمي (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية، بما في ذلك دورات دراسية بالوتيرة التي يحثها المتدرب وقيادة المدربين ومختلطة أو حلقات دراسية شبكية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة من البلدان الأفريقية	40	30	35
9 - مشروع تصميم وتنفيذ برامج للحصول على درجة الماجستير في السياسة الصناعية والتخطيط الإنمائي وإدارة الموارد الطبيعية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات الرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	1	1	1
10 - زمالات بحثية زائرة للباحثين في مجال السياسات والمسؤولين الأفريقيين المعنيين بالسياسات لإنتاج أعمال يمكن نشرها تقضي إلى توصيات سياساتية بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية	-	4	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	27	19	20
11 - حلقات دراسية متعلقة بالتنمية تتناول مختلف جوانب التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية بغية بناء قدرات كبار مقرري السياسات الأفريقيين من خلال التعلم المتبادل وتبادل المعارف	12	9	12
12 - حلقات عمل لتطوير المناهج الدراسية تجمع خبراء لوضع دورات تدريبية جديدة تتناول احتياجات الدول المستتبطة والمعرب عنها في مجال تنمية القدرات	15	10	8
المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2
13 - منشورات بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	45	20	34
14 - دراسات وموجزات سياساتية بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	35	9	24

15 - مواد معرفية متعلقة بالتخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية مُعدّة لاستخدامها في التعلم عن بُعد

وبوتيرة يختارها المتدرب، ومحتملة في مستودعات معارف ميوّبة

10 10 11 10

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية:

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى خمس دول من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الست جميعها بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي وبناء القدرات؛ وتنظيم زيارات ميدانية لاستكشاف التطبيقات العملية للتعلم في الفصول الدراسية في مجالات مثل التصنيع والنقل والبنية التحتية والزراعة والتعدين وإدارة الموارد الطبيعية والسياحة بالتعاون مع البرامج الفرعية المعنية ومنظومة الأمم المتحدة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تنسيق جماعي ممارسين للمسؤولين الأفريقيين عن التخطيط الإنمائي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال:

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى يحضرها 150 مسؤولاً معنياً بالسياسات العامة من 10 دول أعضاء، و 5 ممثلين للقطاع الخاص، و 5 خبراء متخصصين، من أجل مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بخطة عام 2030.

الاتصالات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مجموعة مواد إعلامية للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تشمل خطة استراتيجية، وكتيبات تدريبية وكراسات إعلامية ومنشورات ورسوم بيانية ولافتات ولوازم تكميلية متنوعة.

خدمات المكتبة: كتب ومجلات وغيرها من مواد المكتبة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

البرنامج الفرعي 9

الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية

الهدف

18-355 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء المتعلقة بالاستثمارات الاجتماعية وإيجاد فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية.

الاستراتيجية

18-356 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة مع التركيز على الحماية الاجتماعية والسكان والتنمية والهجرة والشيخوخة. وسيتيح هذا العمل خيارات لوضع وتنفيذ سياسات وطنية في مجال الاستثمارات الاجتماعية التي تسهم في الحد من أوجه الفقر والضعف وفي تحقيق خطة عام 2030. ويخطط البرنامج الفرعي لتعزيز كفاءة الدول الأعضاء في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية وتنظيم الحوار الإقليمي وتعزيز التعلم المتعلق بالاستراتيجيات التي تشجع الإدماج والتنمية المنصفة في أفريقيا. وسيقدم الدعم المستمر إلى الدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذ وتقييم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام 2014. ولتحسين اتباع السياسات، سيتعاون البرنامج الفرعي مع مقرري السياسات الوطنيين وجميع أصحاب المصلحة من خلال مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

18-357 وسيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على ترتيب أولويات السياسة المتعلقة بإيجاد فرص عمل في المناطق الحضرية، عن طريق وضع استراتيجيات للمناطق الحضرية وأطر للاستثمار متعلقة بالتخطيط الإنمائي الوطني، تماشياً مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بتطوير معارف الدول الأعضاء، وتوفير المساعدة التقنية، وتيسير التعلم

والحوار على الصعيد الإقليمي بشأن السياسات للنهوض بالتحضر المخطط والمُدار من أجل تسريع التحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، ستُقدم المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحسين قياس ديناميات التحضر ورصدها. وسيجري هذا العمل إلى حد كبير بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في أفريقيا.

18-358 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز الأدلة البحثية بشأن خيارات السياسات العامة للقضاء على الفقر والاستثمارات الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة اقتصادياً؛
- (ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على معالجة مسألة الفقر، وأوجه عدم المساواة، والهجرة، والسكان، والتنمية على نحو أفضل والتصدي لها؛
- (ج) إعطاء مزيد من الأولوية لمسألة استحداث فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية في مجال التنمية الوطنية، بهدف القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة؛
- (د) تحسين المعرفة السياسية وقاعدة الأدلة المتعلقة بتأثير التحضر على معالجة الفقر وعدم المساواة؛
- (هـ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على قياس ديناميات التحضر ورصدها.

18-359 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسن التعافي الاقتصادي والمالي والقدرة على الصمود في البلدان الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-360 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تعزيز القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات اجتماعية محددة الأهداف للتصدي لجائحة كوفيد-19

18-361 بغية التصدي للزيادة في الفقر والضعف الناجمين عن جائحة كوفيد-19، عرض البرنامج الفرعي أدلة جديدة على نسب الضعف الاقتصادي للسكان وقدم خيارات متعلقة بالسياسات الاجتماعية قائمة على أسس تجريبية. وتبين الزيادة المتوقعة في الفقر بسبب جائحة كوفيد-19 والتغطية غير الكافية عن طريق السياسات الاجتماعية أهمية استعراض أساليب قياس الفقر والضعف من أجل اقتراح استجابات في مجال تصميم السياسات. وأسهم البرنامج الفرعي في إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف من خلال تطوير أدوات تحليلية لقياس ورصد الفقر والضعف، والإشارة إلى كيفية ارتباطها بالاستثمارات الاجتماعية وصياغة السياسات. وبناء على طلب دولتين من الدول الأعضاء، طور البرنامج الفرعي منتجات معرفية حول إمكانات الأدوات الرقمية في تعزيز جودة المدارس الثانوية ودعم إعادة تقويم استراتيجية صحية وطنية للفترة 2019-2023 للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-362 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعزيز دولتين من الدول الأعضاء قدرتهما الوطنية على صياغة سياسات اجتماعية شاملة للتصدي لجائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 18-37).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
خمس دول أعضاء لديها قدرة معززة على رصد الاستثمارات الاجتماعية (تشاد وكينيا وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا)	خمس دول أعضاء ستضع سياسات اجتماعية شاملة (تشاد وكينيا وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا)	دولتان من الدول الأعضاء (إثيوبيا وناميبيا) لديهما قدرات وطنية معززة على صياغة سياسات اجتماعية شاملة تهدف إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، من خلال إنتاج أدوات سياساتية للمشاركة التفاعلية مع مقرري السياسات الوطنيين

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

18-363 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي بعض المنجزات المستهدفة لمشروعين متعلقين بالسياسة الاجتماعية في أفريقيا من أجل تعزيز قدرات مقرري السياسات في بلدان مختارة؛ ووضع الصيغة النهائية للتقرير بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا؛ ووضع الصيغة النهائية للتقرير عن حالة التحضر في أفريقيا من أجل تقرير السياسات القائم على الأدلة؛ وإجراء الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن أوجه الصلة بين الأمن والتنمية؛ وإعداد تقرير عن مؤشر الأمن البشري في أفريقيا؛ وإعداد موجز سياساتي بشأن الأمن والتنمية في أفريقيا. واعتمد البرنامج الفرعي نهجا إلكترونيا لتقديم حلقات عمل متعلقة ببناء القدرات بشأن السياسات الاجتماعية لمقرري السياسات في بلدان مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمَت على شبكة الإنترنت حلقات عمل بشأن التحضر والتنمية لبناء القدرات السياسية للدول الأعضاء وحضرها 414 من مقرري السياسات والخبراء الأفريقيين. وأثرت هذه التغييرات على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 أدناه.

18-364 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي عقد حلقة دراسية شبكية بشأن استجابة الصين وأفريقيا المشتركة للجائحة؛ وإعداد تقرير عن الحد من الفقر والضعف في أفريقيا خلال فترة نقشي جائحة كوفيد-19 وإقامة حوار عالمي مرافق له؛ وتقييم آثار الجائحة على الفقر والعمالة في إثيوبيا وناميبيا؛ وتقييم ورصد إمكانات الأدوات الرقمية في تحسين جودة المدارس الثانوية في إثيوبيا ومكافحة التهديد الناجم عن جائحة كوفيد-19 على التعليم؛ وتنظيم حلقة دراسية شبكية عن جائحة كوفيد-19 والأمن في أفريقيا، بمناسبة جانبي خلال المؤتمر الأفريقي السنوي للسلام والأمن؛ وإعداد تقرير عن الجائحة في المدن الأفريقية: الآثار وتدابير التصدي والتوصيات السياساتية، وتنظيم حلقة دراسية شبكية بهذا الشأن؛ وتعزيز معارف ومهارات الحكومات المحلية في أكرأ وياوندي وهاراري. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

18-365 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبيان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الهجرة الدولية في أفريقيا⁽²⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-366 أسهم البرنامج الفرعي في تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة بالتركيز على الهجرة داخل أفريقيا، التي تمثل أكثر من 70 في المائة من مجمل الهجرة الدولية. ودعم البرنامج الفرعي جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة واستخدامها في صياغة السياسات كجزء لا يتجزأ من معالجة مسألة عدم المساواة والقضاء على الفقر. وأسهم البرنامج الفرعي في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة عام 2030 عن طريق توفير بيانات محسنة لرصد التقدم المحرز في مجال تدفقات الهجرة وبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على توليد واستخدام بيانات الهجرة في صياغة السياسات. ودعم البرنامج الفرعي إعداد ثلاثة تقارير وطنية وتقرير استعراض إقليمي بشأن الاتفاق العالمي.

18-367 وساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز المعارف واعتماد المنتجات السياسية المتعلقة بالهجرة الأفريقية في ثلاث دول أعضاء (إثيوبيا والمغرب ونيجيريا)، وهو ما لم يشكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في اعتماد خمس دول أعضاء لهذه المنتجات (إثيوبيا، وزمبابوي، ومالي، والمغرب، ونيجيريا)، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد أُرِجى التقريران الوطنيان المتبقيان عن زمبابوي ومالي، وأُرِجى أيضاً وضع الصيغة النهائية للتقرير الإقليمي عن الهجرة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-368 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بعمليات لبناء القدرات في مجال توليد بيانات وإحصاءات الهجرة من أجل إدماج قضايا الهجرة على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية، كما سيقدم مساهمات في الاستعراضات الإقليمية المنتظمة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18-38).

الجدول 18-38

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
عقد مشاورات دون إقليمية وإقليمية بشأن إعداد التقارير دراسات حالات	زيادة المعارف الناتجة من تقارير دراسات حالات	تعزيز معرفة ثلاث دول أعضاء (إثيوبيا والمغرب ونيجيريا) بالمنتجات	تعزيز القدرات والتنمية وزيادة المعرفة بشأن الهجرة الدولية من قبل ست دول أعضاء (جنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وكوت ديفوار ومالي والمغرب)، مما يعمق التحليل القائم	تعزيز القدرات على جمع وتحليل ونشر بيانات المنتجات المعرفية
الرئيسية ومواد الدعوة المتعلقة بالهجرة	إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسنغال والكاميرون والمغرب	السياساتية المُعدّة بشأن الهجرة الأفريقية واعتمادها لهذه المنتجات	خطوط التنمية الوطنية في سبغ دول أعضاء	خطوط التنمية الوطنية في سبغ دول أعضاء

(25) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 18)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
				وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك خمس دول أعضاء في العنصر المتعلق بتحديد الهوية الرقمية للمهاجرين في القرن الأفريقي

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: اعتماد أطر حضرية لإيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية في أفريقيا⁽²⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

18-369 عزز البرنامج الفرعي معارف ومهارات مقرري السياسات الأفريقيين في تصميم استراتيجيات حضرية للتنمية الوطنية وخطط التكامل الصناعي والإقليمي، بغية تسريع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات استشارية تقنية إلى الدول الأعضاء من أجل إدماج الأولويات الحضرية استراتيجيا في تخطيطها الاقتصادي والإنمائي الوطني. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي قدرات الحكومات المحلية على رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعراضات المحلية الطوعية. وكمثال على ذلك، دعم البرنامج الفرعي صياغة إطار وطني للتنمية الإقليمية كمساهمة في الخطة الإنمائية الوطنية الإثيوبية الممتدة على عشر سنوات، وساعد خمس حكومات محلية في صياغة الاستعراضات المحلية الطوعية (أكرا، وياوندي، وهاراري، وشلالات فيكتوريا في زيمبابوي، ومقاطعة نغورا في أوغندا).

18-370 وساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرات ست حكومات وطنية ومحلية على تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الحضرية للتخطيط الإنمائي الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-371 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيولد البرنامج الفرعي المعارف، ويقدم التدريب، ويدعم من الناحية التقنية صياغة استراتيجيات للتحضر الذي يتسم بحسن التخطيط والإدارة والذي ينتج فرص العمل بكثرة، الأمر الذي يمكن من تحقيق التنوع الاقتصادي. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18-39).

(26) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
البلدان تضع أولويات	البلدان تعتمد أولويات	تعزيز قدرات ست	صياغة استراتيجية	تعزيز قدرات خمس دول
أفريقية لتنفيذ الخطة	أفريقية لتنفيذ الخطة	حكومات وطنية ومحلية	حضرية وإطار استثماري	أعضاء على وضع
الحضرية الجديدة، بما في	الحضرية الجديدة من	في تصميم وتنفيذ ورصد	للتخطيط الإنمائي الوطني	استراتيجيات للتعبيل بإيجاد
ذلك إيجاد فرص العمل	خلال اللجنة الفنية	الاستراتيجيات الحضرية	فرص العمل في المناطق	الحضرية في سياق التخطيط
والتحول الاقتصادي	المتخصصة لشؤون	للتخطيط الإنمائي الوطني	الإنمائي الوطني	
	الخدمات العامة	وتحقيق أهداف التنمية		
	والحكومات المحلية	المستدامة		
	والتنمية الحضرية			
	واللامركزية			

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة القدرات الوطنية على تصميم سياسات شاملة للجميع

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

18-372 أدى الأثر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفقر والضعف في أفريقيا. فقد أجهت الجائحة قدرات الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه أتاحت فرصا للتفكير في كيفية تصميم السياسات الاجتماعية وتوسيع نطاقها على نحو أنسب لحماية الفئات الأفقر والسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

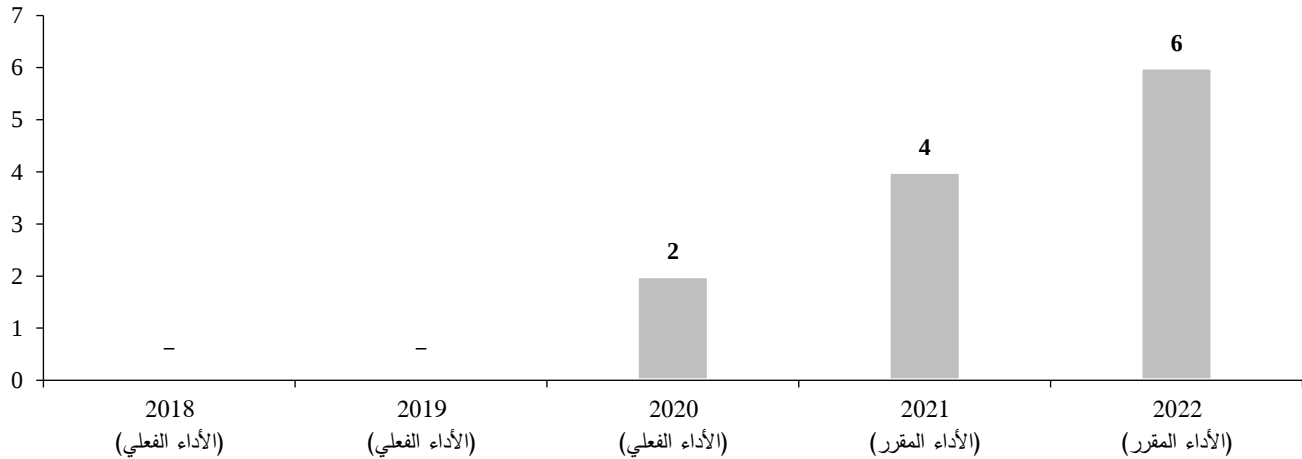
18-373 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أنه لم يستخدم الأدوات الرقمية بالقدر الكافي لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وهو ما اتضح خلال جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضع البرنامج الفرعي أدوات ومنصات رقمية مناسبة لضمان تقديم دعمه بفعالية إلى الدول الأعضاء بشأن الحد من الفقر وعدم المساواة، بسبل منها استحداث واستخدام منصة إلكترونية لتبادل المعلومات بشأن إدارة المخاطر وأوجه الضعف. ويخطط البرنامج الفرعي كذلك لتقديم الدعم إلى الحكومات الأفريقية بالاعتماد على عمله المتعلق بتعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية من أجل التعافي السريع من جائحة كوفيد-19. وسيوسع نطاق الأدوات التحليلية والمعارف التي تم تطويرها لتحسين قياس الفقر وتحديد مكان الضعف.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-374 يتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام ست دول أعضاء باستخدام السياسات والأدوات الرقمية لتصميم سياسات اجتماعية شاملة محسنة بهدف الحد من المخاطر وأوجه الضعف (انظر الشكل السادس والعشرين من الباب 18).

الشكل السادس والعشرون من الباب 18

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تستخدم أدوات لتصميم سياسات اجتماعية شاملة للحد من المخاطر وأوجه الضعف (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

375-18 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	146/72	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014	234/65
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية	224/75	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم	312/65
الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)		الخطة الحضرية الجديدة	256/71
		متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	144/72

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع	5/2014
---	--------

قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه	909 (د-46)
الهجرة الدولية في أفريقيا	940 (د-49)

المنجزات المستهدفة

376-18 يعرض الجدول 18-40 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق

الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء			
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1 -	1	-	-	تقرير مقدم إلى اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية عن أعمال البرنامج الفرعي
	4	-	-	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2 -	4	-	-	اجتماعات اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بشأن عمل البرنامج الفرعي
باء -	توليد المعارف ونقلها			
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
3 -	2	2	5	مشاريع بشأن التحضر والتنمية لبناء قدرات مقرري السياسات الوطنية
4 -	1	2	2	مشاريع بشأن السياسة الاجتماعية في أفريقيا لتعزيز قدرات مقرري السياسات في بلدان مختارة
5 -	1	-	2	مشروع يهدف إلى بناء قدرات مقرري السياسات الوطنيين في سياق التأزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن
6 -	-	-	1	برنامج زمالات للباحثين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال المكاسب الديمغرافية والعمالة والتحضر والهجرة
	1	-	-	
	14	12	8	10 الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
7 -	4	2	4	حلقات عمل بشأن التحضر والتنمية لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال السياسات
8 -	1	-	-	حلقة عمل بشأن السلام والأمن في أفريقيا في سياق الأمن البشري
9 -	8	6	5	حلقات عمل لبناء القدرات بشأن السياسات الاجتماعية لمقرري السياسات وحوارات بشأن السياسات في بلدان مختارة
10 -	-	1	1	حوار سياساتي رفيع مستوى بشأن التأزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن
11 -	1	-	-	حوار سياسي رفيع المستوى بشأن مؤشر الأمن البشري الأفريقي
	5	4	1	4 المنشورات (عدد المنشورات)
12 -	1	-	-	تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا
13 -	1	1	-	تقرير عن حالة التحضر في أفريقيا من أجل تقرير السياسات القائم على الأدلة
14 -	1	-	1	تقرير عن استراتيجيات تقليص فجوة الفقر في أفريقيا
15 -	1	-	1	تقرير عن مؤشر الأمن البشري الأفريقي؛ الفوائد النوعية والكمية
16 -	1	-	1	تقرير عن الهجرة الدولية في أفريقيا
17 -	-	1	-	تقرير الهجرة في أفريقيا
18 -	1	-	-	تقرير عن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة
19 -	1	-	-	تقرير عن المؤتمر الدولي للمكان والتنمية
20 -	-	-	1	تقرير عن الجائحة في المدن الأفريقية: الآثار وتدابير التصدي والتوصيات السياساتية
	3	2	-	5 المواد التقنية (عدد المواد)
21 -	1	-	-	موجز سياساتي بشأن تحسين رصد ديناميات التحضر

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

22 - موجزات سياساتية بشأن التحضر لزيادة وعي مقرري السياسات الأفريقيين	2	-	1	1
23 - موجزات سياساتية بشأن توسيع نطاق رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا: تقرير في بلدين	2	-	-	-
24 - موجز سياساتي بشأن الأمن والتنمية في أفريقيا في سياق الأمن البشري	1	-	-	-
25 - موجز سياساتي بشأن الفقر وعدم المساواة	-	-	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: نشر منتجات معرفية وتحسين البيانات والإحصاءات لأغراض السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات القائمة على الأدلة لفائدة مقرري السياسات الوطنيين في ثلاث دول أعضاء؛ وتقديم المساعدة التقنية لتحسين القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها لما عدده 100 من مقرري السياسات؛ وإجراء حوارات سياساتية من أجل تعزيز التعلم في مجال السياسات وتبادلها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرات ومطويات ومواد الدعوة بشأن عمل البرنامج الفرعي؛ ومناسبات خاصة تُقام خلال المناسبات العالمية والإقليمية ذات الصلة؛ وحلقات دراسية شبكية وحلقات دراسية عبر الإنترنت.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: التوعية الصحفية والإعلامية بشأن دور المدن والسياسة الاجتماعية في تنمية أفريقيا.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: منصة رقمية للتبادل والتعلم من الأقران بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية في أفريقيا؛ ومنصة معارف ورقم قياسي مركب لمؤشر الأمن البشري الأفريقي متاح كمصدر مفتوح على الإنترنت بحلول عام 2022.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 لمحة عامة

377-18 ترد في الجداول 41-18 إلى 43-18 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 41-18

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغييرات						نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغييرات الفنية	التعديلات الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتصلة بالوظائف	48 137,5	51 916,9	-	-	-	(343,0)	(343,0)	(343,0)	(0,7)	51 573,9				
تكاليف الموظفين الأخرى	2 391,8	4 283,7	-	-	-	(28,3)	(28,3)	(28,3)	(0,7)	4 255,4				
الضيافة	1,5	19,4	-	-	-	-	-	-	-	19,4				
الخبراء الاستشاريون	2 643,0	1 153,3	-	-	-	(1,1)	(1,1)	(1,1)	(0,1)	1 152,2				
الخبراء	368,3	2 160,0	-	-	-	(86,7)	(86,7)	(86,7)	(4,0)	2 073,3				
سفر الموظفين	671,4	1 231,1	-	-	-	(52,9)	(52,9)	(52,9)	(4,3)	1 178,2				
الخدمات التعاقدية	8 395,4	6 936,6	-	-	-	(779,7)	(779,7)	(779,7)	(11,2)	6 156,9				
مصرفات التشغيل العامة	5 089,9	5 251,2	-	-	-	564,9	564,9	564,9	10,8	5 816,1				
اللوازم والمواد	625,8	1 532,6	-	-	-	(12,6)	(12,6)	(12,6)	(0,8)	1 520,0				
الأثاث والمعدات	4 949,0	2 599,4	-	-	-	172,9	172,9	172,9	6,7	2 772,3				
تحسين أماكن العمل	1 468,0	52,9	-	-	-	42,7	42,7	42,7	80,7	95,6				
المنح والمساهمات	2 470,5	537,2	-	-	-	-	-	-	-	537,2				
التغييرات الأخرى	24,6	-	-	-	-	-	-	-	-	-				
المجموع	77 236,8	77 674,3	-	-	-	(523,8)	(523,8)	(523,8)	(0,7)	77 150,5				

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م ف و، موظف فني وطني؛ ر م، الرتبة المحلية؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

الجدول 18-42

الباب عموماً: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022^(أ)

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
535	1 و أ ع، 2 مد-2، 15 مد-1، 43 ف-5، 69 ف-4، 76 ف-3، 27 ف-1/2، 15 م ف و، 287 ر م
(2)	1 ف-4 و 1 ف-3 في إطار الدعم البرنامجي
533	1 و أ ع، 2 مد-2، 15 مد-1، 43 ف-5، 68 ف-4، 75 ف-3، 27 ف-1/2، 15 م ف و، 287 ر م

(أ) يرد في المرفق الثالث مزيد من المعلومات عن التغيرات في الوظائف.

الجدول 18-43

الباب عموماً: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2021 ^(أ)	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	المقترح لعام 2022 ^(أ)
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	-	-	-	-	1
مد-2	2	-	-	-	-	2
مد-1	15	-	-	-	-	15
ف-5	43	-	-	-	-	43
ف-4	69	-	-	(1)	(1)	68
ف-3	76	-	-	(1)	(1)	75
ف-1/2	27	-	-	-	-	27
المجموع الفرعي	233	-	-	(2)	(2)	231
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
ر م	287	-	-	-	-	287
م ف و	15	-	-	-	-	15
المجموع الفرعي	302	-	-	-	-	302
المجموع	535	-	-	(2)	(2)	533

(أ) تشمل وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة (1 ف-3 و 1 موظف فني وطني).

18-378 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول 18-44 إلى 18-46 وفي الشكل السابع والعشرين من الباب 18.

18-379 وتبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما مقداره 77 150 500 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، الأمر الذي يعكس انخفاضا صافيا قدره 523 800 دولار (أو نسبة 0,7 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتتجم التغييرات في الموارد عن عامل واحد هو التغييرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات بالكامل وبكفاءة وفعالية.

الجدول 18-44

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل)
ألف - أجهزة تقرير السياسات	176,2	473,2	-	-	-	-	-	473,2
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	8 706,3	8 673,0	-	-	47,6	47,6	0,5	8 720,6
جيم - برنامج العمل								
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	1 971,4	3 461,3	-	-	(11,8)	(11,8)	(0,3)	3 449,5
2 - التكامل الإقليمي والتجارة	3 283,3	3,133,3	-	-	(5,3)	(5,3)	(0,2)	3 128,0
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	2 418,9	2 791,6	-	-	(8,2)	(8,2)	(0,3)	2 783,4
4 - البيانات والإحصاءات	6 728,9	4 613,1	-	-	(13,4)	(13,4)	(0,3)	4 599,7
5 - التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	3 033,9	3 017,0	-	-	106,4	106,4	3,5	3 123,4
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	912,4	997,9	-	-	(7,4)	(7,4)	(0,7)	990,5
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية								
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	2 648,0	3 148,4	-	-	(26,6)	(26,6)	(0,8)	3 121,8
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	3 027,5	3 224,5	-	-	(28,3)	(28,3)	(0,9)	3 196,2
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	3 408,4	4 103,1	-	-	(36,5)	(36,5)	(0,9)	4 066,6
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	2 453,3	2 933,5	-	-	(27,8)	(27,8)	(0,9)	2 905,7
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	2 475,8	2 638,9	-	-	(24,7)	(24,7)	(0,9)	2 614,2
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي 7	14 013,0	16 048,4	-	-	(143,9)	(143,9)	(0,9)	15 904,5
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	1 329,8	1 318,7	-	-	-	-	-	1 318,7

العنصر/البرنامج الفرعي	التغيرات						نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	2 770,5	3 082,8	-	-	-	(10,3)	(10,3)	(0,3)	3 072,5					
المجموع الفرعي، جيم	36 462,1	38 464,1	-	-	-	(93,9)	(93,9)	(0,2)	38 370,2					
دال - الدعم البرنامجي	31 892,2	30 064,0	-	-	-	(477,5)	(477,5)	(1,6)	29 586,5					
المجموع الفرعي، 1	77 236,8	77 674,3	-	-	-	(523,8)	(523,8)	(0,7)	77 150,5					

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام		مجموع التغيرات	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022
	2020	2021			
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	348,9	174,4	-	-	174,4
جيم - برنامج العمل					
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	126,8	-	1 017,2	-	1 017,2
2 - التكامل الإقليمي والتجارة	4 021,5	8 210,4	(4 776,8)	(58,2)	3 433,6
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	48,4	567,7	95,5	16,8	663,2
4 - البيانات والإحصاءات	771,5	1 264,2	(174,9)	(13,8)	1 089,3
5 - التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	1 872,8	3 692,3	(1 614,7)	(43,7)	2 077,6
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	239,4	1 106,2	(881,5)	(79,7)	224,7
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية ^(أ)					
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	48,3	-	-	-	-
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	598,0	786,5	(136,5)	(17,4)	650,0
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	97,6	88,5	(88,5)	(100,0)	-
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	(6,2)	-	250,0	-	250,0
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	(1,6)	-	297,6	-	297,6
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي 7	736,0	875,0	322,6	36,9	1 197,6
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	1 585,5	1 623,0	-	-	1 623,0

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام تقديرات عام		مجموع التغيرات النسبة المئوية		تقديرات عام 2022
	2021	2020			
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	1 106,2	-	484,3	43,8	1 590,5
المجموع الفرعي، جيم	18 445,0	9 401,8	(5 528,3)	(30,0)	12 916,7
دال - الدعم البرنامجي	6 822,8	5 873,7	-	-	6 822,8
المجموع الفرعي، 2	25 442,2	15 624,4	(5 528,3)	(21,7)	19 913,9
المجموع	103 116,5	92 861,2	(6 052,1)	(5,9)	97 064,4

(أ) تعزى النفقات السلبية في إطار الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى إغلاق التزامات الفترة السابقة (2019 وما قبلها) في عام 2020؛ وقد أُلغيت المنح المقدمة في إطار هذين العنصرين في عام 2020، وانعكس إلغاء التزامات الفترة السابقة وما نجم عنها من أرصدة سلبية للنفقات في تقارير الجهات المانحة ذات الصلة.

الجدول 18-45

الباب عموماً: الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	53	-	-	-	-	53
جيم - برنامج العمل						
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	25	-	-	-	-	25
2 - التكامل الإقليمي والتجارة	22	-	-	-	-	22
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	18	-	-	-	-	18
4 - البيانات والإحصاءات	36	-	-	-	-	36
5 - التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	20	-	-	-	-	20
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	6	-	-	-	-	6
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية						
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	19	-	-	-	-	19
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	18	-	-	-	-	18
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	23	-	-	-	-	23

الباب 18 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	20	-	-	-	-	20
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	20	-	-	-	-	20
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي 7	100	-	-	-	-	100
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	-	-	-	-	-	-
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	21	-	-	-	-	21
المجموع الفرعي، جيم	248	-	-	-	-	248
دال - الدعم البرنامجي	234	-	-	(2)	(2)	232
المجموع الفرعي، 1	535	-	-	(2)	(2)	533

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	
		مجموع التغيرات	تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-
جيم - برنامج العمل	-	-	-
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	-	-	-
2 - التكامل الإقليمي والتجارة	8	-	8
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	-	-	-
4 - البيانات والإحصاءات	3	-	3
5 - التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	4	-	4
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	-	-	-
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	-	-	-
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	-	-	-
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	-	-	-
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	-	-	-
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	-	-	-

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	-	-
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي 7	-	-
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	20	20
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	-	-
المجموع الفرعي، جيم	35	35
دال - الدعم البرنامجي	31	31
المجموع الفرعي، 2	66	66
المجموع	601	599 (2)

الجدول 18-46

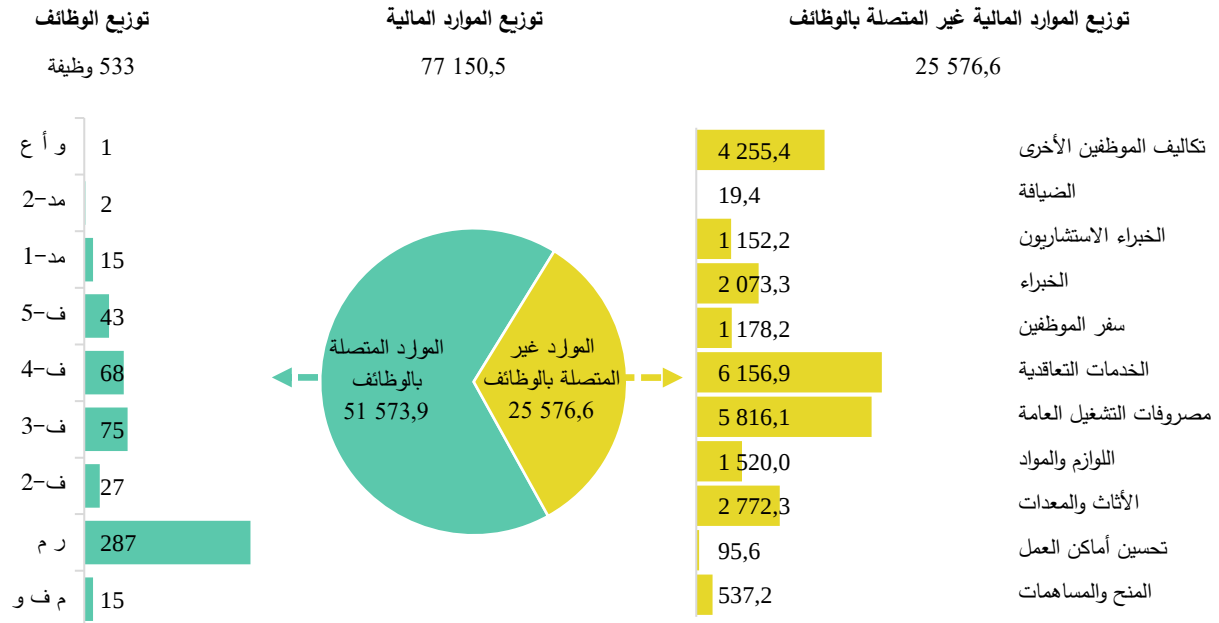
الباب عموماً: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
48 137,5	51 916,9	-	-	(343,0)	(343,0)	(0,7)
الموارد المتصلة بالوظائف						
29 099,3	25 757,4	-	-	(180,8)	(180,8)	(0,7)
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
77 236,8	77,674,3	-	-	(523,8)	(523,8)	(0,7)
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
233		-	-	(2)	(2)	(0,9)
الفئة الفنية والفئات العليا						
302		-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
535		-	-	(2)	(2)	(0,4)
المجموع						

الشكل السابع والعشرون من الباب 18
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التغيرات الأخرى

18-380 كما هو مبين في الجدول 18-44 (1)، تعكس التغيرات في الموارد انخفاضا صافيا قدره 523 800 دولار على النحو التالي:

(أ) **التوجيه التنفيذي والإدارة** - تتعلق الزيادة الصافية البالغة 47 600 دولار في الموارد غير المتصلة بالوظائف بما يلي:

- 1' زيادة الاحتياجات في إطار الأثاث والمعدات (118 100 دولار) لدعم خطة استمرارية تصريف الأعمال؛
 - 2' زيادة الاحتياجات في إطار مصرفات التشغيل العامة (23 500 دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات المتوقعة من الاتصالات نتيجة لاستمرار تنفيذ ممارسات العمل المرنة؛
 - 3' انخفاض الاحتياجات، ويقابل ذلك جزئيا زيادة الاحتياجات المذكورة أعلاه:
- أ - في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (24 700 دولار)، للأخذ في الاعتبار انخفاض الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة والعمل الإضافي بسبب تحسن الكفاءة في استخدام الموارد البشرية من خلال ترتيبات العمل المرنة؛

ب - في إطار سفر الموظفين (200 30 دولار)، للأخذ في الاعتبار زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن الحضور الشخصي للمناسبات؛

ج - في إطار الخدمات التعاقدية (500 38 دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من الطباعة الخارجية تماشياً مع الزيادة المتوقعة في استخدام المرافق الداخلية لأغراض الطباعة؛

د - في إطار الخبراء الاستشاريين (600 دولار)، الأمر الذي يعكس زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد وترتيبات العمل عن بعد عوضاً عن السفر؛

(ب) البرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة - يعكس الانخفاض البالغ 11 800 دولار في إطار الخبراء الاستشاريين (700 6 دولار) والخبراء (100 5 دولار) زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن السفر؛

(ج) البرنامج الفرعي 2، التكامل الإقليمي والتجارة - يعكس الانخفاض البالغ 5 300 دولار في إطار الخبراء أساساً زيادة في استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن الحضور الشخصي للمناسبات والاجتماعات وتراجع سفر الخبراء؛

(د) البرنامج الفرعي 3، تنمية القطاع الخاص وتمويله - يعكس الانخفاض البالغ 8 200 دولار في إطار الخبراء زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن الحضور الشخصي للمناسبات والاجتماعات وتراجع سفر الخبراء؛

(هـ) البرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات - يعكس الانخفاض البالغ 13 400 دولار في إطار الخبراء أساساً زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن الحضور الشخصي للمناسبات والاجتماعات وتراجع سفر الخبراء؛

(و) البرنامج الفرعي 5، التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية - تتعلق الزيادة الصافية البالغة 106 400 دولار في الموارد غير المتصلة بالوظائف، بما يلي:

1' زيادة قدرها 119 600 دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، الأمر الذي يعكس النقل الداخلي المقترح لوظيفة مساعدة مؤقتة عامة واحدة لموظف إدارة البرامج من عنصر الدعم البرنامجي بغية تعزيز قدرة البرنامج الفرعي على إدارة البرامج؛

2' الانخفاض البالغ 13 200 دولار يعكس زيادة في استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن الحضور الشخصي للمناسبات والاجتماعات وتراجع سفر الخبراء؛

(ز) البرنامج الفرعي 6، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - تتعلق الزيادة الصافية البالغة 7 400 دولار في الموارد غير المتصلة بالوظائف، بما يلي:

1' انخفاض الاحتياجات في إطار الخبراء (800 43 دولار) بسبب زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن سفر الخبراء؛

2' زيادة الاحتياجات، ويقابل ذلك جزئياً الانخفاضات المذكورة أعلاه:

أ - في إطار الخبراء الاستشاريين (800 16 دولار)، بسبب ضرورة استقدام مزيد من الخبراء الاستشاريين لتيسير العمل في الدول الأعضاء المختارة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

ب - في إطار الخدمات التعاقدية (600 19 دولار)، من أجل تغطية تكاليف المنصة الرقمية لتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء الافتراضية؛

(ح) البرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية - تتعلق الزيادة الصافية البالغة 143 900 دولار في الموارد غير المتصلة بالوظائف، بما يلي:

- 1' انخفاض الاحتياجات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (8 500 دولار)؛
- 2' انخفاض الاحتياجات في إطار الخبراء الاستشاريين (30 700 دولار)؛
- 3' انخفاض الاحتياجات في إطار سفر الموظفين (31 100 دولار)؛
- 4' انخفاض الاحتياجات في إطار الخدمات التعاقدية (115 600 دولار)؛
- 5' انخفاض الاحتياجات في إطار مصروفات التشغيل العامة (34 000 دولار)؛
- 6' انخفاض الاحتياجات في إطار اللوازم والمواد (29 800 دولار)؛
- 7' زيادة الاحتياجات، التي تقابل جزئيا الانخفاضات المذكورة أعلاه، في إطار الخبراء (32 400 دولار) والأثاث والمعدات (73 400 دولار).

ويعكس انخفاض الاحتياجات أساسا أوجه الكفاءة التي من المقرر تحقيقها من خلال زيادة استخدام المنصات الافتراضية عوضا عن السفر ومن خلال ترتيبات العمل المرنة المستمرة التي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد البشرية؛ وزيادة استخدام المنشورات الإلكترونية ومواد الاتصال عوضا عن النسخ المطبوعة؛ والانخفاض المتوقع في الاحتياجات من المرافق والنقل واستئجار المعدات واستئجار أماكن عقد المؤتمرات؛ والانخفاض المتوقع في الاحتياجات من القرطاسية واللوازم المكتبية. وتعكس الاحتياجات المتزايدة أساسا الحجم المتوقع للحوارات في مجال السياسات والتفاعلات المتصلة بالمنتجات المعرفية مع الخبراء الوطنيين والأشخاص ذوي الخبرات على المستوى الوطني، والزيادة المتوقعة في عدد اجتماعات أفرقة الخبراء المنظمة وفي عدد الخبراء المشاركين لضمان التمثيل المتساوي لجميع الدول الأعضاء؛ ورصد مخصصات لشراء مركبات بديلة ومعدات رئيسية أخرى؛

(ط) البرنامج الفرعي 9، الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية - يتعلق الانخفاض الصافي البالغ 10 300 دولار بانخفاض الاحتياجات في إطار الخبراء (30 100 دولار)، وسفر الموظفين (800 دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (100 دولار)، والخدمات التعاقدية (400 دولار)، مما يعكس أساسا زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضا عن الحضور الشخصي للمناسبات والاجتماعات، وتحسن الكفاءة في استخدام الموارد البشرية من خلال ترتيبات عمل مرنة وخفض الاحتياجات من النسخ المطبوعة، ويقابل ذلك جزئيا ارتفاع الاحتياجات في إطار الخبراء الاستشاريين (21 100 دولار)، مما يعكس زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاستعانة بخبراء استشاريين لتيسير العمل على إنتاج مساهمات تحليلية بشأن الحد من أوجه الضعف والفقر وعدم المساواة في الدول الأعضاء المختارة؛

(ي) الدعم البرنامجي - تتعلق الزيادة الصافية البالغة 477 500 دولار بما يلي:

- 1' الانخفاض البالغ 343 000 دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف، وهو ما يعكس الإلغاء المقترح لوظيفة أمين مكتبة (ف-4)، ووظيفة محرر إنكليزي (ف-3) بقتا شاغرتين على مدى أكثر من 24 شهرا قبل وضع تدبير تجميد التوظيف موضع التنفيذ (343 000 دولار). ويرى الأمين العام أن القدرة التي أثبتتها المنظمة على مواصلة تنفيذ ولاياتها تنفيذا كاملا من دون هاتين الوظيفتين تتيح فرصة لاقتراح إلغائهما؛

- 2' الانخفاض البالغ 114 600 دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، مما يعكس النقل الخارجي المقترح لوظيفة مساعدة مؤقتة عامة لموظف لإدارة البرامج (م ف و) إلى البرنامج الفرعي 5 بغية تعزيز قدرة البرنامج الفرعي على إدارة البرامج (119 600 دولار). ويقابل ذلك جزئياً ارتفاع الاحتياجات من العمل الإضافي لفريق إدارة المرافق، مما يعكس الزيادة المتوقعة في أعمال الصيانة في مبنين واقعين في النيجر والكونغو شِيدَا منذ 45 عاماً و 60 عاماً، وتحديث مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا (5 000 دولار)؛
- 3' الانخفاض الصافي البالغ 10 400 دولار، الأمر الذي يعكس تنفيذ ممارسات إعادة البناء على نحو أفضل، لا سيما في استقدام الخبراء الاستشاريين (1 000 دولار)، للأخذ في الاعتبار زيادة استخدام التداول الافتراضي عن بعد عوضاً عن السفر، وفي إطار الأثاث والمعدات (18 600 دولار)، بسبب الانخفاض المتوقع في استبدال الأثاث والمعدات، مما يعكس استمرار ترتيبات العمل المرنة. وتقابل هذه الانخفاضات جزئياً زيادة في الاحتياجات من سفر الموظفين (9 200 دولار)، مما يعكس زيادة السفر الذي سيضطلع به موظفو إدارة المرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الخدمات من أجل تعزيز البنى التحتية للاتصالات والبيانات في المكاتب دون الإقليمية؛
- 4' الانخفاض البالغ 644 800 دولار في إطار الخدمات التعاقدية، الذي يعكس انخفاض الاحتياجات من عقود الخدمات، وصيانة المباني، والخدمات الكهربائية الميكانيكية، والبستنة (69 400 دولار)، ونقلها من الخدمات التعاقدية إلى مصروفات التشغيل العامة، لمواءمة تكلفة عقود الخدمات لصيانة المباني والخدمات الكهربائية الميكانيكية ومتطلبات البستنة مع فئتها المناسبة (575 400 دولار)؛
- 5' زيادة قدرها 575 400 دولار في إطار مصروفات التشغيل العامة، مما يعكس النقل من الخدمات التعاقدية، لمواءمة تكلفة عقود الخدمات لصيانة المباني والخدمات الكهربائية الميكانيكية ومتطلبات البستنة مع فئتها المناسبة؛
- 6' الزيادة البالغة 17 200 دولار في إطار اللوازم والمواد، للأخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في الاحتياجات من اللوازم والمواد التي تستخدمها إدارة المرافق؛
- 7' الزيادة البالغة 42 700 دولار في إطار تحسين المباني، مما يعكس الزيادة المتوقعة في أعمال الصيانة بسبب وجود مبان قديمة وأعمال التحسين المتصلة بإتاحة إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

381-18 كما هو مبين في الجدولين 18-44 (2) و 18-45 (2)، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تلقي مساهمات نقدية وعينية تكمل موارد الميزانية العادية. وفي عام 2022، تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية (المساهمات النقدية) بمبلغ 19 913 900 دولار، وستغطي تكاليف 66 وظيفة، على النحو الوارد في الجدول 18-45 (2). وتُعبأ معظم الموارد الخارجة عن الميزانية من مصادر ثنائية بموجب اتفاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية المعنية بالتنمية الأفريقية. وستمول الموارد في المقام الأول أنشطة التعاون التقني وستبني قدرات الدول الأعضاء في عدد من المجالات ذات الأولوية، مثل دعم البرنامج المعجل المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنشاء صندوق إعداد القيادات النسائية الأفريقية؛ وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز القدرات الاستشارية لإدارة الأراضي في أفريقيا؛ وتنفيذ سياسات إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا خلال الفترة 2019-2023؛ وبناء القدرات المتعلقة

بترتيبات تجارية أفريقية شاملة ومنصفة؛ وتعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم التكامل الاقتصادي وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ودعم تنمية القطاع الخاص؛ وتجميع شراء الأدوية والمنتجات الأساسية والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية. ويعزى الانخفاض المتوقع وقدره 5 528 300 دولار أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من السفر نتيجة زيادة استخدام المنصات الإلكترونية لإشراك الخبراء وإنجاز المشاريع الرئيسية، مثل شراء الأدوية والمنتجات الأساسية والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية وبناء قدرة النساء على الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أوائل عام 2022. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 20,5 في المائة من مجموع احتياجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

18-382 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا الباب لإشراف وكيل الأمين العام الذي لديه سلطة مفوضة من الأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

18-383 تغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتعلقة بالأجهزة الحكومية الدولية الدائمة وهيئات الخبراء والعمليات الحكومية الدولية، التي تتولى اللجنة مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتوفر اللجنة الولاية التشريعية وتوجيهات السياسة العامة لأعمال الأمانة. وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختصاصات اللجنة في قراره 671 ألف (د-25) المؤرخ 29 نيسان/أبريل 1958 وفي تعديلاته اللاحقة. وتتألف اللجنة من 54 عضواً وتقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتضمن الجدول 18-47 معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من احتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 18-47

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسة	البيان	معلومات إضافية	اعتمادات عام	تقديرات عام 2022
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورات سنوية لاستعراض أعمال أمانتها والموافقة على برنامج عملها السنوي والبت في توصيات هيئاتها الفرعية وتوصيات الأمانة التنفيذية، والدورة السنوية هي أيضاً بمثابة محفل لتوضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولجنة الخبراء جزء لا يتجزأ من دورة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي تجتمع قبل مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتقدم الدعم التقني له.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) المؤرخ 29 نيسان/أبريل 1958 العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2022: 1	223,2	223,2
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء	تعقد اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء دون الإقليمية الخمس اجتماعاتها سنوياً بين شهري شباط/فبراير وأذار/مارس قبل انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتقدم تقاريرها إليه. وتشرف هذه اللجان بصفة عامة على صياغة وتنفيذ برنامج عمل وأولويات المكاتب دون الإقليمية، وتقدم توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) المؤرخ 29 نيسان/أبريل 1958 والتعديلات اللاحقة العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2022: 1	مدرج في ميزانية المكاتب الإقليمية	مدرج في ميزانية المكاتب الإقليمية

			والاجتماعية في مناطقها دون الإقليمية، وكذلك بشأن تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي. وهي تتيح أيضا منصة للاجتماعات الوزارية دون الإقليمية لمناقشة تحديات إنمائية محددة على الصعيد دون الإقليمي وتعرض وثائقها الختامية على المؤتمر.		
50,0	50,0	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 966 (د-52) المؤرخ 26 آذار/مارس 2019 العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2022: 1	أُنشئت اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية لتقديم المشورة والتوجيهات القائمة على الأدلة بشأن مسائل متعلقة بالحوكمة الاقتصادية، بما في ذلك تعزيز الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية الشاملة، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، بالإضافة إلى الربط الشبكي ودعم عمليات الحوكمة الإقليمية والعالمية مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتمثيل أفريقيا في المنتديات الدولية مثل مجموعة العشرين.	اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية	
50,0	50,0	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 966 (د-52) المؤرخ 26 آذار/مارس 2019 العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2022: 1	تتيح اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات منتدى للتداول بشأن القضايا المتعلقة بالإحصاءات والبيانات، وتقديم التوجيهات بشأن القضايا الناشئة في إنتاج البيانات وتبادلها وتحليلها؛ وإدخال الابتكار في البيانات؛ واستكشاف الثغرات في القدرات والبيانات. وتكفل اللجنة أن تتمتع جميع البلدان الأعضاء بالقدرة على توفير بيانات عن مجموعة متنوعة من قضايا التنمية، وتسعى إلى تشجيع تنسيق الأنشطة الإحصائية، وتعزيز الممارسات السليمة في مجال الإحصاءات، وكفالة الاتساق في أداء النظام الإحصائي في أفريقيا.	اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات	
50,0	50,0	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 966 (د-52) المؤرخ 26 آذار/مارس 2019 العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2022: 1	توفر اللجنة منتدى للحوار وبناء توافق الآراء في المجالات الهامة المتمثلة في تنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا، والأهم من ذلك أنها تؤدي دور المحفز للتعبئة بالنقد على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذه المجالات. وتركز اللجنة على مسائل مواضيعية وناشئة ذات صلة بهذه المجالات المحددة، بغية تقييم ما أحرزته الدول الأعضاء الأفريقية من تقدم في هذه المجالات.	اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا	
50,0	50,0	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 966 (د-52) المؤرخ 26 آذار/مارس 2019 العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين عدد الدورات في عام 2022: 1	تقدم اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية التوجيهات والإرشادات لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن النهوض بالتنمية المستدامة، ولا سيما من خلال التحول الزراعي، وتعزيز الإدارة وتحويل الأراضي والموارد الطبيعية الأفريقية، وإدماج القدرة على تحمل تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق، بسبل منها التكنولوجيا والابتكار.	اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية	

وتقدم اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بوصفها منتدى للحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء، التوجيهات المتعلقة بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المستقبل وتركيزها الاستراتيجي على القضايا الناشئة الرئيسية المتصلة بالزراعة، والاقتصاد الأزرق، وتغير المناخ، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر، وذلك دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، فضلاً عن دعم تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعددية وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، اللذين اعتمدهما رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في عام 2009، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 966 (د-52) المؤرخ 26 آذار/مارس 2019
العضوية: 54 من المسؤولين الحكوميين
عدد الدورات في عام 2022: 1

تستعرض اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية العمل المضطلع به في إطار البرامج الفرعية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبالفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية. وتوفر هذه اللجنة منتدى لتحليل العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من حيث صلاته بأولويات أفريقيا في مجال الحد من الفقر وعدم المساواة، والتحضر المستدام، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسياسة الاجتماعية. وتكتسي اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية أهمية أيضاً بوصفها منتدى للحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء لتوجيه العمل في المستقبل توجيهها استراتيجيا في هذه المجالات المهمة من خطة التنمية الأفريقية، والأهم من ذلك أنها تعمل كحافز للتعبير بالتقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذه المجالات. وتشدد على المسائل المواضيعية والناشئة ذات الصلة بمجالات تركيزها المحددة، بغية تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية الأعضاء في هذه المجالات وتحديد اتجاهات السياسة العامة.

اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية

473,2

473,2

المجموع

18-384 لجنة الخبراء جزء لا يتجزأ من دورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتجتمع قبل انعقاد مؤتمر الوزراء وتقدم له الدعم. وفي دورة اللجنة لعام 2022، ستُعقد لجنة الخبراء في جزء أولي للنظر في البنود البرنامجية من جدول الأعمال، يليه الجزء الوزاري.

18-385 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 473 200 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-48 وفي الشكل الثامن والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-48

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

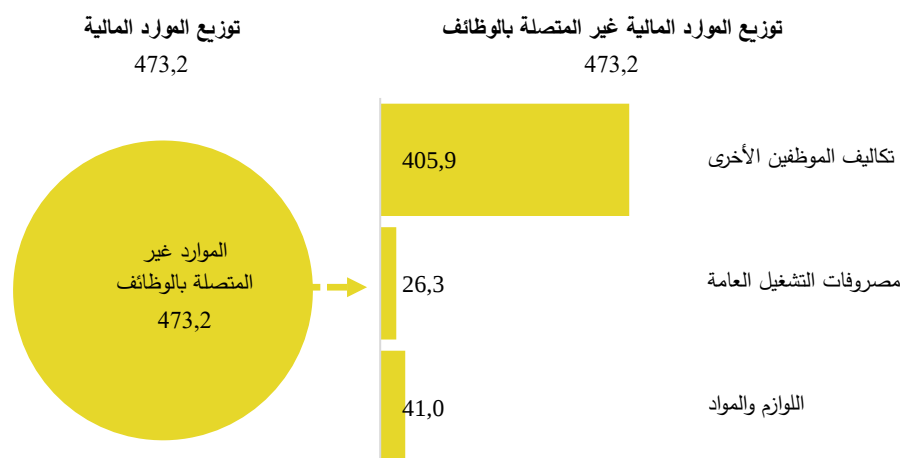
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات						نققات عام		
تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	عام 2021	2020	
473,2	—	—	—	—	—	473,2	176,2	الموارد غير المتصلة بالوظائف
473,2	—	—	—	—	—	473,2	176,2	المجموع

الشكل الثامن والعشرون من الباب 18

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(آلاف دولارات الولايات المتحدة)



التوجيه التنفيذي والإدارة

18-386 يتألف عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة من مكتب الأمانة التنفيذية، ومكتب نائب الأمانة التنفيذية (البرامج)، ومكتب نائب الأمانة التنفيذية (الدعم البرنامجي)، وشعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج واستمرارية تصريف الأعمال. ويشمل مكتب الأمانة التنفيذية المكتب الاستشاري المعني بأهداف التنمية المستدامة، وقسم الشراكات وتعبئة الموارد، ومكتب دعم الأمانة المشتركة وقسم الاتصالات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام.

18-387 ويدوم مكتب الأمانة التنفيذية ومكتب نائب الأمانة التنفيذية على توطيد وإدارة أواصر الشراكة والتعاون بصورة فعالة مع المنظمات الأفريقية الرئيسية، لا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الجهات الرئيسية الأخرى ذات المصلحة، من أجل تعزيز أوجه التآزر بين السياسات المتعلقة بالمسائل الإنمائية الكبرى. ويكفل مكتب الأمانة التنفيذية أن تكون أولويات التنمية في أفريقيا وموقفها من القضايا البالغة الأهمية منعكسة على المستوى العالمي، ويوفر التوجيه والقيادة في مجال السياسات فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية بما يتماشى مع الأهداف المحددة في خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المكتب بدور قيادي بالغ الأهمية في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وكذلك في المبادرات الخاصة التي تعزز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتالي توفر المزيد من الزخم لخطة تنمية أفريقيا.

388-18 ومكتب الأمانة التنفيذية مسؤول عن إقامة وتعهد الشراكات الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الشركاء في التنمية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وعلاوة على ذلك، فهو مسؤول عن تعبئة موارد من خارج الميزانية لدعم الأولويات الجديدة والناشئة ذات الأهمية للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. ويقوم المكتب، من خلال قسم الاتصالات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام بإبراز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنتجاتها المعرفية على الصعيدين العالمي والإقليمي. والمكتب مسؤول أيضاً عن كفاءة استمرارية تصريف الأعمال.

389-18 ويقدم مكتب الأمانة التنفيذية الدعم في تحديد التوجه الاستراتيجي العام وإدارة أمانة اللجنة، على نحو يضمن الاستخدام الأمثل للموارد بما يتماشى مع أفضل الممارسات وتعزيز الاستدامة البيئية. وهو يمثل المستشار القانوني للأمم المتحدة في أديس أبابا ويقدم المشورة للإدارة العليا في اللجنة بشأن جميع المسائل القانونية، ويمثل الأمين العام في المسائل المعروضة أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

390-18 وتشتمل شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج على قسم التقييم وقسم السياسات المؤسسية والتخطيط والرصد والإبلاغ وقسم المعايير وضمان الجودة. وتقدم الشعبة الدعم والمشورة إلى الأمانة التنفيذية بشأن المسائل المتصلة بالتوجه الاستراتيجي والأولويات والسياسات عموماً في مجالات تنسيق البرامج والتخطيط والرصد والتقييم وضمان الجودة، بما في ذلك الإبلاغ عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة ضمن إطار موجه نحو تحقيق النتائج لكفالة الفعالية التنظيمية. وعلاوة على ذلك، تتسق الشعبة تقارير الأداء التي ترفعها اللجنة إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وتقدم التقارير عن تنفيذ ما تتخذه تلك الهيئات من قرارات ومقررات ذات صلة. وتستجيب الشعبة للطلبات الواردة من المقرر بشأن المسائل المتصلة بالبرامج، وتسهم في المبادرات العالمية وتقدم الدعم للبرامج الفرعية التي تضعها اللجنة فيما يتصل بتنفيذ المبادئ التوجيهية والتعليمات التي تصدرها الجمعية العامة. وتقيم الشعبة الاتصال مع هيئات الرقابة وتتسق عملية تقديم التقارير على نطاق اللجنة إلى هذه الهيئات، بما يشمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين.

391-18 ووفقاً لخطة عام 2030، وعلى وجه الخصوص الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجّع فيها المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، ووفقاً للولاية الشاملة المحددة في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة [219/72](#)، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. وكان من الأمور البارزة في عام 2019 وقف استعمال المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام في إطار العمل من أجل بيئة خالية من البلاستيك واستحداث المزيد من نوافير المياه في المساحات المخصصة للمؤتمرات. وكان من بين الأمور البارزة الأخرى الحد من النفائات واستحداث نظام لإعادة التدوير في المجمع. وتواصل اللجنة السعي إلى استخدام التداول بالفيديو في إطار التقليل إلى أدنى حد من بصمة الكربون، وما برحت محايدة من حيث الكربون منذ عام 2015، وقد حازت شهادات في هذا الصدد. وفي عام 2022، ستواصل اللجنة تخفيض بصمتها الكربونية وستحافظ على تحييد أثر انبعاثات الكربون من خلال موازنة البصمة المتبقية.

392-18 وترد في الجدول 18-49 معلومات عن الامتثال لهدفي تسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وإثر استعراض للحالات الاستثنائية التي لم يتحقق فيها الامتثال، اتضح أنها تُعزى أساساً إلى التأخر في التخطيط للمناسبات والتأخر في ترشيح المسافرين. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تكثيف جهودها في مجال التخطيط المسبق وبفترة طويلة وتوعية مديري البرامج بمنافع الترشيح المبكر للمسافرين. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجنة اتفاقها المؤسسي مع شركات الطيران الذي ينص على تمديد فترات إصدار التذاكر من أجل التخفيف من أثر تأخر الشراء على التكاليف.

الجدول 18-49

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022	
100	100	100	100	تقديم الوثائق في موعدها
15	22	100	100	شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

18-393 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 8 720 600 دولار، وتعكس زيادة قدرها 47 600 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد شرح للزيادة المقترحة البالغة 47 600 دولار في الفقرة 18-380 أعلاه. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-50 وفي الشكل التاسع والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-50

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

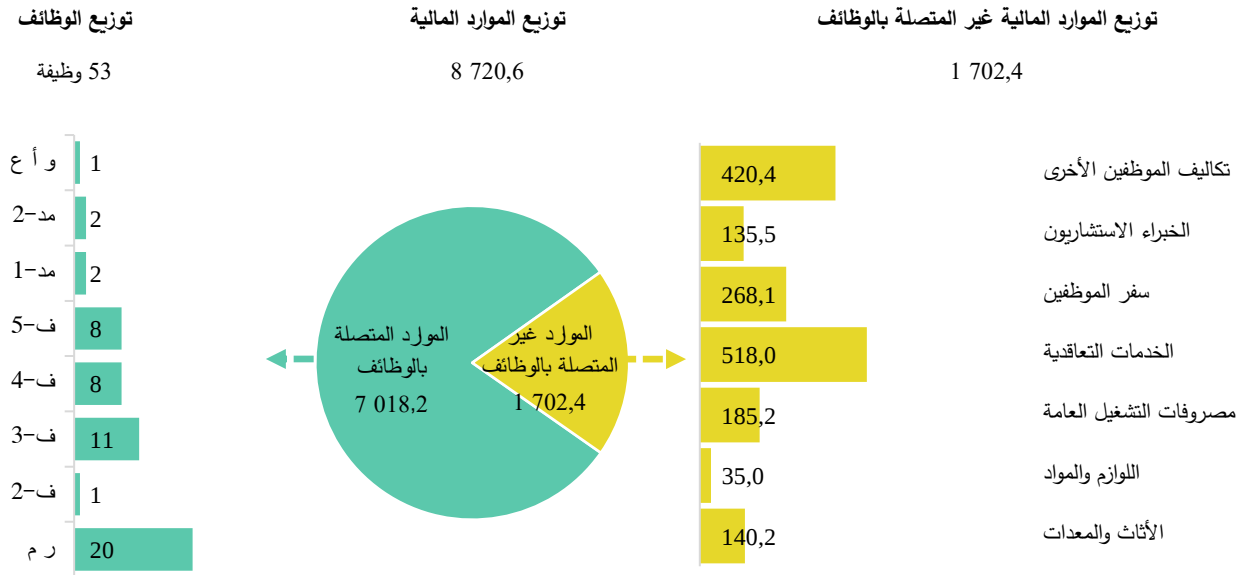
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية						
5 785,3	7 018,2	-	-	-	-	7 018,2
2 920,9	1 654,8	-	-	47,6	47,6	1 702,4
8 706,3	8 673,0	-	-	47,6	47,6	8 720,6
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
33	33	-	-	-	-	33
20	20	-	-	-	-	20
53	53	-	-	-	-	53

الشكل التاسع والعشرون من الباب 18

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-394 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة بمبلغ 174 400 دولار، وستغطي تكاليف الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ برنامج مؤسسة مو إبراهيم للقدرات القيادية. ولا يعكس مستوى الموارد المقدرة لعام 2022 أي تغيير مقارنة بتقديرات عام 2021.

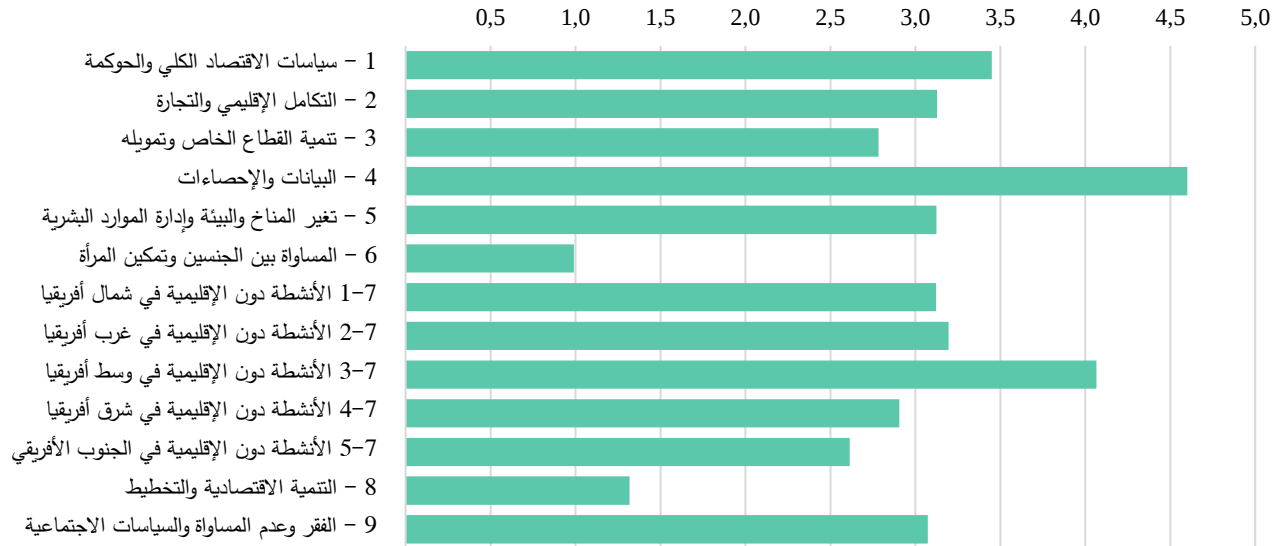
برنامج العمل

18-395 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 38 370 200 دولار، وتعكس نقصانا قدره 93 900 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد شرح للنقصان المقترح البالغ قدره 93 900 دولار في الفقرة 18-380 أعلاه. ويرد في الشكل الثلاثين من الباب 18 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل الثلاثون من الباب 18

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1

سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

18-396 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 449 500 دولار، وتعكس نقصانا قدره 11 800 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-51 وفي الشكل الحادي والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-51

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

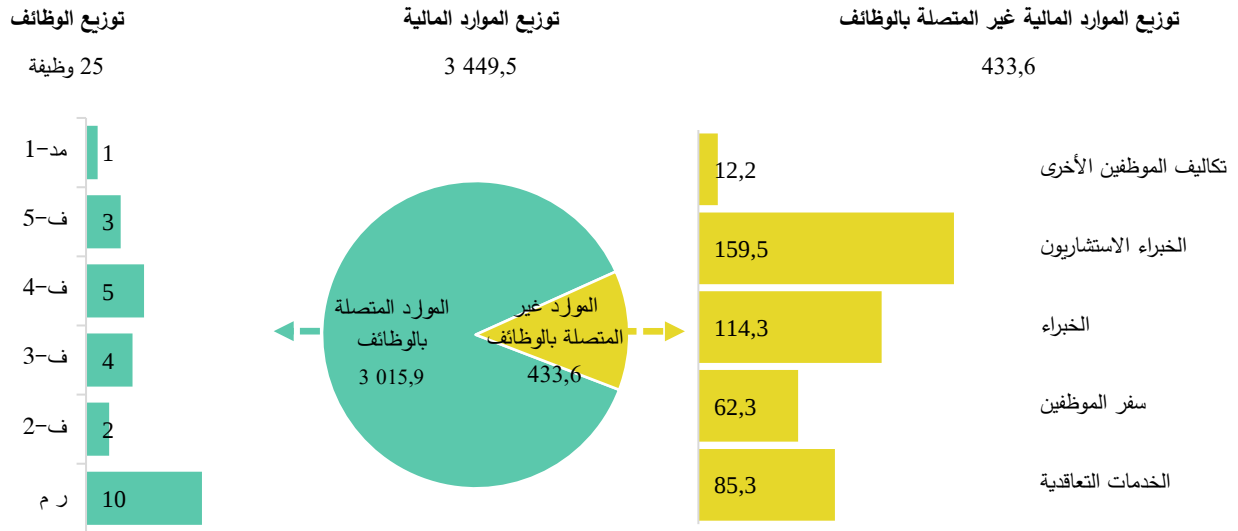
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية						
6,777 1	9,015 3	-	-	-	-	9,015 3
الموارد المتصلة بالوظائف						
9,193	4,445	-	-	(8,11)	(8,11)	6,433
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
4,971 1	3,461 3	-	-	(8,11)	(8,11)	5,449 3
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
15	15	-	-	-	-	15
الفئة الفنية والفئات العليا						
10	10	-	-	-	-	10
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
25	25	-	-	-	-	25
المجموع						

الشكل الحادي والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-397 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 017 200 دولار وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني، والبحث والتحليل بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ووضع نماذج للاقتصاد الكلي لفائدة مقرري السياسات الأفريقيين، وعقد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي. وتعزى الزيادة المتوقعة التي تبلغ 1 017 200 دولار أساسا إلى الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية والخبراء لتنظيم المؤتمر ودعم المشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

البرنامج الفرعي 2

التكامل الإقليمي والتجارة

18-398 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 128 000 دولار، وتعكس نقصانا قدره 5 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-52 وفي الشكل الثاني والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-52

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

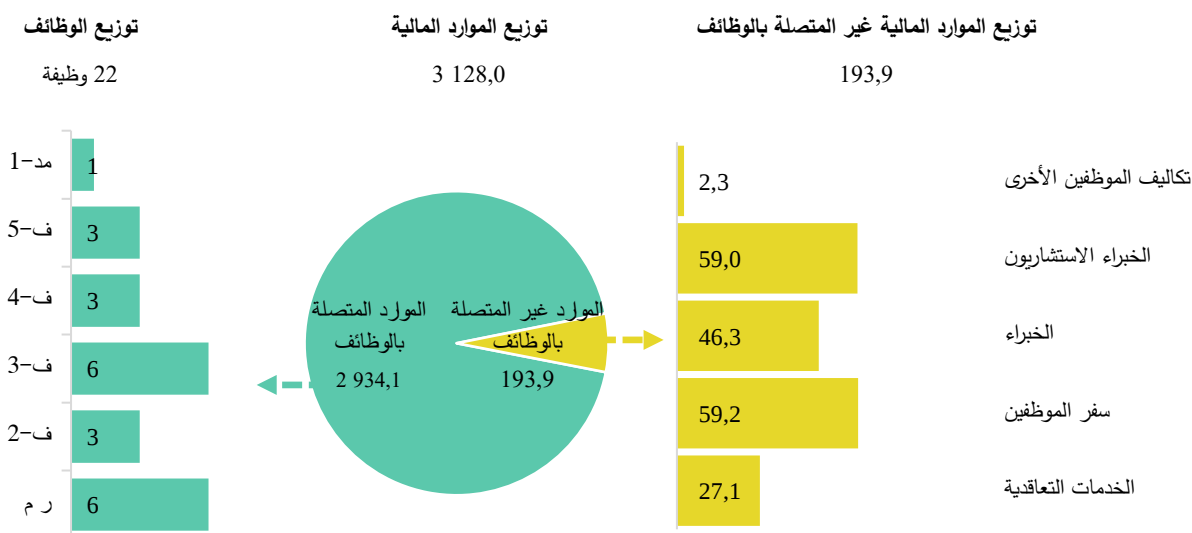
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		التغيرات						
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2022 (قبل)
عام 2021	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى				
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
2 934,1	3 003,7	-	-	-	-	-	-	2 934,1
199,2	279,6	-	-	(5,3)	(5,3)	(2,7)	(5,3)	193,9
3 133,3	3 283,3	-	-	(5,3)	(5,3)	(0,2)	(5,3)	3 128,0
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
16	16	-	-	-	-	-	-	16
6	6	-	-	-	-	-	-	6
22	22	-	-	-	-	-	-	22

الشكل الثاني والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-399 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 433 600 دولار، وستغطي تكاليف ثماني وظائف (1 مد-1، و 3 ف-3، و 3 ف-2، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستمكن هذه الموارد

من تنفيذ مشاريع التعاون التقني، والبحث والتحليل، والدعم الميداني، والدعوة، والإعلام في مجالات تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وبناء القدرات من أجل إبرام اتفاقات تجارية شاملة للجميع ومنصفة في أفريقيا، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويعزى النقصان المتوقع وقدره 4 776 800 دولار أساساً إلى إنجاز المشاريع الرئيسية في أوائل عام 2022، مثل شراء الأدوية والمنتجات الأساسية والإنتاج الصيدلاني المحلي وبناء قدرة المرأة على الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

البرنامج الفرعي 3 تنمية القطاع الخاص وتمويله

18-400 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 783 400 دولار، وتعكس نقصانا قدره 200 8 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-53 وفي الشكل الثالث والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-53

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

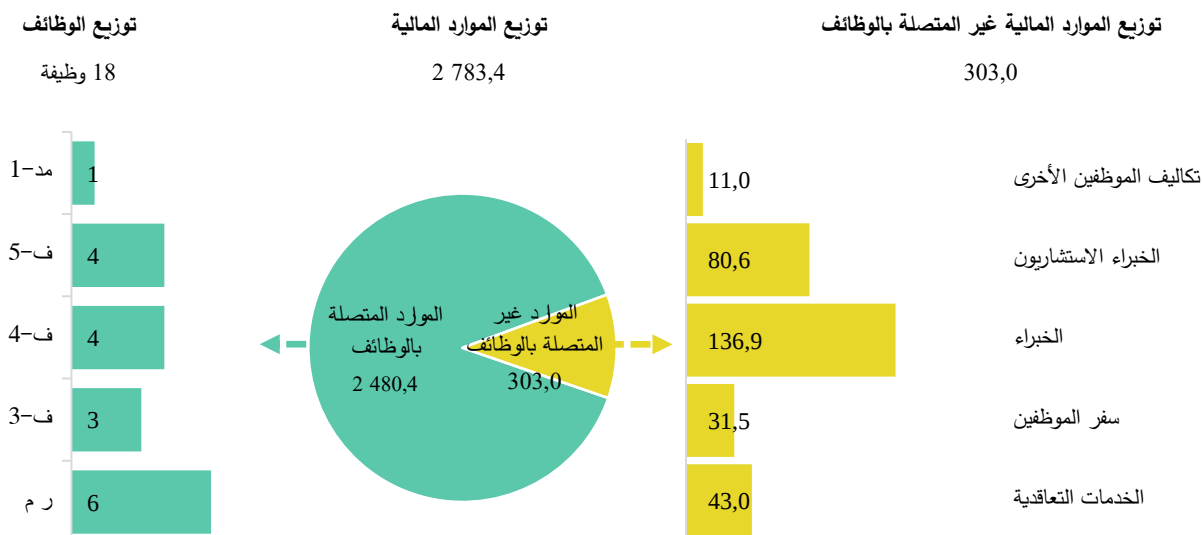
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		تقديرات عام 2022 (قبل)		الولايات الجديدة/ التغيرات		اعتمادات عام 2021	نفقات عام 2020	
		إعادة تقدير التكاليف	النسبة المئوية	المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 298,4	2 480,4	—	—	—	—	—	2 480,4
الموارد غير المتصلة بالوظائف	120,5	311,2	(2,6)	(8,2)	(8,2)	—	—	303,0
المجموع	2 418,9	2 791,6	(0,3)	(8,2)	(8,2)	—	—	2 783,4
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	12	12	—	—	—	—	—	12
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	6	6	—	—	—	—	—	6
المجموع	18	18	—	—	—	—	—	18

الشكل الثالث والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-401 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 663 200 دولار وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني والبحث والتحليل في مجالات إنشاء بنية تحتية طرقية أكثر سلامة وإدارة السلامة على الطرق. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة 95 500 دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بالتدريب التقني على البنية التحتية للنقل وخدمات النقل.

البرنامج الفرعي 4

البيانات والإحصاءات

18-402 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 599 700 دولار، وتعكس نقصاً قدره 13 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-54 وفي الشكل الرابع والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-54

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

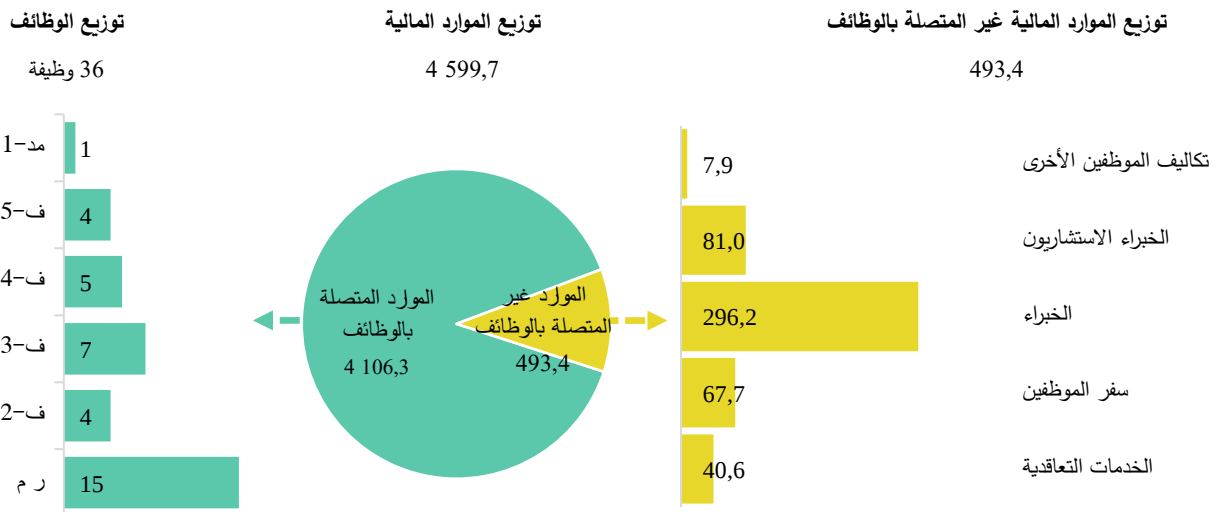
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات								
نفقات عام 2020		اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
7,217 4	3,106 4	-	-	-	-	-	-	3,106 4
2,511 2	8,506	-	-	-	(4,13)	(4,13)	(6,2)	4,493
9,728 6	1,613 4	-	-	-	(4,13)	(4,13)	(3,0)	7,599 4
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
21	21	-	-	-	-	-	-	21
15	15	-	-	-	-	-	-	15
36	36	-	-	-	-	-	-	36
المجموع								

الشكل الرابع والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-403 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 089 300 دولار، وستغطي تكاليف 3 وظائف (1 ف-3 ووظيفتان من الرتبة المحلية) فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني والبحث والتحليل والدعم الميداني في مجالات الزراعة والصحة والعمالة ومبادرات إحصاءات الطاقة وإنشاء منصة للهوية الرقمية

لأفريقيا. ويعزى النقصان المتوقع الذي يبلغ 174 900 دولار أساساً إلى إنجاز المشروع المتعلق بقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لأفريقيا.

البرنامج الفرعي 5

التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

18-404 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 123 400 دولار، وتعكس زيادة قدرها 106 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-55 وفي الشكل الخامس والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-55

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

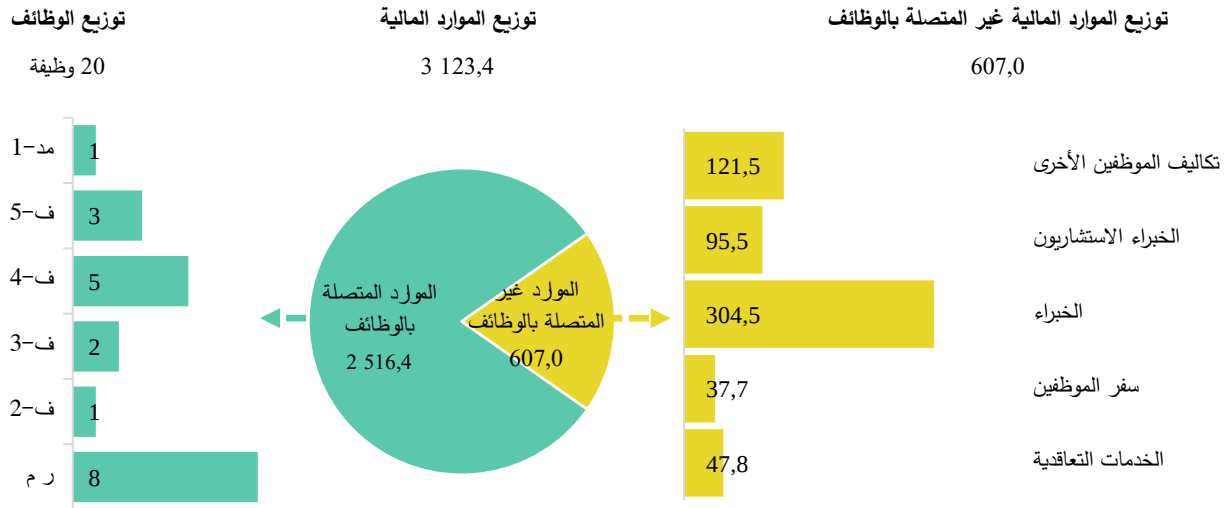
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2020		اعتمادات عام 2021		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع
تقديرات عام 2022 (قبل)		إعادة تقدير التكاليف		النسبة المئوية			
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية							
2 568,3	2 516,4	—	—	—	—	—	2 516,4
الموارد المتصلة بالوظائف							
465,6	500,6	—	—	—	106,4	106,4	21,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
3 033,9	3 017,0	—	—	—	106,4	106,4	3,5
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
12	12	—	—	—	—	—	12
الفئة الفنية والفئات العليا							
8	8	—	—	—	—	—	8
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
20	20	—	—	—	—	—	20
المجموع							

الشكل الخامس والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-405 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 2 077 600 دولار، وستغطي تكاليف 4 وظائف (3 ف-5 ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية) فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني والبحث والتحليل والدعم الميداني في مجالات تنفيذ سياسات إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا وتعزيز القدرات في مجال تغير المناخ والاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والموارد الطبيعية والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا. ويعزى النقصان المتوقع الذي يبلغ 1 614 700 دولار أساسا إلى إنجاز عدة مشاريع، بما في ذلك مرفق أفريقيا للاستثمار القادر على التكيف مع تغير المناخ وتقديم الدعم للمركز الأفريقي للسياسات المناخية بشأن خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس في أفريقيا.

البرنامج الفرعي 6

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

18-406 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 990 500 دولار، وتعكس نقصانا قدره 7 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-56 وفي الشكل السادس والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-56

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

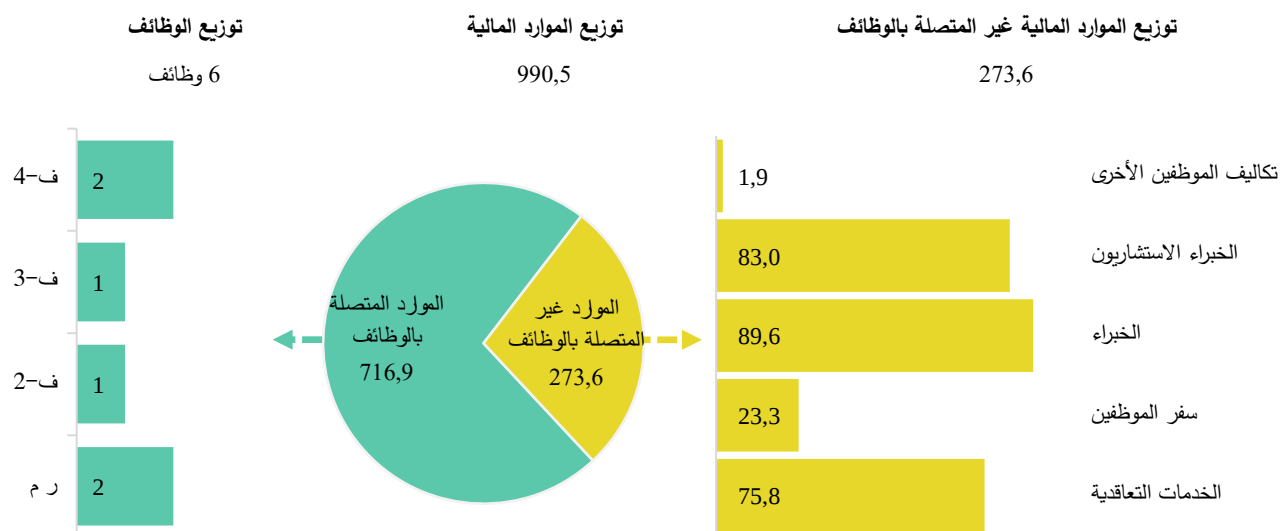
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية							
657,0	716,9	-	-	-	-	-	716,9
255,4	281,0	-	-	(7,4)	(7,4)	(2,6)	273,6
912,4	997,9	-	-	(7,4)	(7,4)	(0,7)	990,5
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
4	4	-	-	-	-	-	4
2	2	-	-	-	-	-	2
6	6	-	-	-	-	-	6
المجموع							

الشكل السادس والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-407 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 224 700 دولار وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني والدعم الميداني في مجالات الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية

وتعميم المنظور الجنساني والتحول في التصورات الجنسانية والتحول الرقمي. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 881 500 دولار إلى انخفاض متوقع في المساهمات المقدمة من المانحين في عام 2022.

البرنامج الفرعي 7

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر 1

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

18-408 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 121 800 دولار، وتعكس نقصانا قدره 26 600 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-57 وفي الشكل السابع والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-57

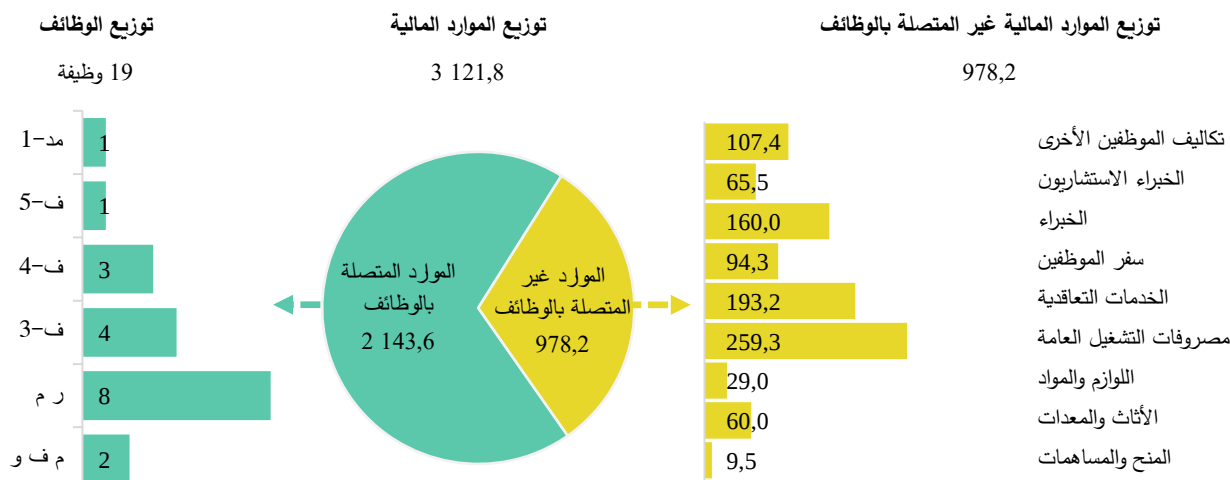
البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية								
2 008,8	2 143,6	-	-	-	-	-	2 143,6	
639,2	1 004,8	-	-	(26,6)	(26,6)	(2,6)	978,2	
2 648,0	3 148,4	-	-	(26,6)	(26,6)	(0,8)	3 121,8	
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
9	9	-	-	-	-	-	9	
10	10	-	-	-	-	-	10	
19	19	-	-	-	-	-	19	
المجموع								

الشكل السابع والثلاثون من الباب 18
البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



العنصر 2

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

18-409 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 196 200 دولار، وتعكس نقصانا قدره 28 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-58 وفي الشكل الثامن والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-58

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

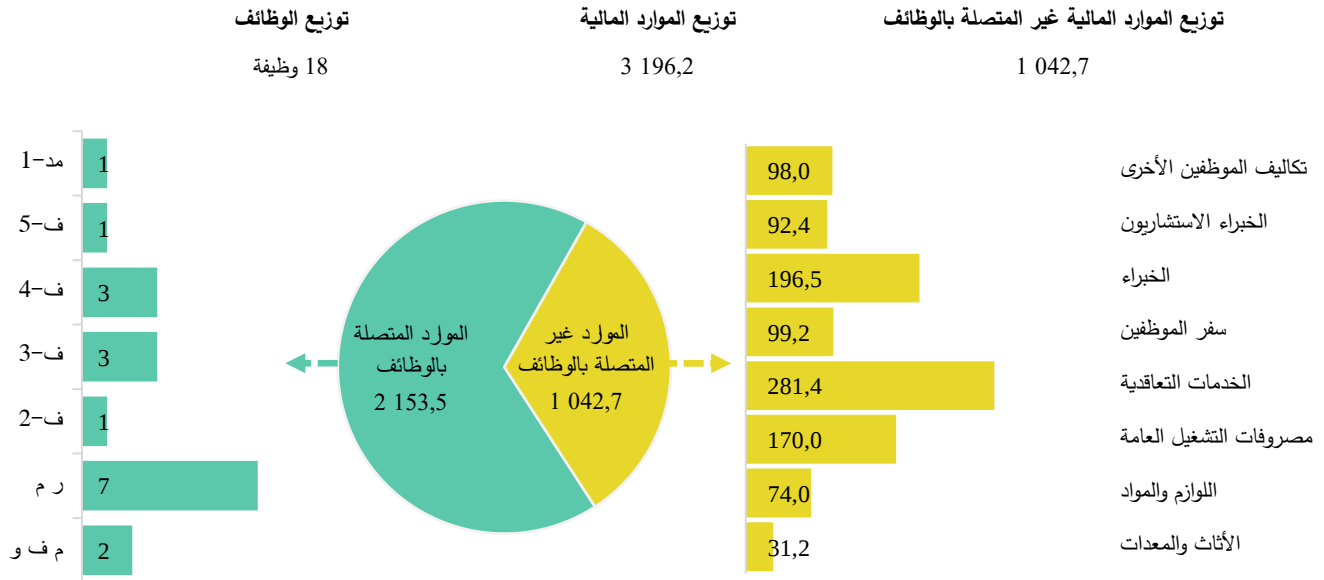
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نقطة عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية						
2 013,1	2 153,5	—	—	—	—	2 153,5
الموارد المتصلة بالوظائف						
1 014,4	1 071,0	—	—	(28,3)	(28,3)	1 042,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
3 027,5	3 224,5	—	—	(28,3)	(28,3)	3 196,2
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
9	9	—	—	—	—	9
فئة الفنية والفئات العليا						
9	9	—	—	—	—	9
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
18	18	—	—	—	—	18
المجموع						

الشكل الثامن والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-410 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 650 000 دولار وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني، والبحث والتحليل، والدعم الميداني، وجهود الدعوة في مجالات التحول الاقتصادي، والديناميات الديمغرافية من أجل التنمية. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 136 500 دولار أساساً إلى انخفاض عدد الخبراء الذين يحضرون شخصياً اجتماعات فريق الخبراء المخصص.

العنصر 3

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

18-411 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 066 600 دولار، وتعكس نقصاً قدره 36 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-59 وفي الشكل التاسع والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-59

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

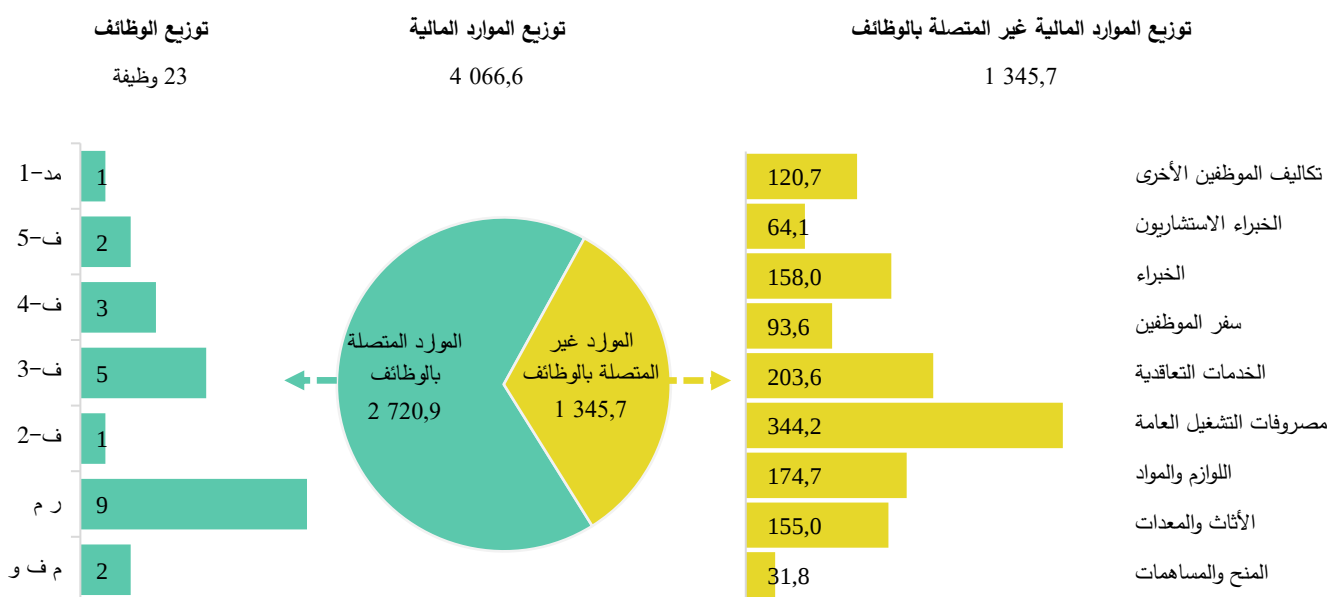
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية							
2 554,5	2 720,9	-	-	-	-	-	2 720,9
853,9	1 382,2	-	-	(36,5)	(36,5)	(2,6)	1 345,7
3 408,4	4 103,1	-	-	(36,5)	(36,5)	(0,9)	4 066,6
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
12	12	-	-	-	-	-	12
11	11	-	-	-	-	-	11
23	23	-	-	-	-	-	23

الشكل التاسع والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



18-412 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 905 700 دولار، وتعكس نقصانا قدره 27 800 دولار

مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-60

وفي الشكل الأربعين من الباب 18.

الجدول 18-60

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

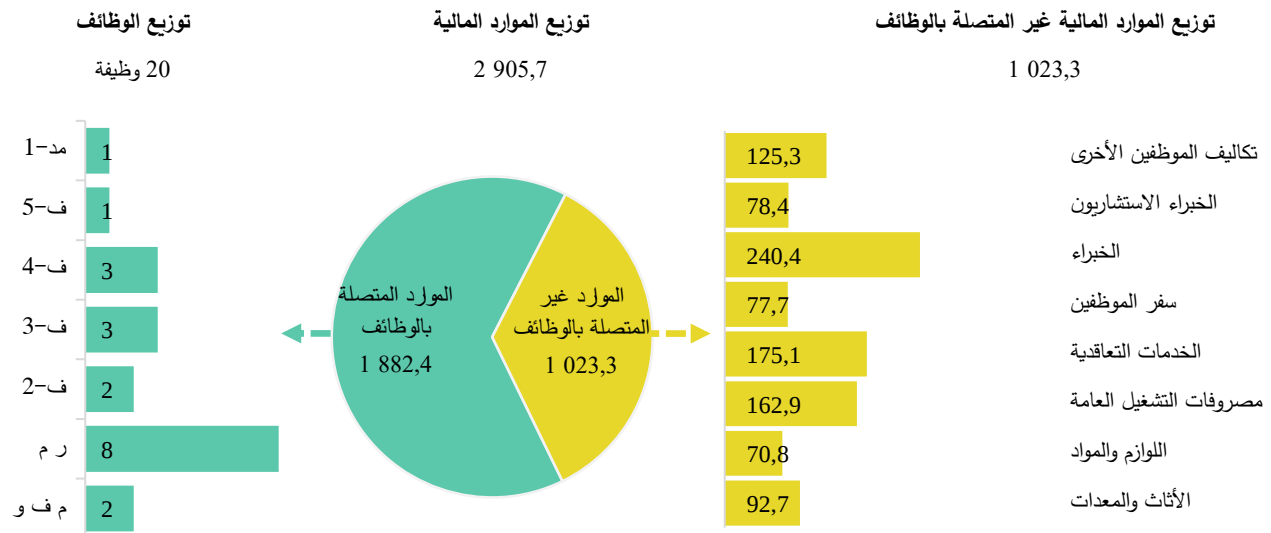
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نققات عام		اعتمادات		التعديلات		الولايات الجديدة/		التغيرات		المجموع		النسبة المئوية		إعادة تقدير التكاليف		تقديرات عام 2022 (قبل	
2020	2021	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية																			
5,832 1	4,882 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,882 1	5,832 1
8,620	1,051 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,023 1	8,620
3,453 2	5,933 2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,905 2	3,453 2
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة																			
10	10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10	10
10	10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10	10
20	20	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	20

الشكل الأربعون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

413-18 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 250 000 دولار وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تغطية تكاليف الخدمات الاستشارية والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء ودعم المبادرات دون الإقليمية ذات الأثر الكبير. وتُعزى الزيادة المتوقعة البالغة 250 000 دولار أساساً إلى الطلبات الجديدة الواردة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

العنصر 5

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

414-18 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 614 200 دولار، وتعكس نقصانا قدره 24 700 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-61 وفي الشكل الحادي والأربعين من الباب 18.

الجدول 18-61

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

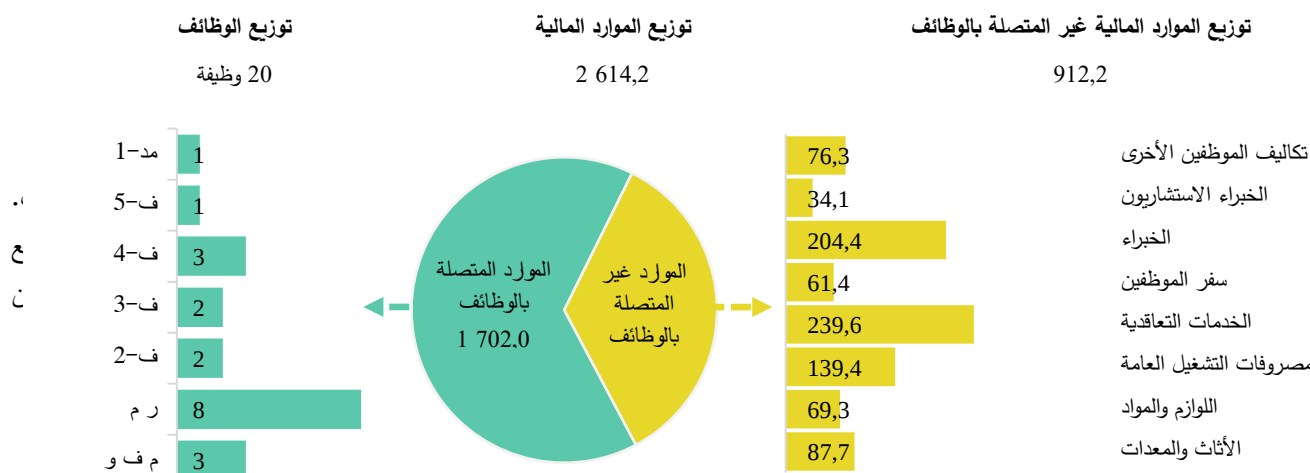
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	التعديلات الموسعة	الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية						
1 828,9	1 702,0	—	—	—	—	1 702,0
646,9	936,9	—	—	(24,7)	(24,7)	(2,6)
2 475,8	2 638,9	—	—	(24,7)	(24,7)	(0,9)
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
9	9	—	—	—	—	9
11	11	—	—	—	—	11
20	20	—	—	—	—	20

الشكل الحادي والأربعون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 8 التنمية الاقتصادية والتخطيط

416-18 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 318 700 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-62 وفي الشكل الثاني والأربعين من الباب 18.

الجدول 18-62

البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية

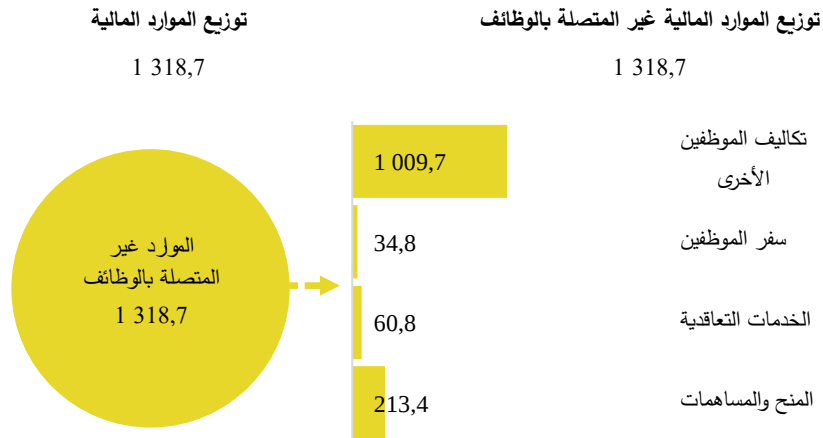
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات		نقطة عام		التغيرات		تقديرات عام 2022 (قبل	
2020	عام 2021	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية							
1 329,8	1 318,7	-	-	-	-	-	1 318,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
1 329,8	1 318,7	-	-	-	-	-	1 318,7
المجموع							
1 329,8	1 318,7	-	-	-	-	-	1 318,7

الشكل الثاني والأربعين من الباب 18

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

417-18 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 623 000 دولار، وستغطي تكاليف 20 وظيفة (5 وظائف لموظف فني وطني و 15 وظيفة من الرتبة المحلية)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستسهم هذه الموارد في تفعيل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وستمكن من تدريب المشاركين من الدول الأعضاء في مجالي التنمية الاقتصادية والتخطيط. ولا يعكس مستوى الموارد المقدرة لعام 2022 أي تغيير مقارنة بتقديرات عام 2021.

البرنامج الفرعي 9

الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية

18-418 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 072 500 دولار، وتعكس نقصانا قدره 10 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-63 وفي الشكل الثالث والأربعين من الباب 18.

الجدول 18-63

البرنامج الفرعي 9: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

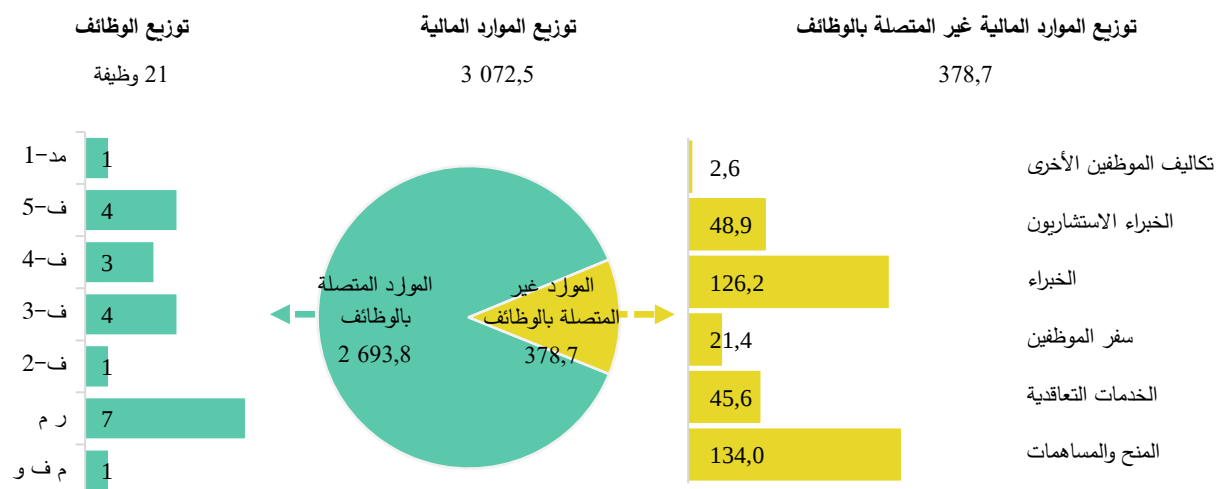
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2022 (قبل)		نقطة عام 2020		اعتمادات عام 2021		التغيرات		الولايات الجديدة/		التغيرات		النسبة المئوية		إعادة تقدير التكاليف	
المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية	2020	2021	2020	2021	المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية	2020	2021	المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية																	
2 319,0	2 693,8	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
451,5	389,0	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
2 770,5	3 082,8	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة																	
13	13	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
8	8	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
21	21	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

الشكل الثالث والأربعون من الباب 18

البرنامج الفرعي 9: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-419 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 590 500 دولار وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تنفيذ مشاريع التعاون التقني، والبحث والتحليل، والدعم الميداني، بما في ذلك بناء القدرات في مجالات الهجرة الدولية، والتنمية السكانية، وتعزيز القدرات في مجال السياسات المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية، والأنشطة المتصلة بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة 484 300 دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية من الخبراء الاستشاريين والخبراء من أجل الإسهام في تنفيذ مشاريع مثل مشاريع تقييم الأثر الاقتصادي للأمراض المعدية والمشاريع المتعلقة بمؤشر أفريقيا لحفظ الطبيعة.

الدعم البرنامجي

18-420 يشمل عنصر الدعم البرنامجي شعبتين هما شعبة الشؤون الإدارية وشعبة المطبوعات والمؤتمرات وإدارة المعارف. وتكفل شعبة الشؤون الإدارية تنفيذ ولاية اللجنة على نحو فعال عن طريق تقديم الدعم الإداري والمالي، وضمان الامتثال لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وسياساتها وإجراءاتها، وتولي دور قيادي في مبادرات استمرارية تصريف الأعمال. وتضمّ مكتب مدير الشؤون الإدارية، وقسم إدارة الموارد البشرية، ومركز الرعاية الصحية، وقسم إدارة سلسلة الإمداد، وقسم إدارة المرافق، وقسم المالية والميزانية. وتعمل شعبة المطبوعات والمؤتمرات وإدارة المعارف على إبراز عمل اللجنة وتعزيز أثره عن طريق قسم خدمات إدارة المؤتمرات، وقسم المطبوعات والوثائق، وقسم خدمات إدارة المعارف، وقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري تسليط الضوء على ذلك العمل عن طريق إطلاق الفئات المهنية على الخدمات المعرفية وخدمات المكتبة التي تتيحها اللجنة وعن طريق تقديم خدمات المؤتمرات المهنية إلى كيانات الأمم المتحدة وإلى كيانات غير تابعة لها. ويجري تعزيز الأثر عن طريق الاستثمارات الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف زيادة الإنتاجية إلى أقصى حد وتيسير الاتصال، وبالمثل على أن تظل اللجنة في مستوى مركز فكر من الطراز العالمي من حيث قدرتها على إجراء البحوث السياسية ونشرها.

18-421 وفي عام 2022، ستواصل الكيانات المعنية بالدعم البرنامجي كفالة تقديم الدعم الفعال للمهام والخدمات التي تؤدي في مقر اللجنة في أديس أبابا، والمكاتب دون الإقليمية الخمسة، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وستواصل الشعبة تعاونها أيضاً، من خلال فريق إدارة العمليات، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في إثيوبيا، من أجل دعم إطار الأمم المتحدة للخدمات المشتركة.

18-422 وسينصب التركيز الرئيسي على دعم تنفيذ المشاريع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للمرافق، وتقديم الدعم الفعال للموظفين في مجال الارتقاء والتطوير الوظيفي، وتفويض مزيد من السلطة إلى المكاتب دون الإقليمية في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية، والإشراف على مشروع قاعة أفريقيا الذي تبلغ قيمته 57 مليون دولار، وتنسيق مبادرتي استمرارية تصريف الأعمال وقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في إثيوبيا والبالغ عددها 28 وكالة بشأن استمرارية تصريف الأعمال والمسائل التنفيذية، والتنسيق مع المؤسسات والمكاتب الأعضاء بهدف مواصلة تعزيز الخدمات الطبية المقدمة في مركز الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك الكيانات بنشاط في القيام على نطاق الأمانة العامة بتنفيذ مبادرة استرداد التكاليف وغيرها من الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بنظام أوموجا.

18-423 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 29 586 500 دولار، وتعكس نقصاً صافياً قدره 477 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد شرح للنقصان المقترح البالغ قدره 477 500 دولار في الفقرة 18-380 أعلاه. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 18-64 وفي الشكل الرابع والأربعين من الباب 18.

الجدول 18-64

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

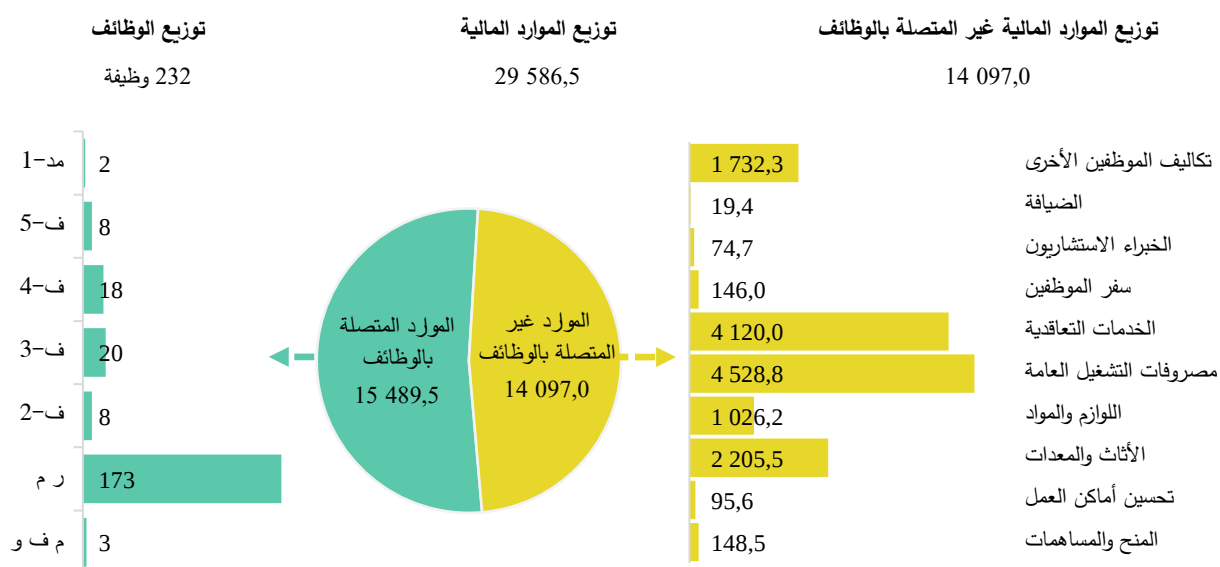
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية							
15 272,7	15 832,5	-	-	(343,0)	(343,0)	(2,2)	15 489,5
16 619,4	14 231,5	-	-	(134,5)	(134,5)	(0,9)	14 097,0
31 892,2	30 064,0	-	-	(477,5)	(477,5)	(1,6)	29 586,5
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
58	-	-	-	(2)	(2)	(3,4)	56
176	-	-	-	-	-	-	176
234	-	-	-	(2)	(2)	(0,9)	232

الشكل الرابع والأربعون من الباب 18

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

18-424 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 6 822 800 دولار، وستغطي تكاليف 31 وظيفة (1 ف-3 ووظيفتان لموظف فني وطني و 28 وظيفة من الرتبة المحلية)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد تغطية تكاليف مركز الرعاية الصحية؛ والمكتبة، وخدمات التعلم والمعرفة والمعلومات؛ وخدمات إدارة المؤتمرات؛ وخدمات الترجمة الشفوية؛ وخدمات الترجمة التحريرية والتحرير؛ والخدمات الإدارية والمالية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة المرافق؛ وإدارة سلسلة الإمداد. ولا يعكس مستوى الموارد المقدرة لعام 2022 أي تغيير مقارنة بتقديرات عام 2021.

ثانياً - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

لمحة عامة

18-425 مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك هو مكتب مشترك يمثل وينسق ويقدم المشورة السياساتية إلى خمس لجان إقليمية، هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويتمثل هدفه العام في دعم التنفيذ الفعال للولايات التشريعية على الصعيد الإقليمي.

18-426 وسعياً لتحقيق هذا الهدف، يتولى المكتب المهام الرئيسية التالية المترابطة فيما بينها: تقديم المشورة السياساتية الاستراتيجية إلى اللجان الإقليمية بشأن مداولات الأمم المتحدة وأطر السياسات العالمية التي تؤثر في أوضاعها وفي التنفيذ الفعال لبرامج عملها؛ وتقديم الدعم إلى الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، وضمان التمثيل في تلك الهيئات والتواصل معها بهدف توجيه عملية اتخاذ القرارات والتأثير فيها من منظور يراعي البعد الإقليمي؛ وتحسين وتعزيز التنسيق والتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية.

18-427 وفي مجال المشورة السياساتية، يجرى المكتب تحليلات ويعد ورقات سياساتية ومذكرات مفاهيمية ووثائق أخرى عن طائفة واسعة من المواضيع. وفي عام 2020، وفي إطار تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، وبالعامل الوثيق مع اللجان الإقليمية، شارك المكتب في قيادة جهود تنسيق المساهمات الفنية التي تقدمها اللجان الإقليمية للركيزة الرابعة من إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، فيما يتعلق بتدابير التصدي الاقتصادية الكلية والتعاون المتعدد الأطراف؛ وشارك بنشاط في عمل فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بتنفيذ إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19؛ وتولى مهمة وضع المسودة الأولى لبيان سياساتي مشترك بين اللجان الإقليمية تحت عنوان "كوفيد-19: نحو تعاف مرّن وأخضر وشامل للجميع، وإعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي"؛ ودعم تطوير المشاريع المشتركة في إطار حساب التنمية من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وواصل المكتب أيضاً الاضطلاع بدور حاسم في تقديم المشورة للجان الإقليمية ووضع إطار لنهجها المنسق من أجل وضع تصور لإعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتفعيله، وكذلك في تقديم المشورة وتنسيق المواقف بشأن مسارات الإصلاح الأخرى، ومن بينها ما يتعلق بالجهود الإقليمية الرامية إلى تقديم دعم أفضل لاستعراض المكاتب القطرية والمكاتب المتعددة الأقطار من خلال تمثيل المكتب للجان الإقليمية في أفرقة العمل المعنية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتقديم المشورة في مجال السياسات دعماً لمشاركة المنسق في اجتماعات مديري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

18-428 وواصل المكتب دوره المتعلق بالتمثيل والدعوة على الصعيد العالمي لدى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بغرض توجيه عملية اتخاذ القرارات والتأثير فيها من منظور يراعي البعد الإقليمي، ومن ثم المساهمة في مواصلة الاعتراف من جانب الدول الأعضاء بالبعد الإقليمي للتنمية وإدراج ولايات صريحة مسندة إلى الجماعات الإقليمية في عدد من القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام 2020، أعد المكتب وعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي للأمم المتحدة بشأن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وركز التقرير على إثبات قيمة التعاون الإقليمي في المساهمة في التصدي الفعال لأزمة كوفيد-19. وتواصل أيضاً مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة وعقد اجتماعات افتراضية من أجل إبراز عمل اللجان الإقليمية ومناقشته، بما في ذلك ما يتعلق

بالولايات التشريعية الصادرة عن هيئات الإدارة الإقليمية التي عُرضت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها أو اتخاذ إجراءات بشأنها.

18-429 ويواصل المكتب الاضطلاع بدور محوري في دعم متابعة خطة عام 2030 واستعراضها، ولا سيما من خلال تعزيز الاتساق والتفاعل بين الكيانات الفاعلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وفي هذا السياق، كفل المكتب مواءمة طريقة تصميم المنتدى الإقليمية ومواءمة طريقة تقديمها للتقارير على المستوى العالمي، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقام بتوجيه الأفكار فيما يتعلق بالمنتجات التحليلية المشتركة وأنشطة التوعية والمناسبات الجانبية. وعلى وجه التحديد، عمل على التأكد من أنه سيتم تخصيص حيز كاف للبعد الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال دورة وزارية تتولى الإبلاغ عن نتائج المنتدى الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة ومساهمة المنظورات الإقليمية في الاستعراضات المواضيعية. وفي عام 2020، نظم المكتب، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مناسبة خاصة بعنوان "رسائل من اللجان الإقليمية: تسريع خطة عام 2030 وإعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19" واستضاف حلقة عمل تحليلية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في موضوع "النهج المبتكرة لتحفيز العمل والتنفيذ بشأن خطة عام 2030: الدروس المستفادة من المناطق". ودعم أيضاً مساهمات اللجان الإقليمية في مناسبتين بعنوان "المناسبة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة" و "تدقيق وقائعي لحالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" نُظمتا في عام 2020 فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف على الصعيد الإقليمي. ونظم المكتب أيضاً دورة منطقة عمل أهداف التنمية المستدامة بعنوان "العمل التحويلي من أجل تعاف أخضر وشامل ومتساو بين الجنسين من جائحة كوفيد-19: الابتكارات والحلول المنبثقة من المناطق". وواصل المكتب جهود الدعوة إلى الاعتراف بالبعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية والمنديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة في متابعة واستعراض خطة عام 2030 في سياق عملية الاستعراض التشريعي التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والاستفادة من الاعتراف باللجان الإقليمية والمنديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2019.

18-430 وحشد المكتب دعم اللجان الإقليمية من أجل تنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الأمين العام لتمويل خطة عام 2030. ففي عام 2020، نظم المكتب، أولاً، عدة اجتماعات بين الأمراء التنفيذيين والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتمويل خطة عام 2030، من أجل دعم مبادرة بشأن تمويل التنمية في عصر جائحة كوفيد-19 وما بعدها؛ وثانياً، نسّق مع المكتب التنفيذي للأمين العام وضع تصور لاجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى وتنظيمها من أجل مناقشة دور الصناعات الاستخراجية كمحرك للتنمية المستدامة؛ وثالثاً، قاد جهود التنسيق بين اللجان الإقليمية في الاضطلاع بدورها القيادي في المجموعة المعنية بتفعيل التدابير المنسقة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ونسّق المكتب أيضاً مساهمات اللجان الإقليمية في مبادرات التمويل الأخرى، مثل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030.

18-431 وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل المكتب الدعوة إلى الاعتراف بالبعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية خلال المفاوضات التي يقودها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ووافقت القرارات التي تلت ذلك في عام 2020 على الهيكل الإقليمي المنفج لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية واعتمدت مجالات تحويلية أخرى اقترحتها الأمين العام.

18-432 وبالإضافة إلى ذلك، يمثل المكتب اللجان الإقليمية في مختلف المحافل المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2020، شارك بنشاط وساهم في العمل في عدد من مسارات الإصلاح والهيئات الاستشارية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مجالات من قبيل اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية لمواجهة جائحة كوفيد-19، والتمويل الاستراتيجي، والدعم السياسي

المتكامل، ووضع البرامج والنتائج، واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وأسفر ذلك عن الاعتراف القوي بالبعد الإقليمي للتنمية في التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة جائحة كوفيد-19 وفي العديد من مبادرات الإصلاح ونتائجه، كما هو الحال في تعزيز الصلة بين المنابر الإقليمية للتعاون ومجموعات دعم الأقران وإعادة تصميم المكاتب المتعددة الأقطار. ويواصل المكتب المشاركة بنشاط في الآليات الداخلية للمنظومة الإنمائية التي تدعم التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورته لعام 2021، ووضع تصور لعقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. وأخيراً، يمثل المكتب اللجان الإقليمية في أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي هذا السياق، شارك المكتب بنشاط في عمل عدة أفرقة عمل، بما في ذلك في مجالي التنوع البيولوجي وعدم المساواة.

433-18 وفي عام 2020، عزز المكتب مهمته في مجالي الاتصال والتوعية وزاد من إبراز عمل اللجان الإقليمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك من خلال إصدار نشرة إخبارية كل أسبوعين عن تدابير التصدي الإقليمية للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، وكذلك من خلال صفحة شبكية جديدة.

434-18 وواصل المكتب، في إطار مهمة التنسيق الموكلة إليه، تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين اللجان الإقليمية من خلال دوره كأمين اجتماعات الأمراء التنفيذيين. وعزز أيضاً التنسيق والتعاون في عدد من المسائل الفنية فيما بين اللجان الإقليمية، وبين اللجان الإقليمية والإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من خلال شبكات التنسيق التابعة له، وذلك في مجالات مثل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وتمويل التنمية، والإحصاءات، وأوجه عدم المساواة، وإمكانية الاتصال الرقمي، والتنمية الاجتماعية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وواصل المكتب أيضاً التعاون مع مكتبي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة في التحضير للاجتماعات الرفيعة المستوى ودعمًا لأولوياتهما. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتعزيز الشراكات والمشاريع المشتركة التي ستموّل من حساب التنمية، مثل المشاريع المشتركة المتعلقة بآطر التمويل الوطنية المتكاملة وبالإحصاءات والبيانات اللازمة لتوجيه اتخاذ تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، وكفل تجسيد البعد الإقليمي بشكل جيد في القرارات السياسية التي اعتمدتها اللجنة التوجيهية لحساب التنمية التي يمثل فيها مدير المكتب اللجان الإقليمية.

435-18 ووفقاً لخطة عام 2030، وعلى وجه الخصوص الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، تشجّع المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، ووفقاً للولاية الشاملة المحددة في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يقوم المكتب بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ويستخدم المكتب بصورة متزايدة وسائل المنصات الإلكترونية وينظم الاجتماعات في شكل افتراضي كلما أمكن ذلك، فضلاً عن توزيع الوثائق والمواد الترويجية بالوسائل الرقمية بدلاً من الشكل المطبوع.

436-18 وترد في الجدول 18-65 معلومات عن الامتثال لهدفي تسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وقد أسفرت ترتيبات تقاسم تكاليف السفر في بعض الحالات بين المكتب واللجان الإقليمية المعنية عن تأخيرات خارجة عن سيطرة المكتب في إصدار التذاكر. واكتسب ذلك أهمية خاصة في عام 2019 عندما كانت هناك مشاورات مكثفة بشأن إعادة التمرکز الإقليمي بقيادة نائب الأمين العام شخصياً في المناطق والتي كان على مدير المكتب حضورها دعماً لهذه العملية. وسيواصل المكتب بذل جهوده من أجل تحسين معدل الامتثال، بوسائل منها تشجيع التخطيط المسبق والعمل على نحو أوثق مع وحدة السفر على حجز التذاكر استناداً إلى المسار الأولي للرحلة بغية تأمين التذاكر بأقل سعر والتقليل إلى أدنى حد من الاستثناءات.

الجدول 18-65

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022	
50	89	100	100	تقديم الوثائق في موعدها
—	100	100	100	شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

18-437 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 029 300 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات بالكامل وبكفاءة وفعالية. وترد تفاصيل إضافية في الجداول من 18-66 إلى 18-69 والشكل الخامس والأربعين من الباب 18.

الجدول 18-66

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات							
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
988,4	972,8	—	—	—	—	—	972,8
—	10,2	—	—	—	—	—	10,2
—	0,3	—	—	—	—	—	0,3
7,7	15,6	—	—	—	—	—	15,6
9,5	13,8	—	—	—	—	—	13,8
5,9	7,6	—	—	—	—	—	7,6
0,1	2,7	—	—	—	—	—	2,7
—	6,3	—	—	—	—	—	6,3
1 011,6	1 029,3	—	—	—	—	—	1 029,3

الجدول 18-67

الباب عموماً: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل	
6	1 مد-2، 1 ف-5، 1 ف-4، 1 ف-3، 2 خ ع (ر أ)	المعتمد لعام 2021
—	—	التغيرات في الوظائف
6	1 مد-2، 1 ف-5، 1 ف-4، 1 ف-3، 2 خ ع (ر أ)	المقترح لعام 2022

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الجدول 18-68

الباب عموماً: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام		التغيرات			المقترح لعام	
	2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	2022	
الفئة الفنية والفئات العليا							
مد-2	1	-	-	-	-	1	
ف-5	1	-	-	-	-	1	
ف-4	1	-	-	-	-	1	
ف-3	1	-	-	-	-	1	
المجموع الفرعي	4	-	-	-	-	4	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
خ ع (ر أ)	2	-	-	-	-	2	
المجموع الفرعي	2	-	-	-	-	2	
المجموع	6	-	-	-	-	6	

الجدول 18-69

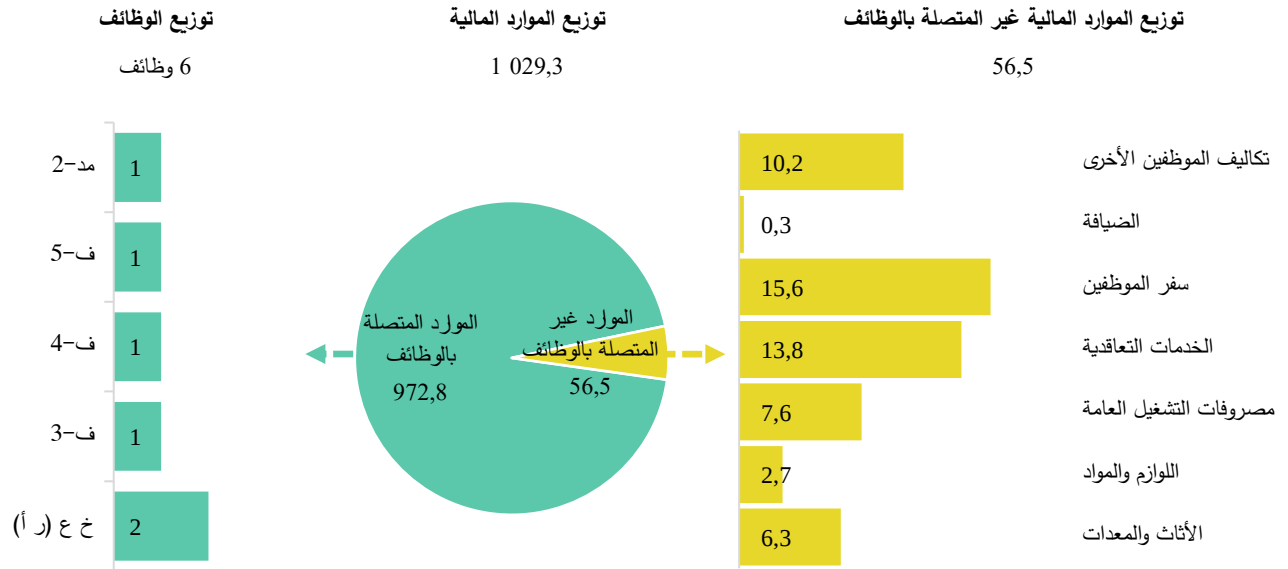
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق الرئيسية							
988,4	972,8	-	-	-	-	-	972,8
23,2	56,5	-	-	-	-	-	56,5
1 011,6	1 029,3	-	-	-	-	-	1 029,3
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
4	4	-	-	-	-	-	4
2	2	-	-	-	-	-	2
6	6	-	-	-	-	-	6
المجموع							

الشكل الخامس والأربعون من الباب 18
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

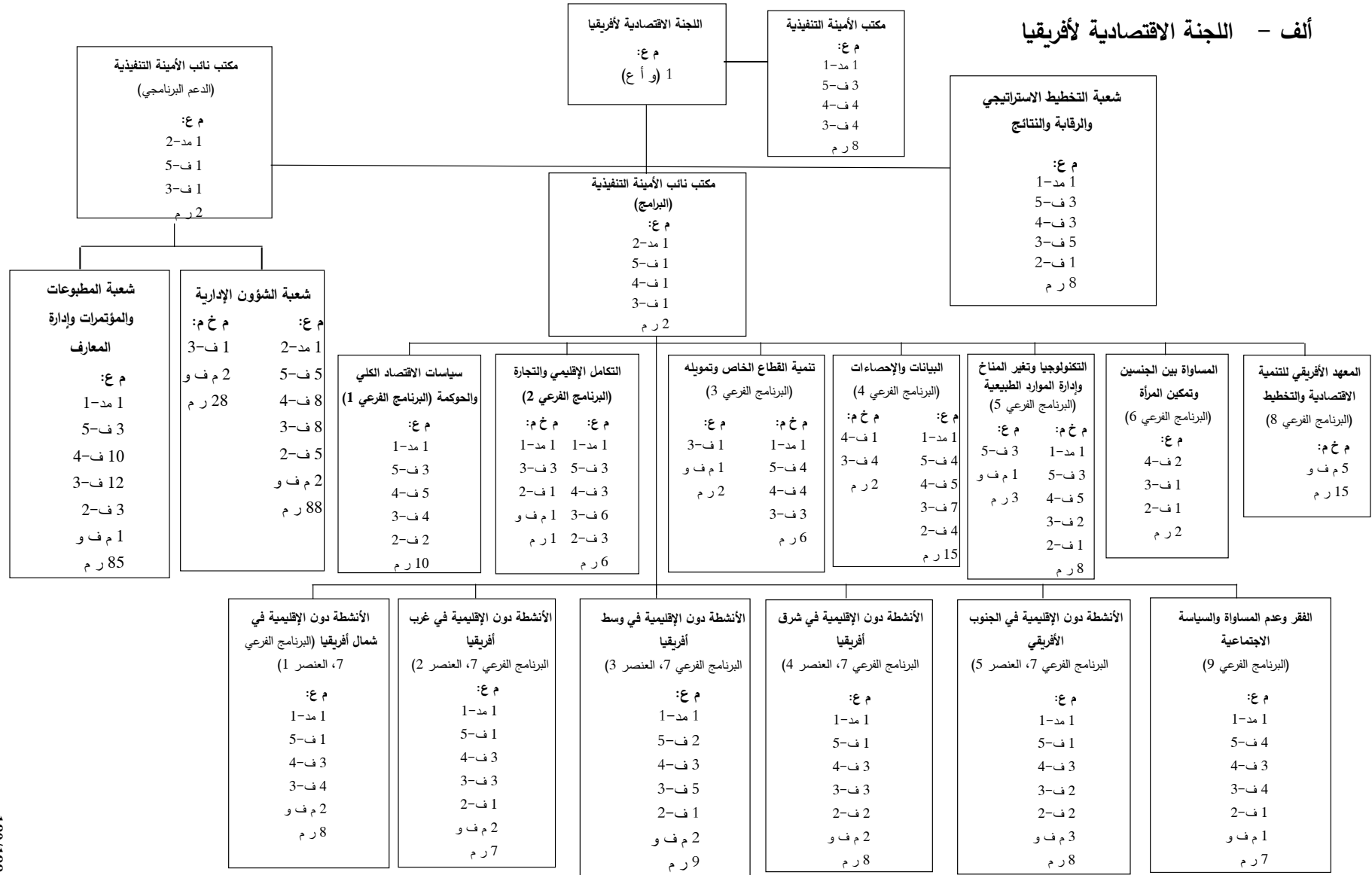
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



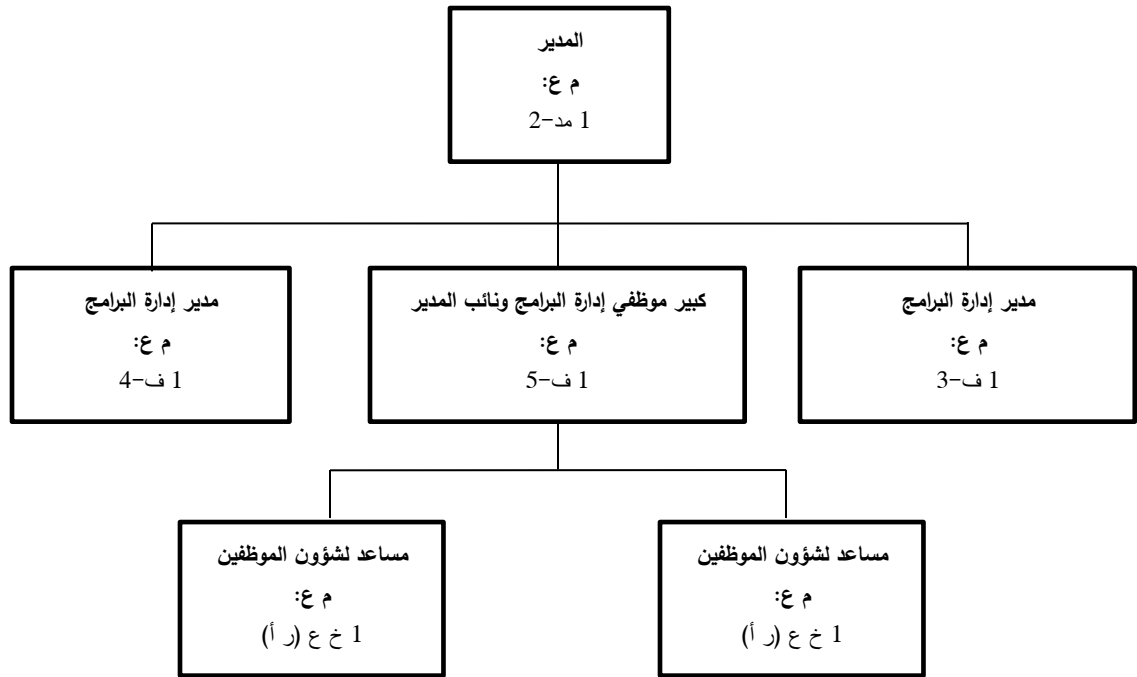
مرفقات الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

أولاً - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



باء - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك



المختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م ع = الميزانية العادية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام؛ م خ م: موارد خارجة عن الميزانية.

ثانياً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

مجلس مراجعي الحسابات

رسالة إدارية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستعراض آلية التخطيط وإدارة البرامج فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية من أجل الكشف عن الأسباب المحددة لضعف استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية واتخاذ تدابير التحسين اللازمة في حدود زمنية محددة (الموجز، الفقرة 12).

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستعراض الأسباب المحددة لعدم تحقيق المؤشرات المستهدفة في برامج فرعية مختلفة، وباتخاذ تدابير تصحيحية من أجل تنفيذ التحسينات المطلوبة، والعمل عن كثب على رصد التخطيط لمختلف الأنشطة وتنفيذها في إطار فرادى البرامج الفرعية (الفرع باء، الفقرة 17).

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء ومواصلة التعاون معها في الدعوة إلى تخصيص موارد كافية للإحصاءات وتحسين نهج جمع البيانات من أجل ضمان جمع بيانات موثوقة في الوقت المناسب لأغراض أهداف التنمية المستدامة (الفرع باء، الفقرة 21).

بُذلت جهود الدعوة خلال الدورة المشتركة للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية واللجنة الإحصائية الأفريقية، ومنندى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، واللجنة الإحصائية وغيرها من المحافل المناسبة، بما في ذلك من خلال لجان الإحصاءات التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، حيثما يجري تنقيح الاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية الإحصائية، ستعمل الدائرة الاستشارية على إدماج تعميم تلك الاستراتيجيات في عملية الميزنة في الدول الأعضاء.

وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال برنامجها الفرعي 4 للتواصل، بشأن البيانات والإحصاءات، ببذل جهود الدعوة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بزيادة الموارد المخصصة من أجل إتاحة جمع البيانات الجيدة النوعية وفي الوقت المناسب.

ويعمل البرنامج الفرعي أيضاً على تعزيز عناصر بناء القدرات في برنامج عمله.

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء استعراض لأسباب التأخير في مختلف مراحل حالات التوظيف التي يتجاوز فيها الوقت المستغرق في العملية القاعدة المقررة، وذلك من أجل تحديد العقبات

يجري قسم إدارة الموارد البشرية بانتظام متابعة مع جميع أصحاب المصلحة في عملية التوظيف، بمن فيهم مديرو التوظيف وأعضاء مجالس ولجان وأفرقة الاستعراض المركزية. واعتمد القسم أيضاً آلية

المسؤولة عن حالات التأخير ووضع استراتيجية مناسبة للتصدي لها (الفرع باء، الفقرة 33).

المتابعة لإطلاع الأمانة التنفيذية أسبوعياً على الحالات التي تنتظر قرار الاختيار، سواء على الورق أو من خلال منصة إنسبير.

وقد خضعت وظيفة الموارد البشرية لإعادة هيكلة من شأنها أن تحسن الفعالية الوظيفية للخدمات المقدمة للعملاء واتساقها وجودتها.

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستعراض وتحسين إدارة ورصد دورة مشاركة الشركاء المنفذين بأكملها بحيث تُستكمل المشاريع الممولة في الوقت المحدد وتسلم فوائدها المشاريع، ويتم تلقي المبالغ المستردة في الوقت المحدد في الحالات التي تستحق فيها (الفرع باء، الفقرة 69).

يُعمل قسم الشراكة وتعبئة الموارد التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب جميع الشعب الفنية وقسم المالية والميزانية، على تحسين إدارة وتحلل الاجتماعات الفصلية لاستعراض الأداء أيضاً المنجزات المستهدفة للبرامج والوضع المالي على نطاق اللجنة. وتعالج أي أوجه قصور عن طريق اقتراح التدابير التصحيحية.

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تستعرض جميع الالتزامات على النحو المناسب بهدف ضمان تقديم تقارير كاملة ودقيقة بهذا الشأن إلى مقر الأمم المتحدة من أجل إعداد البيانات المالية (الفرع باء، الفقرة 81).

أخذت هذه التوصية في الحسبان؛ ويجري التقيد بالمعايير المطلوبة لتقديم التقارير.

يوصي المجلس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تعزز التقييم والمتابعة المنهجيين للبرامج، باستخدام نهج تفاعلي، وأن تنشر أيضاً تقارير التقييم الذاتي (الفرع باء، الفقرة 128).

ستنشر جميع التقييمات التي أجريت في عام 2021 وما بعده على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

يوصي المجلس أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تستكشف فرص إجراء تقييمات مشتركة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بشأن مجالات المساهمة الشاملة في أهداف التنمية المستدامة (الفرع باء، الفقرة 129).

تم تنقيح سياسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بالتقييم في عام 2020. وتعمل اللجنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن التقييمات الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الموارد، يجري استكشاف فرص المشاركة في تقييم الدول الأعضاء وبناء قدراتها بصورة استباقية.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (التقرير رقم 2019/147)

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ إجراءات لتحسين المدة التي يستغرقها تجهيز وثائق المانحين والمنح على حد سواء عن طريق وضع ورصد مؤشرات الأداء لجميع مراحل العملية (الفقرة 27، الإطار 3).

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع الطرف المعني في الشراكة الثلاثية، أن تتخذ خطوات لتوفير ما يلزم من تمويل وملاك الموظفين لمكتب دعم الأمانة العامة المشتركة بشكل كامل حتى يتسنى

لهذا المكتب تقديم الدعم الاستراتيجي للبرامج والمبادرات المشتركة، بما في ذلك مراكز السياسات (الفقرة 16، الإطار 2).

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع خطة لتنفيذ التوصيات قيد الإنجاز، لم يكتمل المقبولة المنبثقة من استعراض استراتيجية تعبئة الموارد، بما في ذلك إسناد المسؤولية والإطار الزمني للتنفيذ، وتتبع الحالة دورياً (الفقرة 30، الإطار 5).

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/75/7 و A/75/7/Corr.1

تدرك اللجنة الاستشارية من ناحية الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 وعن الصعوبات المتصلة بحالة السيولة على عملية التوظيف، ولكنها تكرر الإعراب عن قلقها إزاء طول المدة التي ظلت فيها هذه الوظائف شاغرة. وتشدد اللجنة على ضرورة إجراء عمليات التوظيف لشغرها، وخاصة في ظل الأهمية البالغة لبعض الوظائف الرفيعة المستوى. وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام معلومات محدثة عن حالة التوظيف في سياق مشروع الميزانية العادية المقبل (الفقرة خامسا-4).

حصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الموافقة على رفع تجميد 50 وظيفة ممولة من الميزانية العادية خلال فترة التجميد الحالية، وقد تم شغل 37 وظيفة منها حالياً، وتوجد الوظائف الـ 13 الأخرى في مراحل مختلفة من عملية التوظيف. ومع الرفع الجزئي لتجميد التوظيف الممول من الميزانية العادية في شباط/فبراير 2021، تتمتع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمرونة إضافية لرفع تجميد مزيد من الوظائف الفنية، وتخطط للقيام بذلك في المستقبل القريب. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يشمل ذلك عدة وظائف رفيعة المستوى (مثل وظيفتي نائب الأمين التنفيذي بمرتبة مد-2، وهما في مرحلة المقابلة حالياً). وبغض النظر عما إذا كانت الوظائف مجمدة أم غير مجمدة، يقوم مديرو التوظيف بالإعلان عن جميع الوظائف الشاغرة وإجراء عملية التوظيف، ثم يوقفون العملية في مرحلة الاختيار في الحالات التي لم يتم فيها رفع تجميد الوظائف بعد.

ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة وتواصل تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تستمر في بذل جهود لحشد الموارد لتمويل المعهد وأن تقدم معلومات محدثة عن التقدم المحرز في مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة خامسا-10).

كوفيد-19 أسفرت الجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعبئة الموارد من أجل تمويل المعهد عن حصوله على كامل منحة الأمم المتحدة على الرغم من أزمة السيولة التي تمر بها المنظمة، إلى جانب تبرع الدول الأعضاء بمبلغ 859 865 دولاراً للمعهد على الرغم من أثر جائحة كوفيد-19 على اقتصادات كل منها.

وفيما يتعلق بالمانحين، بذلت جهود لزيادة وتنويع شراكات المعهد مع الشركاء الاستراتيجيين وشركاء التمويل على حد سواء. وكمثال على ذلك، أسفرت الشراكة المستمرة مع مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا عن تقديم منحيتين جديدتين للمعهد بمبلغ 191 936 دولاراً.

باء - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/75/7 و A/75/7/Corr.1

ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة في مجالي التنسيق والتعاون فيما بين اللجان الإقليمية، وتشجع على تعزيز التكامل، وتبادل أفضل الممارسات وتدبير تحقيق الكفاءة في تنفيذ ولاياتها، والإبلاغ عن الإنجازات (الفقرة خامسا-20).

إن التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية راسخان وثابتان على المستوى المؤسسي، بما في ذلك على مستوى المديرين بدعم من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وتقدم اللجان الإقليمية سنوياً تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقرير الأمين العام بشأن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما. ويتضمن هذا التقرير مواد من بينها فرع يقدم معلومات مستكملة عن التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية بحيث يعرض أمثلة ملموسة لأحدث مجالات التعاون التي تستفيد من خبرة هذه اللجان في مجال السياسات وتنمية القدرات وتعززها على النحو الأمثل وتثري أفضل الممارسات بين المناطق. ويرجى الرجوع إلى الوثيقة E/2020/15 للاطلاع على آخر تقرير سنوي للأمين العام، وتحديد الفرع باء من الفصل الثاني بشأن "تعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية". وستقدم معلومات مستكملة مماثلة في تقرير عام 2021 (E/2021/15) (سيصدر قريباً).

تلاحظ اللجنة الاستشارية التعاون الجاري بين اللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين وكيانات أخرى من الأمم المتحدة، وترى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون والكفاءة وتجنب ازدواجية الأنشطة.

وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة أيدت، في قرارها 72/279 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، اتباع نهج تدريجي في تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خيارات، على أساس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل. وتأمل اللجنة تقديم المزيد من المعلومات المستجدة في هذا الصدد في سياق مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة خامسا-28).

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (للاطلاع على آخر تقرير منشور، انظر تقرير عام 2020 في الوثيقة A/75/79-E/2020/55)، ولا سيما الفصل السادس المعنون "تسخير الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق خطة عام 2030"؛

(ب) تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن مكتب تنسيق التنمية (للاطلاع على آخر تقرير منشور انظر تقرير عام 2020 في الوثيقة E/2020/54)، ولا سيما الفرع المتعلق بـ "التنسيق على المستوى الإقليمي لدعم نظام المنسقين المقيمين"؛

(ج) تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة (للاطلاع على أحدث تقرير منشور انظر تقرير عام 2020 في الوثيقة E/2020/15)، ولا سيما الفرع الجزئي "تعزيز الصلة بين المستويين القطري والإقليمي" في الفرع ألف من الفصل الثاني المعنون "تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات". ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة مع التركيز بشكل خاص على مساهمات اللجان الإقليمية وتفاعلاتها مع نظام المنسقين المقيمين.

وستواصل تقارير عام 2021 المذكورة أعلاه تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل، عملاً بالقرارين 233/75 و 279/72.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُطلع اللجان الإقليمية الأخرى على الدروس جرى إطلاع اللجان الإقليمية على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستفادة وأفضل الممارسات في مجال مراعاة أولويات البلدان التي في مجال مراعاة أولويات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وتم توثيقها تواجه أوضاعاً خاصة التي حددتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي سيصدر قريباً "استعراض لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية من البحر الكاريبي (الفقرة خامسا-31). أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا" (JIU/REP/2021/A454)، الذي يتم فيه إبراز العديد من الدروس المستفادة وأفضل ممارسات اللجان الإقليمية وتبسيط الضوء على فرص تعزيز التعاون.

ثالثا - موجز التغيرات المقترحة في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	البيان	سبب التغيير
الدعم البرنامجي	(1)	ف-4	إلغاء وظيفة واحدة لأمين مكتبة	ظلت الوظيفتان المقترحتان للإلغاء شاعرتين لأكثر من 24 شهرا قبل وضع تدبير تجميد التوظيف موضع التنفيذ. ويرى الأمين العام أن القدرة التي أثبتتها المنظمة على مواصلة تنفيذ ولاياتها تنفيذا كاملا دون هاتين الوظيفتين تتيح فرصة لاقتراح إلغائهما.
الدعم البرنامجي	(1)	ف-3	إلغاء وظيفة واحدة لمحرر وثائق باللغة الإنكليزية	

رابعاً - موجز عام للموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع	
اعتمادات عام	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	الفرق	تقديرات عام 2021
الموارد المالية						
77 150,5	77 674,3	(523,8)	25 442,2	19 913,9	(5 528,3)	103 116,5
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا						
1 029,3	1 029,3	—	—	—	—	1 029,3
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك						
78 179,8	78 703,6	(523,8)	25 442,2	19 913,9	(5 528,3)	104 145,8
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف						
533	535	(2)	66	66	—	601
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا						
6	6	—	—	—	—	6
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك						
539	541	(2)	66	66	—	607
المجموع						